

٥
٢
٢
٢

المزيد في متصل الأسانيد

دراسة نظرية وتطبيقية

إعداد
رئيسة قسم
الدراسات العليا

إعداد
مفيدة محمد سلامة عمرو

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع: ١٧/١/٢٠٠٠

المشرف

الدكتور ياسر الشمالي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

الحديث النبوي

٢٠٠١
١
١١

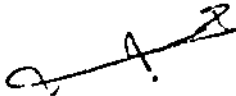
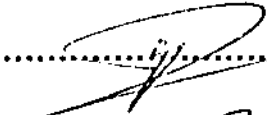
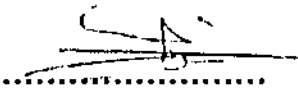
كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

تشرين الثاني - ٢٠٠٠

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ ٢٣/١١/٢٠٠٠

قرار لجنة المناقشة

التوقيع	أعضاء لجنة المناقشة
	الدكتور ياسر الشمالي رئيساً
	الأستاذ الدكتور محمد قاسم العمري عضواً
	الدكتور شرف القضاة عضواً
	الدكتور سلطان العكايلة عضواً



إلى مَنْ حبيب إلى الله ورسوله منذ نعومة أظفاري وفي سني شبابي...

إلى من سلكا بي سبيل الحق وعرفاني الطريق...

إلى مَنْ علّمني أن الحياة جهاد وأن العلم نور...

إلى من صبرا معي على معاناة الدراسة وسهرها الطويل...

معلّمي والدي ... غاليّتي أمي

إلى قرة العين... زوجي "منتصر حسين الحروب"

إلى شموع الأمل ... أخوتي

إلى النرجستين ... أختاي

إلى رمز العطاء ... زوجات أخوتي

أهدي هذا العمل

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان بالجميل وخالص التقدير لأساتذتي الكرام الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الرسالة، وأخص بالذكر أستاذي المشرف السابق الدكتور محمد عيد صاحب - حفظه الله ورعاه - وفرج الله عنه وفك أسرته، وعجل الله مجيئه الذي استفدت منه الكثير، وأولاني اهتماما ورعاية بالغة.

وأشكر كذلك المشرف الحالي على الرسالة الدكتور ياسر الشمالي الذي قدم لي الكثير طيلة فترة الإشراف وقبلها وكان له الفضل الكبير في إخراج هذه الرسالة على هذا الوجه، فجزاه الله خيرا.

وأقدم بجزيل الشكر للأساتذة الكرام: الأستاذ الدكتور محمد قاسم العمري الذي تجشمت عناء الحضور من جامعة اليرموك، والدكتور شرف القضاة الذي استفدت من علمه الكثير طيلة فترة الدراسة، والدكتور سلطان العكايلة الذي كان هذا البحث ثمرة من ثمار علمه وفكرة من أفكاره، والذي لم يبخل علي بالنصح والإرشاد. فجزا الله الجميع خير الجزاء ووفقهم لخدمة هذا الدين.

كما أنني أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إخراج هذه الرسالة وأخص بالذكر أفراد مكتبة الرواد وبالذات الأنسة ناريمان ضبان التي قامت على طباعة الرسالة وإخراجها على هذا الوجه.

والله ولي التوفيق

فهرس الموضوعات

ب	قرار لجنة المناقشة
ج	الإهداء
د	الشكر
هـ	فهرس الموضوعات
ز	ملخص الرسالة
١	المقدمة
٨	الباب الأول: الدراسة النظرية
٩	الفصل الأول: المزيد في متصل الأسانيد، تعريفه ودراسة المسائل الخاصة به.
١٠	المبحث الأول: تعريف المزيد في متصل الأسانيد، لغةً واصطلاحاً.
١١	المطلب الأول: تعريف المزيد في اللغة.
١٣	المطلب الثاني: تعريف المزيد في الاصطلاح.
١٩	المطلب الثالث: شرح التعريف.
٢٤	المبحث الثاني: أسباب المزيد.
٢٥	السبب الأول: الوهم.
٢٦	السبب الثاني: سوء الحفظ.
٢٧	السبب الثالث: سلوك الجادة.
٣٠	المبحث الثالث: طرق معرفة المزيد.
٣٣	المبحث الرابع: ما صورته صورة المزيد وليس بمزيد.
٣٨	الفصل الثاني: المزيد والمصطلحات الأخرى.
٣٩	المبحث الأول: علاقة المزيد بعلم العلل.
٤٦	المبحث الثاني: المزيد في متصل الأسانيد وزيادة الثقة في الإسناد.
٤٧	المطلب الأول: الفرق بين المزيد وزيادة الثقة في الإسناد.
٤٨	المطلب الثاني: علاقة المزيد بزيادة الثقة في الإسناد.
٥٢	المبحث الثالث: التمييز بين المزيد والإدراج في الإسناد.
٥٣	المطلب الأول: تحديد المقصود من الإدراج.
٥٧	المطلب الثاني: الفرق بين المزيد والإدراج في الإسناد.
٦٢	المبحث الرابع: التمييز بين المزيد والمرسل الخفي.
٦٩	المبحث الخامس: التمييز بين المزيد والمضطرب في الإسناد.

٧٤	الباب الثاني: الدراسة التطبيقية.
٧٦	الفصل الأول: المزيد في متصل الأسانيد عند الشيخين البخاري ومسلم
١٠٢	الفصل الثاني: ما ثبت أنه من المزيد في متصل الأسانيد.
١٠٣	المبحث الأول: ما ثبت أنه من المزيد في متصل الأسانيد وصرح العلماء بذلك.
١٥٣	المبحث الثاني: ما ثبت أنه من المزيد في متصل الأسانيد ولم يصرح العلماء بذلك.
١٦٨	الفصل الثالث : ما لم يثبت أنه من المزيد في متصل الأسانيد
١٧٨	الخاتمة
١٨١	قائمة المراجع
١٩٩	الملحق
٢٣٨	المخلص باللغة الإنجليزية

الملخص

المزيد في متصل الأسانيد

دراسة نظرية وتطبيقية

إعداد

سميرة محمد سلامة عمرو

إشراف

الدكتور ياسر الشمالي

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على النبي المصطفى، وبعد:

فإن موضوع المزيد من المواضيع المهمة في علوم الحديث. وهو من مباحث علل الحديث في الإسناد، وهذا النوع يلتبس مع أنواع أخرى من علوم الحديث، مثل المرسل الخفي، والإدراج في الإسناد، وغيرها... فجاءت هذه الدراسة للوقوف بدقة على معنى المزيد، وأسبابه، وإزالة اللبس بينه وبين المصطلحات الأخرى.

وقد قسمت الدراسة إلى بابين:

الباب الأول: الدراسة النظرية

قمت فيه ببيان المقصود من المزيد في متصل الأسانيد وأسباب وقوع المزيد وكذلك طرق معرفة المزيد. وختمت هذا الفصل ببيان ما صورته صورة المزيد في متصل الأسانيد وليس بمزيد ودراسته، وبحثت في الفصل الثاني الذي يليه. علاقة المزيد بعلم العلل والتميز بينه وبين المرسل الخفي والإدراج في الإسناد وزيادة الثقة في الإسناد والمضطرب في الإسناد.

قمت فيه بدراسة الأحاديث التي هي من هذا القبيل. وقد قسمتها إلى ما يلي: المزيد
عن الشيخين البخاري ومسلم وما ثبت أنه من المزيد في متصل الأسانيد سواء صرح العلماء
بذلك أم لا، والتي قيل أنها من المزيد في متصل الأسانيد أو تحقق فيها قاعدة المزيد ولكن لم
يثبت ذلك. وقد ذيلت الرسالة بخاتمة ذكرت فيها أبرز نتائج الدراسة النظرية والتطبيقية، التي
 منها:

١. أن التعريف المعتمد لمصطلح المزيد في متصل الأسانيد هو "زيادة راو في إسناد متصل غلطاً".
٢. أن المزيد علة في السند غير مؤثرة في المتن وعلاقته وطيدة بعلم العلل.
٣. أن الفرق بينه وبين باقي المصطلحات دقيق وهو أن الزيادة في المزيد تكون على أصل الإسناد المتصل بخلاف باقي المصطلحات الذي تكون فيه الزيادة على أصل الإسناد المنقطع أو يحكم فيها بصحة الوجهين.

والله أسأل التوفيق

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

"الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين، إياك نعبد وإياك نستعين، اهدنا الصراط المستقيم، صراط الذين أنعمت عليهم، غير المغضوب عليهم ولا الضالين" صدق الله العظيم

إن الحمد لله أحمدوه وأستعينه وأستغفره، وأعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتد، ومن يضل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله وأمينه على وحيه وخاتم رسله، بلغ الرسالة وأدى الأمانة. أما بعد:

فموضوع المزيد في متصل الأسانيد من الموضوعات المهمة في علوم الحديث، فكان لابد من دراسة علمية تجليله وتوضحه وتبين كل ما يتعلق به. فهذا النوع يلتبس مع أنواع أخرى مثل المرسل الخفي، ومضطرب الإسناد والمدرج في الإسناد وغيرها. وله علاقة وطيدة بعلم العلل. فكان لا بد من هذه الدراسة لإزالة اللبس وتوضيح العلاقة.

أهمية الموضوع

تكمن أهمية الموضوع فيما يلي:

- أولاً: الوقوف بدقة على معنى المزيد في متصل الأسانيد وأسبابه.
- ثانياً: التمييز بين ما يمكن الاعتماد عليه وما لا يمكن الاعتماد عليه حيث إن ثبوت أن السند من المزيد لا يضر بالرواية، أما إذا كانت الزيادة على أصل الإسناد المنقطع فإن هذا قد يغتر به البعض ويعتبر السند متصلاً بينما الصواب الانقطاع.
- ثالثاً: التمييز بينه وبين المصطلحات الأخرى. كالمدرج في الإسناد ومضطرب الإسناد وزيادة الثقة في الإسناد والمرسل الخفي.

رابعاً: تحديد علاقته بعلم العلل.

خامساً: دراسة أمثلة عند الشيخين البخاري ومسلم تحقق فيها قاعدة المزيد في متصل الأسانيد للوصول إلى حكم دقيق بحقها.

سادساً: وجود دراسة مستقلة ومفصلة لهذا الموضوع نضعها بين يدي الباحثين.

منهج الدراسة:

جاءت خطوات العمل في هذه الرسالة على النحو التالي:

١. الجمع والاستقراء، وكان ذلك من خلال:

أولاً: جمع المادة النظرية من كتب المصطلح المختلفة وذلك بالعودة إلى جميع كتب المصطلح المتوفرة. فلم أدرع منها كتاباً إلا محصته.

ثانياً: استقراء الكتب التي هي مظنة وجود هذا النوع من الأحاديث، مثل كتب العلل، فقد قمت باستقراء كتاب علل الترمذي والعلل لابن المديني والعلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل والتمييز للإمام مسلم. استقراء كاملاً. أما كتاب علل ابن أبي حاتم والعلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني وكتاب فتح الباري شرح صحيح البخاري والمنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، فقد قمت باستقراء بعض الأجزاء منها. وباقي الأجزاء. بحثت عن الأحاديث فيها عن طريق الحاسوب، وباقي الكتب مثل كتب السؤالات وباقي كتب الشروح وغيرها فقد كان جمع الأحاديث فيها عن طريق الحاسوب فقط.

أما طريقة استخدام الحاسوب فكانت كالآتي:

١. إدخال الألفاظ التالية: زاد، يزيد، زيد، المزيد، المزيد في متصل الأسانيد، أدخل، يدخل، دخل، لزم الطريق، سلك الجادة، جود، رواه على الوجهين.

٢. استقراء جميع الأحاديث التي فيها هذه الألفاظ.

ثالثاً: جمع الأحاديث التي تحقق فيها قاعدة المزيد.

رابعاً: دراسة الأحاديث وكانت الدراسة كالآتي:

أ. تخريج الأحاديث من مظانها وجمع طرقها.

ب. رسم شجرة الإسناد لكل حديث. وتحديد المدار.

ج. جمع أقوال العلماء في كل حديث وذلك بالعودة إلى جميع كتب العلل وكتب

السؤالات. والكتب التي خرجت الحديث نفسه والغالب على أصحابها التعليق على كل حديث

مثل: جامع الترمذي، وسنن أبي داود وكذلك كتب التراجم مثل الكامل في الضعفاء، والتاريخ

الكبير للبخاري، وغيرها.

د. تصنيف المعلومات، وذلك عن طريق:

(١) كتابة أسماء الرواة الذين اتفقوا على طريقة واحدة.

(٢) كتابة اسم الراوي الذي خالف وتحديد موضع المخالفة.

(٣) الترجمة للراوي الذي خالف ومعرفة أقوال العلماء فيه وذلك بالعودة إلى جميع

كتب التراجم. أما باقي الرواة، فقد كانت الترجمة لهم بذكر اسمه كاملاً.

(٤) توظيف أقوال العلماء في الحديث.

هـ. الحكم على الأحاديث.

٥٣٥١٤٥

خطة الرسالة:

انتظمت الرسالة وفقاً للأبواب والمباحث الآتية:

الباب الأول: الدراسة النظرية

الفصل الأول: المزيد في متصل الأسانيد، تعريفه ودراسة المسائل الخاصة ..

المبحث الأول: تعريف المزيد في متصل الأسانيد، لغةً واصطلاحاً.

المطلب الأول: تعريف المزيد في اللغة.

المطلب الثاني: تعريف المزيد في الاصطلاح.

المطلب الثالث: شرح التعريف.

المبحث الثاني: أسباب المزيد.

السبب الأول: الوهم.

السبب الثاني: سوء الحفظ.

السبب الثالث: سلوك الجادة.

المبحث الثالث: طرق معرفة المزيد.

المبحث الرابع: ما صورته صورة المزيد في متصل الأسانيد وليس بمزيد.

الفصل الثاني: المزيد والمصطلحات الأخرى.

المبحث الأول: علاقة المزيد بعلم العلل.

المبحث الثاني: المزيد في متصل الأسانيد وزيادة الثقة في الإسناد.

المطلب الأول: الفرق بين المزيد وزيادة الثقة في الإسناد.

المطلب الثاني: علاقة المزيد بزيادة الثقة في الإسناد.

المبحث الثالث: التمييز بين المزيد والإدراج في الإسناد.

المطلب الأول: تحديد المقصود من الإدراج.

المطلب الثاني: الفرق بين المزيد والإدراج في الإسناد.

المبحث الرابع: التمييز بين المزيد والمرسل الخفي.

المبحث الخامس: التمييز بين المزيد والمضطرب في الإسناد.

الباب الثاني: الدراسة التطبيقية.

الفصل الأول: المزيد عند الشيخين البخاري ومسلم.

الفصل الثاني: ما ثبت أنه من المزيد في متصل الأسانيد.

المبحث الأول: ما ثبت أنه من المزيد في متصل الأسانيد وصرح العلماء بذلك.

المبحث الثاني: ما ثبت أنه من المزيد في متصل الأسانيد ولم يصرح العلماء بذلك.

الفصل الثالث: ما لم يثبت أنه من المزيد في متصل الأسانيد.

الخاتمة: وذكرت فيها أبرز نتائج البحث.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى عدم وجود دراسات سابقة تطرقت للبحث في المزيد في

متصل الأسانيد، على ضوء ما قدمت سوى ما ذكر من إطلاقات سريعة في كتب المصطلح.

أما ميدان الدراسة التطبيقية فلم أجد من اعتنى بالمزيد في متصل الأسانيد فيه سوى ما

كان من الخطيب البغدادي في كتابه تمييز المزيد - وهو مفقود - والعلائي في جامع التحصيل

والحافظ ابن حجر في كتابه فتح الباري حيث ذكروا بعض الأمثلة عليه.

وقد سبقني في الكتابة في هذا الموضوع الدكتور سلطان العكايلة، حيث كتب بحثاً لا زال مخطوطاً بعنوان المزيد في متصل الأسانيد حيث تطرق فيه لتعريف المزيد وعلاقته بالمرسل الخفي ورجح الرواية الناقصة عند البخاري وذكر أمثلة عليه، واستفدت منه في فهم بعض القضايا المتعلقة بالمزيد في متصل الأسانيد.

وأخيراً،،

فهذا جهد المقل حاول فيه إفراغ وسعه وبذل جهده، فإن أصبت فمن الله التوفيق وإن أخطأت فمن نفسي ومن الشيطان، وأرجو أن أكون قد وفقت في إخراج هذا البحث على الوجه المطلوب.

وآخر دعواناً أن الحمد لله رب العالمين

سميرة محمد سلامة عمرو

الباب الأول

الدراسة النظرية

الفصل الأول: المزيد في متصل الأسانيد ودراسة المسائل الخاصة به

الفصل الثاني: المزيد والمصطلحات الأخرى .

الفصل الأول

المزید فی متصل الأسانید ودراسة المسائل الخاصة به

المبحث الأول: تعريف المزید فی متصل الأسانید: لغة، واصطلاحاً.

المبحث الثاني: أسباب المزید

المبحث الثالث: طرق معرفة المزید

المبحث الرابع: ما صورته صورة المزید وليس بمزید

المبحث الأول

تعريف المزيد في متصل الأسانيد لغة واصطلاحاً

المطلب الأول :تعريف المزيد في متصل الأسانيد في اللغة .

المطلب الثاني :تعريف المزيد في متصل الأسانيد في الاصطلاح .

المطلب الثالث :شرح التعريف .

المبحث الأول: تعريف المزيد في متصل الأسانيد لغة واصطلاحاً

لتحديد المعنى الدقيق لمفهوم المزيد في متصل الأسانيد لا بد من معرفة المعنى اللغوي له.

المطلب الأول: تعريف مفردات المركب الإضافي "المزيد في متصل الأسانيد" في اللغة

يقترضنا منهج البحث العلمي أن نعرف مفردات المركب الإضافي في اللغة: المزيد،

المتصل، الأسانيد.

المسألة الأولى: تعريف المزيد في اللغة

يعود "المزيد" إلى الأصل الثلاثي زاد. يقول أهل اللغة: "زاد الشيء يزيد، زِيدَ وزِيداً وزِياداً

ومَزِيداً ومَزاداً" ^(١) وفي معنى الأصل الثلاثي يقول الراغب الاصبهاني: "هو أن ينضم إلى ما

عليه الشيء في نفسه شيء آخر" ^(٢). ويقول ابن فارس: "الزاء والياء والdal. أصل يدل على

الفضل. ويقولون: زاد الشيء يزيد فهو زائد وهؤلاء قوم زيد على كذا أي يزيدون" ^(٣).

المسألة الثانية: تعريف المتصل في اللغة

يعود "المتصل" إلى الأصل الثلاثي وصل يقول أهل اللغة: وصل الشيء وصللاً وصلَّةً وصلَّةً ^(٤).

وفي معنى الأصل الثلاثي يقول الراغب الاصبهاني: "هو اتحاد الأشياء بعضها ببعض" ^(٥).

وإلى هذا ذهب ابن فارس حيث يقول "الواو والصاد واللام، أصل واحد يدل على انضمام

الشيء إلى الشيء" ^(٦).

(١) ابن دريد / جمهرة اللغة ٢/ ٢٦٠ - والصاحب / المحيط في اللغة ٩/ ٧٧ وابن منظور / لسان العرب ٦/ ١٢٣

(٢) معجم مفردات القرآن الكريم ص ٢٤٢

(٣) معجم مقاييس اللغة ٣/ ٤٠

(٤) ابن منظور / لسان العرب ١٥/ ٣١٧

(٥) معجم مفردات القرآن الكريم ص ٥٩٧

(٦) ابن فارس / معجم مقاييس اللغة ٦/ ١١٥

ويقول الفيروز آبادي "وهو خلاف المنقطع" ^(١) "و ضد الهجران" ^(٢)

المسألة الثالثة: تعريف الإسناد في اللغة

الأسانيد جمع إسناد . ويعود إلى الأصل الثلاثي "سند" يقول أهل اللغة : -سند إلى الشيء يسند سنودا وأسند وتساند وأسند ^(٣) .

وفي معنى الأصل الثلاثي يقول ابن فارس "السين والنون والdal . أصل واحد يدل على انضمام الشيء إلى الشيء" ^(٤)

ويقول ابن منظور "السند : هو ما ارتفع من الأرض من قبل الجبل أو الوادي .
"وأسند الحديث بمعنى رفعه" ^(٥) .

(١) الفيروز آبادي / مجد الدين محمد بن يعقوب / القاموس المحيط ص ١٠٦٨

(٢) ابن منظور / لسان العرب ٣١٧/١٥

(٣) ابن منظور / لسان العرب ٣٨٧/٦

(٤) معجم مقاييس اللغة ١٠٥/٣

(٥) ابن منظور / لسان العرب ٣٨٧/٦

المطلب الثاني: تعريف المزيد في متصل الأسانيد في الاصطلاح

أول من كتب في المزيد في متصل الأسانيد هو الخطيب البغدادي في كتابه "تميز المزيد في متصل الأسانيد" وكتاب مفقود، وقد انتقده ابن الصلاح في كتابه علوم الحديث حيث قال: "وفي كثير مما ذكره نظر لأن الإسناد الخالي عن الراوي الزائد إن كان بلفظة عن في ذلك فينبغي أن يحكم بإرساله ويجعل معللاً بالإسناد الذي ذكره فيه الزائد لما عرف في نوع المعلل، وإن ذكر فيه تصريح بالسماع أو بالإخبار فجانز أن يكون قد سمع ذلك من رجل عنه ثم سَمِعَهُ منه نفسه، اللهم إلا أن توجد قرينة تدل على كونه وهماً".^(١)

واعترض أيضاً عليه ابن رجب الحنبلي حيث قال: "إن الخطيب تناقض، فذكر في كتاب الكفاية للناس مذاهب في اختلاف الرواة في إرسال الحديث ووصله كلها لا تعرف عن أحد من متقدمي الحفاظ، إنما هي مأخوذة من كتب المتكلمين ثم إنه اختار أن الزيادة من الثقة تقبل مطلقاً كما نصره المتكلمون وكثير من الفقهاء، وهذا يخالف تصرفه في كتاب "تميز المزيد في متصل الأسانيد" وقد عاب تصرفه هذا في كتاب "تميز المزيد" محدثي الفقهاء وطمع فيه لموافقته لهم في كتاب الكفاية".^(٢)

ثم جاء ابن الصلاح فجعله النوع السابع والثلاثون في كتابه علوم الحديث. لكن لم يعرفه، بل اكتفى بذكر مثال واحد عليه وهو حديث "لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها" حيث قال: "ومثاله ما روى ابن المبارك قال: حدثنا سفيان عن عبد الرحمن بن يزيد حدثني بسر ابن عبيد الله قال سمعنا أبا إدريس قال: سمعت واثلة يقول: سمعت أبا مرثد يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها"، فذكر سفيان وأبي

(١) ابن الصلاح/ علوم الحديث/ ص ٢٨٦.

(٢) ابن رجب الحنبلي/ شرح عل الترمذي/ الجزء الأول/ ص ٢١٦.

إدريس زيادة وهم، فالوهم في سفيان ممن دون ابن المبارك لأن ثقات رووه عن ابن المبارك عن أبي يزيد ومنهم من صرح فيه بالإخبار وفي أبي إدريس من ابن المبارك لأن ثقات رووه عن أبي يزيد فلم يذكروا أبا إدريس ومنهم من صرح بسماع بسر من وائلة، قال أبو حاتم الرازي يرون أن ابن المبارك وهم في هذا قال وكثيرا ما يحدث بسر عن أبي إدريس فغلط ابن المبارك وظن أن هذا مما روي عن أبي إدريس عن وائلة وقد سمع هذا بسر من وائلة".^(١)

ثم جاء ابن كثير فكان - بعد الخطيب - أول من عرف المزيد في متصل الأسانيد في كتابه مختصر علوم الحديث حيث قال: "هو أن يزيد راو في الإسناد رجلا لم يذكره غيره وهذا يقع كثيرا في أحاديث متعددة"^(٢). وذكر نفس المثال الذي ذكره ابن الصلاح وشرح أحمد شاكر هذا التعريف حيث قال: "قد يجيء الحديث الواحد بإسناد واحد من طريقين، ولكن في أحدهما زيادة راو وهذا يشتبه على كثير من أهل الحديث ولا يدركه إلا النقاد فتارة تكون الزيادة راجحة بكثرة الراوي لها أو بضبطهم وإتقانهم، وتارة يحكم بأن راوي الزيادة وهم فيها تبعا للترجيح والنقد. فإذا رجحت الزيادة كان النقص من نوع الإرسال الخفي، وإذا رجح النقص كان الزائد من المزيد في متصل الأسانيد"^(٣).

وهذا مقيد منه رحمه الله أن المزيد في متصل الأسانيد مرجوح والزيادة خطأ.

ثم جاء العلائي في كتابه جامع التحصيل لأحكام المراسيل حيث قال في سياق حديثه عن طرق معرفة المرسل الخفي: "... ثم لا بد في كل ذلك أن يكون موضع الإرسال قد جاء فيه الراوي بلفظ عن ونحوها، فأما متى كان بلفظ حدثنا ونحوه ثم جاء الحديث في رواية أخرى عنه بزيادة رجل بينهما فهذا هو المزيد في متصل الأسانيد ويكون الحكم للأول"^(٤). وذكر المثال الذي ذكره

(١) ابن الصلاح/ علوم الحديث ص ٤٨٣-٤٨٤.

(٢) أحمد شاكر/ الباعث الحديث ص ١٧١.

(٣) المرجع السابق.

(٤) العلائي/ جامع التحصيل لأحكام المراسيل ص ١٤٦.

ابن الصلاح، وذكر غيره.

وقوله: ويكون الحكم للأول يفهم منه أن المزيد مرجوح والزيادة خطأ.

ثم جاء الشيخ برهان الدين إبراهيم بن موسى بن أيوب الأنباري حيث قال: "أن يرد في بعض طرق الحديث زيادة اسم راوٍ بينهما... وهذا محل نظر لا يدركه إلا الحفاظ النقاد ويشبهه ذلك على كثير من أهل الحديث، لأنه ربما كان الحكم للزائد وربما كان للناقص والزائد وهم فيكون من نوع المزيد في متصل الأسانيد"^(١)، وذكر المثال نفسه الذي ذكره ابن الصلاح.

وقوله: والزائد وهم... الخ، صريح في أن المزيد مرجوح.

ثم جاء ابن الملقن^(٢): فلم يزد شيئاً عما ذكره ابن الصلاح، حيث لم يعرف المزيد في متصل الأسانيد وذكر المثال نفسه الذي ذكره ابن الصلاح.

ثم جاء العراقي في كتابه تقييد الإيضاح فلم يعرف المزيد وذكر المحقق تعريف ابن حجر للمزيد الذي سيأتي ذكره، وذكر تعريف الشيخ عبد الله خاطر حيث قال: "أن يزيد الراوي في إسناده حديث رجلاً أو أكثر وهماً منه وغلطاً"^(٣).

ثم جاء ابن حجر حيث قال: "إن كانت المخالفة (زيادة راوٍ) في أثناء الإسناد ومَنْ لم يزدّها اتقن ممن زادها (فهذا) هو المزيد في متصل الأسانيد"^(٤).

يقول الهروي في شرح شرح نخبة الفكر: "هو أن يزيد الراوي في إسناده حديث رجلاً أو أكثر وهماً منه وغلطاً، وذكر مثال: "لا تجلسوا على القبور"^(٥).

قلت: يتضح من كلام ابن حجر أن راوي المزيد أقل إتقاناً ممن لم يزدّها وهذا يعني أن

(١) الأنباري/ الشذا الفياح ص ٣٣٩.

(٢) ابن الملقن/ المقنع في علوم الحديث/ ج ٢ ص ٤٨٣.

(٣) العراقي/ التقييد والإيضاح ص ٢٤٦/ دار الحديث/ ط ٢/ ١٩٨٤م.

(٤) ابن حجر/ نخبة الفكر ص ٨٦.

(٥) الهروي/ شرح شرح نخبة الفكر ص ٤٧٨.

المزيد مرجوح، وسيوضح ذلك في صنيع ابن حجر في الأحاديث التي قال أنها من المزيد في متصل الأسانيد، حيث صرح أن الزيادة فيها وهم، وسيأتي في الدراسة التطبيقية إن شاء الله.

ثم جاء بعد ابن حجر الإمام السخاوي في شرح ألفية العراقي حيث قال: "إن كان حذف الزائدة بين الراوين في السند الناقص (بتحديث أو إخبار أو إسماع أو غيرها) مما يقتضي الاتصال (أتى) وراوي السند الناقص كما قيد به شيخنا أنفس ممن زاد (فالحكم له) أي للإسناد الخالي عن الاسم الزائد، لأن مع راويه كذلك زيادة وهي إثبات سماعه، وحينئذ فهذا هو النوع المسمى بالمزيد في متصل الأسانيد المحكوم فيه بكون الزيادة غلطاً من راويها، أو سهواً باتصال السند الناقص بدونها"، وذكر حديث الخولاء بنت نوبية، فإنه رواها عبد الله بن سالم عن الزبيدي عن الزهري عن حبيب مولى عروة عن عروة عن عائشة وصوابه رواية شعيب والحفاظ عن الزهري عن عروة نفسه بلا واسطة، وذكر حديث "السواك مطهرة للفم مرضاة للرب" رواه علي ابن عبد الحميد الفطائري عن ابن أبي عمر عن ابن عيينه عن مسعر عن ابن اسحق عن عبد الله ابن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن أبي عتيق عن عائشة فقوله: عن مسعر زيادة قد رواه الحميدي والحفاظ عن ابن عيينه بدونها، ولكن قد رواه داود بن الزبرقان عن ابن اسحق فأدخل بين أبي عتيق وعائشة القاسم وهو وهم" وكذا قال مصعب عن ابن ماهان عن الثوري فذكر القاسم فيه ليس بمحفوظ". (١)

ثم جاء السيوطي في كتابه تدريب الراوي، فلم يزد عما ذكره ابن الصلاح، حيث أنه لم يعرف المزيد وذكر المثال نفسه الذي ذكره ابن الصلاح. (٢)

وجاء بعدهم طاهر الجزائري فلم يخرج عما ذكره الأنبا سي. (٣)

وعرفه الأستاذ نور الدين عتر "أن يزيد راو في الإسناد المتصل رجلاً لم يذكره غيره،

(١) السخاوي/ فتح المغيث/ شرح ألفية الحديث ج ١ ص ٨٨.

(٢) السيوطي/ تدريب الراوي ١/ ١١٩.

(٣) طاهر الجزائري/ توجيه النظر إلى أصول الأثر ٢/ ٥٩٣.

وذكر حديث النبي صلى الله عليه وسلم في النهي عن المتعة يوم الفتح، حيث قال: قال الترمذي: "هذا حديث خطأ والصحيح عن الزهري عن الربيع بن سبرة عن أبيه ليس فيه عمر بن عبد العزيز وإنما أتى هذا الخطأ من جرير بن حازم" (١)

وجميع المتأخرين مثل يحيى المختار غزاوي (٢) ومحمد عثمان الخشت (٣) ومحمد رأفت سعيد (٤) ومحمد بن عبد القادر الفاسي (٥) ومحمد محي الدين (٦) وحسن محمد مقبولي (٧) كلهم عرفوه على أن يزيد راو في أثناء السند المتصل رجلا لم يذكره غيره وهما وخطأ. أقول: هذه جميع الكتب التي عالجت موضوع المزيد في متصل الأسانيد حسب جهدي وإطلاعي، والملاحظ عليها ما يلي:

أولاً: أغلب الكتب التي اعتمدت مثالا واحداً وهو حديث "لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها" ما عدا السخاوي في فتح المغي، حيث ذكر حديث الخولاء بنت ثوبية، وحديث "السواك مطهرة للفم مرضاة للرب"، والعتر في منهج النقد حيث ذكر حديث "نهى النبي عن المتعة يوم الفتح" والملاحظ على هذه الأمثلة أن الزيادة فيها وهم.

ثانياً: الشيخ عبد الله خاطر والسخاوي ومحمد رأفت سعيد والهروي والفاسي ومحمد محي الدين، عرفوا المزيد في متصل الأسانيد "أن يزيد الراوي في إسناده حديث متصل رجلا أو أكثر وهما منه وغلطا" فيصرحون بأن تكون الزيادة غلطا.

أما ابن الصلاح: فقد ذكر حديث "لا تجلسوا على القبور" والزيادة فيه خطأ ولم يذكر

(١) الأستاذ نور الدين عتر/ منهج النقد ص ٣٦٤ وميائتي تخريج الحديث لاحقا.

(٢) يحيى غزاوي/ المبسط في علوم الحديث ص ٥٧.

(٣) محمد عثمان الخشت/ مفاتيح علوم الحديث ص ١٢١.

(٤) محمد رأفت سعيد/ مهارة التخريج ص ٤١٨.

(٥) الفاسي/ شرح منظومة ألقاب الحديث ص ١٠٩.

(٦) محمد محي الدين/ شرح ألفية السيوطي ص ٩٠.

(٧) حسن مقبولي/ مصطلح الحديث ورجاله ص ١٦٣.

حديث آخر غيره.

وكذلك ابن كثير عرفه ولم يقيد الزيادة بأن تكون وهما، لكن شرح أحمد شاكر للتعريف فبين ذلك، والعلاني في تصريحه "ويكون الحكم للأول" أي أن الزائد خطأ، وكذلك ابن الملقن والسيوطي اكتفاؤهم بذكر هذا المثال يشير إلى أن الزيادة في المزيد تكون وهما، وابن حجر يفهم من كلامه أن المزيد هو الجهة المرجوحة لأنه جعل راوي السند الذي ليس فيه زيادة أئقن وأحفظ، والهروي عندما شرح شرح النخبة قيدها بالوهم. وكذلك الأستاذ نور الدين عتر قيد الإسناد بالاتصال ولم يقيد الزيادة بالوهم، لكن ذكره لحديث "تهى النبي صلى الله عليه وسلم عن المتعة يوم الفتح" حيث الزيادة في هذا المثال وهم يؤكد كون الزيادة وهما، وإلا لذكر مثالا آخر ينفي ذلك.

ثم قولهم في التعريف "زيادة" يشير إلى ما ذهب إليه لأن الزيادة في أصلها تعني "هو أن ينضم إلى ما عليه الشيء في نفسه شيء آخر" ^(١). فالزيادة ليست من أصل المزيد عليه، وهذا يدعم ما ذهب إليه من توجيه أقوال العلماء في المزيد.

فعليه وبناء على دراستي لأحاديث المزيد في متصل الأسانيد وفهمي لكلام العلماء أرى أن المزيد في متصل الأسانيد يمكن تعريفه على أنه "أن يزيد راو في الإسناد المتصل رجلا لم يذكره غيره غلطا" والله أعلم.

وأما من يرى أن المزيد في متصل الأسانيد يشمل ما إذا كانت الزيادة صحيحة أو خطأ فهي وجهة نظر، لكن لا يوجد في كلام العلماء ما يؤيدها.

وبالله التوفيق.

^(١) الأصبهاني/ معجم مفردات القرآن الكريم ص ٢٤٢.

المطلب الثالث: شرح التعريف

عرفنا أن المزيد في متصل الأسانيد هو أن يزيد الراوي في الإسناد المتصل رجلاً لم يذكره غيره غلطاً، فكان لا بد من معرفة المقصود من الزيادة ومفهوم الاتصال، وسبب تقييد الزيادة بالغلط.

أولاً: المقصود من الزيادة

تقدم في تعريف الزيادة في اللغة "أن ينضم ما عليه الشيء في نفسه شيء آخر" ^(١). فالمقصود أن الزيادة لا تكون من أصل المزيد عليه. أما إذا كانت من أصل المزيد عليه فهنا لا يمكن اعتبارها زيادة لأن المعنى اللغوي يوحي بغير ذلك، فعليه: الإسناد الذي فيه زيادة راو ليس منه أصلاً نسميه مزيداً، أما الإسناد الذي فيه زيادة راو أصلاً من المزيد عليه ثم روى بغير هذه الزيادة فهذا لا نسميه مزيداً. لأن الراوي من أصل المزيد عليه. فالمقصود من الزيادة إذن أن يكون الراوي المزيد ليس من أصل الإسناد. فمتى كان من أصل الإسناد بحديث روي مرة بدونه ومرة بالواسطة فهذا لا يطلق عليه مزيداً حسب ما يفيد المعنى اللغوي.

ثانياً "المتصل" ^(٢)

نحن نعلم أن الحديث المتصل تعريفه هو "الذي اتصل إسناده. فكان كل واحد من رواه قد تلقاه ممن فوقه حتى ينتهي إلى منتهاه **بلمرقة مقبولة**" ^(٣).

لكن المقصود من الاتصال في هذا المصطلح: هو ثبوت سماع التلميذ من الشيخ في موضع

^(١) الرغيب / معجم مفردات القرآن الكريم ص ٢٤٢.

^(٢) يقول الأستاذ نور الدين عتر "زدنا عليه كلمة (المتصل) لأن الزيادة في غير المتصل لا تدخل في هذا النسوع

أشار إليه في حاشية كتاب ابن الصلاح / علوم الحديث ص ٢٨٦

^(٣) ابن الصلاح / علوم الحديث ٤٤ / المخاوي / فتح المغيب ص ٤٣.

الزيادة . ولا أقصد بثبوت السماع هو أن تكون صيغة التلقي. "حدثنا أو أخبرنا ... بل المقصود هو أن تدل القرائن على أن التلميذ سمع من الشيخ أو أن ينص أحد العلماء على ذلك .^(١) ومما يدل على أن المقصود بالاتصال هنا ثبوت سماع التلميذ من الشيخ في موضع الزيادة هو ما يلي :

أولاً: صنيع أبي حاتم

الحديث

روى الإمام النسائي في سننه قال حدثنا علي بن حجر حدثنا إسماعيل قال حدثنا حميد عن أنس قال "آخر صلاة صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم مع القوم صلى ثوب واحد متوشحاً خلف أبي بكر".

رواه حماد بن سلمة^(٢) وخالد الواسطي^(٣) والأنصاري^(٤) ومعتز بن سليمان^(٥) وإسماعيل ابن عليه^(٦) كلهم عن حميد عن أنس.

وخالفهم يحيى بن أيوب^(٧) فرواه عن حميد عن ثابت عن أنس.

فيحيى بن أيوب خالف أصحاب حميد الثقات حيث زاد رجلاً وهو ثابت، وهذه الزيادة خطأ ممن زادها، بسبب المخالفة ولأنه ثبت سماع حميد من أنس لهذا الحديث بدون الوسطة.

(١) إذا أخرج الإمام البخاري ومسلم الحديث، أكتفي بكونهم أخرجوه لإثبات سماع التلميذ من الشيخ في موضع الزيادة. أما إذا كان في غير البخاري ومسلم. أبحث على ما يدل على ثبوت السماع.

(٢) ابن أبي حاتم/ العلل ١/ ١٢٢.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

(٦) النسائي/ السنن الكبرى ١/ ٢٨١ وأحمد/ المسند ٣/ ١٥٩.

(٧) الترمذي/ السنن/ كتاب الصلاة/ باب ١٥١ ص ٩٨، طبعة دار السلام، الرياض.

ويقول الترمذي "ومن لم يذكر فيه عن ثابت فهو أصح"^(١)، فهنا يمكن اعتبار هذا الحديث مثالا على المزيد في متصل الأسانيد.

لكن سقت هذا المثال لأبين صنيع ابن أبي حاتم في إثبات سماع التلميذ من الشيخ في موضع الزيادة، يقول ابن أبي حاتم "يحيى قد زاد رجلا ولم يقل أحد من هؤلاء عن حميد سمعت أنسا ولا حدثني أنس وهذا أشبه. قد زاد رجلا"^(٢)

فهنا قوله: "هذا أشبه" يدل على أن رواية الجمهور هي الأولى. وأن رواية يحيى الذي خالف ليست صحيحة، وقد وافقه الترمذي في ذلك، وقد تقدم. ويحيى بن أيوب لم يجمع على توثيقه ويخطأ فلعل هذا الحديث من أخطاءه.^(٣)

فهنا حكم بصحة رواية الجمهور مع العلم أنه لم يقل أحد من هؤلاء عن حميد سمعت أنس أو حدثني أنس فالإتصال هنا كان بتصريح العلماء بصحة رأي الجماعة وليس الأخذ بظاهر الإسناد مع العلم أنه يؤخذ به إذا لم يكن هناك أي قرينة تثبت الاتصال.

فحرص أبي حاتم على إثبات سماع حميد من أنس لهذا الحديث يدل على أن المقصود من الاتصال في هذا المصطلح هو ثبوت سماع التلميذ من الشيخ لذلك الحديث وليس ثبوت سماعه في الجملة، ذلك لأن حميدا من تلاميذ أنس قد سمع منه أحاديث كثيرة، لكنه مدلس قد يروي عنه ما لم يسمع.

وهنا يجدر بنا الإشارة إلى الفرق بين التدليس والمزيد في متصل الأسانيد ومعرفة الفرق بينهما يقتضي معرفة المقصود من التدليس "وهو أن يحدث الرجل عن الرجل قد لقيه وأدرك

(١) الترمذي/السنن/ص ٩٨.

(٢) ابن أبي حاتم/العلل/١/١٢٢.

(٣) انظر ترجمة يحيى بن أيوب المزني/تهذيب الكمال ٢٣٣/٣١ وابن حجر/تهذيب التهذيب ١٦٤/١١ والتقريب ٢٤٣/١٢ ولسان الميزان ٢٨٣/٩.

يقول ابن حجر "وفي تصريح عبد الله بن العلاء بالسماع له من بسر، دلالة على أن الذي وقع في رواية الطبراني من طريق دحيم عن الوليد عن عبد الله عن زيد بن واقد عن بسر بن عبيد الله من المزيد في متصل الأسانيد" ^(١).

ثالثاً: "أن تكون الزيادة غلطاً"

أي أن الرجل المزيد مذكور على سبيل الخطأ والصواب حذفه من السند لأن الراجح هو عدم الزيادة.

^(١) ابن حجر / فتح الباري ٣٣٣/١١.

المبحث الثاني أسباب المزید

المطلب الأول: الوهم

المطلب الثاني: سوء الحفظ

المطلب الثالث: سلوك الجادة

المبحث الثاني: أسباب المزيد

بعد ان عرفنا المقصود من المزيد في متصل الأسانيد يجدر بنا معرفة أسباب المزيد، وأسباب المزيد في الحقيقة مردها واحد وهو الوهم، فالأسباب التي سأذكرها وهي سلوك الجادة، وسوء الحفظ مردها في الحقيقة إلى الوهم لكن ذكرتها مستقلة كل واحد على حدة لتمييزها وإبراز أهميتها، وهي ما يلي:

السبب الأول: الوهم

الوهم في اللغة: هو الخطأ والغلط ^(١)

والمقصود من الوهم: "هو خطأ في إيراد الإسناد من الراوي الثقة. والتوهم في الإسناد برفع المرسل أو وصل المنقطع أو يشتبه عليه الضعيف بالثقة وهي أكثر ضرراً وقد أطلق على هذا الصنف اسم اصطلاحى هو المعلل ^(٢) وهو من أدق علوم الحديث وأغمضها" ^(٣) فالوهم إذن أحد أسباب المزيد ولو تتبعنا أقوال العلماء في الأحاديث التي فيها مزيد لوجدناهم يقولون: وزيادة فلان وهم".

مثال ذلك: ما روى الإمام مسلم في صحيحه قال: حدثني علي بن حجر السعدي حدثنا الوليد بن مسلم عن ابن جابر عن بسر بن عبيد الله عن واثلة بن الأسقع عن أبي مرثد الغنوي قال: قال

(١) ابن الأثير/ النهاية في غريب الحديث ٢٣٤/٥.

(٢) يعرف ابن الصلاح المعلل: هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر ويستعان على ادراكها بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول أو وقف في المرفوع أو دخول حديث في حديث، أو وهم وإهم بغير ذلك. ابن الصلاح/ علوم الحديث ص ٨٩، فلعله أطلق على الوهم وسماه الحديث المعلول من تعريف ابن الصلاح.

(٣) فاروق حمادة/ المنهج الإسلامى في الجرح والتعديل ص ٣٨٤.

النبي صلى الله عليه وسلم ((لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها))^(١) .

يقول أبو حاتم : وهم ابن المبارك في زيادته أبا إدريس^(٢) بين بسر بن عبيد الله ووائل بن الأسقع فسبب الزيادة هنا (الوهم) من الثقة.

وأيضا حديث إسلام ضمام بن ثعلبة. أخرجه البخاري في صحيحه قال حدثنا عبد الله بن يوسف قال: حدثنا الليث عن سعيد عن شريك أنه سمع أنس بن مالك رضي الله عنه.^(٣)

يقول ابن حجر "في رواية الإسماعيلي من طريق يونس بن محمد عن الليث حدثني سعيد وكذا لابن منده من طريق ابن وهب عن الليث وفي هذا دليل على أن رواية النسائي من طريق يعقوب بن إبراهيم عن الليث قال حدثني محمد بن عجلان وغيره عن سعيد موهومة معدودة من المزيد في متصل الأسانيد"^(٤).

فخلاصة القول أن الوهم سبب من أسباب المزيد .

السبب الثاني: سوء الحفظ

المقصود من سوء الحفظ هو "من لم يترجح جانب أصابته على جانب خطئه أي ان يكون غلطه مساويا لأصابته أو أكثر"^(٥).

فزيادة راو في إسناد متصل غلطا أحد أسبابه سوء الحفظ .

(١) مسلم / الصحيح / كتاب الجنائز ٦٣/٣ والترمذي / السنن ٣٦٧/٣ وأبو داود / السنن ٢١٧/٣ ومسياتي تخريج

طرق الحديث في الدراسة التطبيقية

(٢) ابن أبي حاتم / علل الحديث ٣٤٨/٢ .

(٣) البخاري / الجامع الصحيح / كتاب العلم ، باب ما جاء في العلم ، ص ١٥ ، سيأتي تخريجه في الدراسة التطبيقية.

(٤) ابن حجر / فتح الباري / ١٩٨/١

(٥) فاروق حماده / المنهج الاسلامي في الجرح والتعديل ص ٣٩٤ / ومحمود الطحان تيسير مصطلح الحديث

فقد يكون الراوي الذي زاد وخالف غيره من الرواة .سبب زيادته لهذا الراوي في الإسناد سوء حفظه.

مثال ذلك : حديث ((أولم النبي صلى الله عليه وسلم على بعض نسائه بمدين من شعير))^(١).
هذا الحديث رواه مؤمل^(٢) عن سفيان الثوري عن المنصور بن المعتمر عن صفية بنت شيبة عن عائشة رضي الله عنها .

ومؤمل خالف وكيع بن الجراح وعبد الرحمن بن مهدي ومحمد بن يوسف وروح بن عبادة حيث روه دون ذكر عائشة رضي الله عنها .

وسبب المخالفة. كون مؤمل سيئ الحفظ وفي روايته عن الثوري ضعف^(٣).
إذن سوء الحفظ أحد أسباب المزيد في متصل الأسانيد.

السبب الثالث: سلوك الجادة

سلك في اللغة تعني :النفاز في الطريق^(٤).

والجادة من جد :وهي الطريق الظاهرة^(٥).

فالمعنى الاصطلاحي للمركب الإضافي "سلوك الجادة " هو العدول عن السند الصحيح إلى سند آخر مشهور كثير الاستعمال^(٦) .

^(١) البخاري /الجامع الصحيح /كتاب النكاح /باب من أولم بأقل من شاء ص ٩٢٤ وميأتي تخريج طرق الحديث في الدراسة التطبيقية .

^(٢) ذكره ابن حجر / فتح الباري ٢٩٧/٩ .

^(٣) ابن حجر / التقريب ٢٣١/٢ وفتح الباري ٢٩٨/٩ . وميأتي أمثلة على ذلك في الدراسة العملية.

^(٤) الراغب /المعجم مفردات القرآن الكريم ص ٢٦٨ .

^(٥) الراغب /معجم مفردات القرآن الكريم ص ١٠٠ .

^(٦) استندت هذا التعريف من المعنى اللغوي لكلمة "جادة".

مثال ذلك : حديث ((لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها))^(١)

رواه ابن المبارك عن عبد الرحمن عن بسر عن أبي إدريس الخولاني عن واثلة بن الأسقع عن أبي مرثد^(٢).

يقول أبو حاتم: بسر قد سمع من واثلة، وكثيراً ما يحدث بسر عن أبي إدريس فغلط ابن المبارك، فظن أن هذا مما روى عن أبي إدريس عن واثلة. وقد سمع هذا الحديث بسر من واثلة نفسه، لأن أهل الشام أعرف بحديثهم^(٣)، فهنا سلك ابن المبارك الجادة. فظن أن هذا الحديث من الأحاديث التي رواها بسر عن أبي إدريس الخولاني.

ومثال آخر لتوضيح ذلك: حديث قيس بن عاصم ((أنه أنى النبي صلى الله عليه وسلم فأمره أن يغتسل بماء وسدر))

هذا الحديث رواه يحيى القطان^(٤) وعبد الرحمن بن مهدي^(٥) وأبو عاصم^(٦) ومحمد بن كثير^(٧) وعبد الرزاق^(٨) كلهم عن سفيان الثوري عن الأغر^(٩) عن خليفة بن حصين عن جده قيس بن عاصم.

وخالفهم قبيصة^(١٠) فرواه عن سفيان عن الأغر عن خليفة بن حصين عن جده قيس بن عاصم. فهنا قبيصة سلك الجادة فزاد حصين. يقول أبو حاتم "هذا خطأ أخطأ قبيصة في هذا الحديث إنما

(١) احمد /المسند ١٣٥/٤ وميأتي تخريج طرق الحديث في الدراسة التطبيقية .

(٢) هذا الحديث مثال على المزيد في متصل الأسانيد .

(٣) أبو حاتم /العلل ٨٠/١ و ٣٤٨/٢

(٤) النسائي /السنن الكبرى ١٠٧/١ وابن خزيمة /الصحيح ٤٥/٤

(٥) احمد /المسند ٦١/٥ والترمذي /السنن ٥٠٢/٢ والبيهقي /السنن ١٧١/١

(٦) الطبراني /المعجم الكبير ٢٣٨/٨ والبيهقي /السنن ١٧١/١ وهو الضحاك من مخلص /المزي/تهذيب الكمال ١٦٢/١١.

(٧) أبو داود /السنن ٩٨/١

(٨) عبد الرزاق /المصنف ٩/٦

(٩) سلمان الأغر /أبو عبد الله المدني، ابن حجر/ تقريب التهذيب/ ج ١ ص ٣٧٥.

(١٠) ابن أبي حاتم /العلل ٢٤/١ وهو قبيصة بن عقبة /المزي/تهذيب الكمال ١٦٢/١١

هو الثوري عن الأغر عن خليفة بن حصين عن جده ليس فيه أبوه^(١)

وقبيصة يقول فيه ابن حجر: "صدوقٌ ربما خالف" فلعل هذا الحديث من مخالفاته.^(٢)

لأن خليفة سمع من جده^(٣)، فعليه هذا الحديث من المزيد في متصل الأسانيد وسبب الزيادة هو سلوك الجادة^(٤)

خلاصة القول: سلوك الجادة أحد أسباب المزيد في متصل الأسانيد.

(١) ابن أبي حاتم/ العلل ٢٤/١.

(٢) ابن حجر/ التقريب ١٢٢/٢.

(٣) ابن أبي حاتم/ العلل ٢٤/١.

(٤) لسلوك الجادة صور منها :

الصورة التي ذكرت فهذه الصورة لها علاقة وطيدة بالمزيد .

ومنها زيادة على أصل الإسناد المنقطع .

مثال ذلك : حديث ((كان الناس والرجل يُطلقُ امرأته ما شاء أن يُطلقها وهي امرأتها إذا ارتجعتها وهي في العدة وان طلقها مائة مرة أو أكثر حتى قال رجل لامرأته لا أطلقك فتبين مني ولا أويك أبداً، فسالت "وكيف ذاك؟ قال: أطلقك فكلما همت عدتك أن تنقضني راجعتك. فذهبت المرأة حتى دخلت على عائشة فأخبرتها فسكنت حتى جاء النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته، فسكت النبي صلى الله عليه وسلم حتى نزل القرآن (الطلاق مرتان فإمساك بمروءة أو تسريحاً بحسن)) (البقرة ٢٩٩).

قالت عائشة : " فاستأنف الناس الطلاق مستقبلاً من كان طلق ومن لم يكن طلق " الترمذي / السنن ٣٣١/٢

وهذا الحديث رواه يعلى بن شبيب عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة .

ورواه عبد الله بن إدريس عن هشام عن عروة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلأ. حديث يعلى مسلك فيه الجادة حيث زاد عائشة . كما أن عبد الله بن إدريس أوثق من يعلى بن شبيب وعندما سأل البخاري عنه قال : "الصحيح عن هشام عن أبيه مرسلأ " الترمذي / العلل ٤٧٠/١. فهذا الحديث مثال على سلوك الجادة لكن صورتها هنا هو زيادة على أصل الإسناد المنقطع .

ويُعتبر عن سلوك الجادة بالفاظ غير سلك الجادة مثل لزوم الطريق.

مثال ذلك " يقول ابن أبي حاتم " سالت أبي وإبا زرعة عن حديث رواه مهمل بن حماد أبو عتاب عن عبد الله بن المثني عن ثمامة عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغصمه فيه فإن في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء)).

فقال أبي وأبو زرعة جميعاً رواه حماد بن سلمة عن ثمامة بن عبد الله عن أبي هريرة. قال أبو زرعة وهذا الصحيح. وقال أبي هذا أشبه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولزم أبو عتاب الطريق فقال عن عبد الله عن ثمامة عن انس وقال أبو زرعة : هذا حديث عبد الله بن المثني أخطأ فيه عبد الله والصحيح ثمامة عن أبي هريرة . وابن أبي حاتم / علل الحديث ٢٧/١.

المبحث الثالث

طُرُق مَعْرِفَةِ الْمَزِيدِ

المبحث الثالث: طرق معرفة المزيد

بعد تعريف المزيد لا بد أن نعرف القواعد التي نسير عليها حتى نميز الرواية التي فيها المزيد من غيرها.

بدايةً: نحن نعلم أن المزيد صورته "أن يروي الحديث الواحد بإسناد واحد لكن نجد زيادة بعض الرواة في السند نفسه في طريق أخرى.

فالسؤال الذي يطرح: كيف نعرف أن هذه الزيادة من المزيد في متصل الأسانيد؟ أو ما هي القواعد التي نسير عليها حتى نحكم على أن هذه الزيادة من المزيد؟

أولاً: معرفة الرواة الذين يزيدون في الإسناد، فمثلاً همام عندما سئل عنه يحيى بن معين قال: كان يزيد الإسناد. ^(١) وكذلك عندما سئل عن مجالد قال: "كذا وكذا وحرك يده ولكنه يزيد في الإسناد" ^(٢)

ثانياً: لابد من جمع طرق الحديث، فالحديث إذا لم تجمع طرقه لا تعرف علته.

بعد ذلك :- تحديد الطريقة المخالفة بعد رسم شجرة الإسناد وتحديد المدار

ثالثاً: تحديد موضع الزيادة .

رابعاً: إثبات سماع التلميذ من الشيخ في موضع الزيادة .

ويكون إثبات السماع عن طريق :-

أ. نصوص العلماء في ذلك أي ينص أحد العلماء على أن فلان سمع من فلان.

ب. إخراج البخاري للحديث ومسلم في الأصل. فهذا يدل على اتصال السند.

ج. إذا لم يرد نص على ثبوت السماع ولم يخرج البخاري ولا مسلم. العمل بظاهر السند وهو أن

يصرح التلميذ بسماعه من الشيخ في موضع الزيادة بأحد ما يبلغ التحديث "حدثنا، أخبرنا ..."

خامساً: إثبات عدم سماع الراوي الزائد ممن فوقه لهذا الحديث أو بالجملة. ويكون ذلك بتصريح

^(١) ابن معين/ التاريخ ٢٢٦/١.

^(٢) ابن معين/ التاريخ ٤١٣/١.

العلماء، كما صرح ابن أبي حاتم "بعدم سماع أبي إدريس من واثلة شيئا" ^(١) في حديث لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها، وسيأتي تخريجه إن شاء الله.

سادسا: أن تكون هذه الزيادة خطأ:

ونعرف ذلك عن طريق:

أ. تصريح العلماء بذلك .

ب. تفرد الراوي بهذه الزيادة ومخالفته لغيره من النقات الأثبات .

ج. ومما يساعد على معرفة أن هذه الرواية خطأ وجود قرائن تحنف بالرواية مثل سلوك الجادة ونحو ذلك تساعد الناقد على اكتشاف الخطأ.

" أما إذا لم توجد قرينة ولا نص على ترجيح أحدهما على الآخر فيحمل هذا على أن الراوي سمعه من شيخه وسمعه من شيخه، فرواه مرة هكذا ومرة هكذا " ^(٢)، ولو تتبعنا جميع الأمثلة التي صرح العلماء بأنها من المزيد في متصل الأسانيد لوجدناهم يركزون على هذه الأمور وهي: ثبوت سماع التلميذ من الشيخ في موضع الزيادة، وأن تكون الزيادة غلطا، والأمثلة على ذلك كثيرة وستلاحظ ذلك في الدراسة التطبيقية.

فخلاصة القول: معرفة أن هذه الطريق من المزيد في متصل الأسانيد يكون بما يلي:

١- ثبوت سماع التلميذ من الشيخ في موضع الزيادة، أي أن يكون متصلا.

٢- أن تكون الزيادة غلطا.

٣- ثبوت عدم سماع الراوي الزائد ممن فوقه سواء بالجملة أو لهذا الحديث.

وهذه قاعدة المزيد التي سرت عليها في دراسة الأحاديث التي توصلت إليها من خلال

البحث والدراسة ومن خلال أقوال أهل المصطلح والله تعالى أعلم.

^(١) ابن أبي حاتم/ المجلد ٨٠/١.

^(٢) أحمد شاكر/ الباعث الحثيث ص ١٧٣.

المبحث الرابع
 ما صورته صورة المزيدي في متصل الأسانيد
 وليس بمزيدي

يقول العلاني "هذا حديث سعيد بن عامر عن جويرية بنت أسماء عن نافع عن ابن عمر عن عمر رضي الله عنه.

رواه محمد بن عمر المقدمي عن سعيد بن عامر عن جويرية عن رجل عن نافع، يقول: ولعل من القرائن الدالة على ثبوت المزيد بين جويرية ونافع. أن جويرية مكثرت نافع جدا، فلو كان هذا الحديث عنده عنه لما رواه عن رجل مبهم عنه" (١).

يقول العلاني "وحاصل الأمر أن الراوي متى قال: "عن فلان" ثم أدخل بينه وبينه في ذلك الخبر واسطة، فالظاهر أنه لو كان عنده عن الأعلى لم يدخل الواسطة، إذ لا فائدة في ذلك، وتكون الرواية الأولى مرسلة إذا لم يعرف الراوي بالتدليس وإلا فمدلسة. . . .

وخصوصا إذا كان الراوي مكثرا عن الشيخ الذي روى عنه بالواسطة، كهشام بن عروة عن أبيه ومجاهد عن ابن عباس. وغير ذلك مما تقدم... فلو أن هذا الحديث عنده عنه لكان يسائر ما روى عنه. فلما رواه بواسطة بينه وبين شيخه المكثرت عنه علم أن هذا الحديث لم يسمعه منه ولا سيما إذا كان ذلك الواسطة رجلا مبهما أو متكلما فيه" (٢).

الصورة الرابعة: ما يتوقف فيه لكونه محتسلا لكل واحد من الأمرين.

مثال ذلك حديث ((إنكم ستفتحون أرضا يذكر فيه القيراط فاستوصوا بأهلها خيرا، فإن لهم ذمة ورحما، فإذا رأيتم رجلين يقتتلان في موضع لبنة، فاخرج منها)).

يقول العلاني: رواه ابن وهب عن حرمة بن شماسة عن أبي نضرة عن أبي ذر أخرجه مسلم (٣) من طريقهما كذلك. وهي بمجرد إمكان اللقاء ولعل الأظهر هنا ترجيح مسلم من طريقهما كذلك،

(١) العلاني/ جامع التحصيل ص ١٢٧.

(٢) العلاني/ جامع التحصيل ١٢٧.

(٣) مسلم/ الجامع الصحيح/ كتاب فضائل الصحابة/ باب وصية النبي بأهل مصر، ص ١١١٥، دار السلام/

المعمودية/ الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

وهي بمجرد إمكان اللقاء ولعل الأظهر هنا ترجيح الإرسال لأن ابن شماسة إنما لقي من الصحابة من مات بعد أبي ذر بزمان طويل كعمرو بن العاص وزيد بن ثابت وغيرهما^(١).

فهذه الصور صورتها ظاهراً صورة المزيد، لذلك كان لا بد من وضع هذا المبحث حتى يستطيع القارئ التمييز بينهما وبين المزيد في متصل الأسانيد ولا يقع في الخطأ.

والإمام العلاني ذكر هذه الصور حيث قال: "وحاصل الأمر أن ذلك على أقسام: "

أحدها: ما يترجح فيه الحكم بكونه مزيداً فيه وإن الحديث متصل بدون ذلك الزائد^(٢). فهذا هو المزيد في متصل الأسانيد.

ثانيها: ما ترجح فيه الحكم عليه بالإرسال إذا روي بدون الراوي المزيد.

وثالثها: ما يظهر فيه كونه بالوجهين أي أنه سمعه من شيخه الأدنى وشيخ شيخه أيضاً، وكيف ما رواه كان متصلاً.

رابعها: ما يتوقف فيه لكونه محتملاً لكل واحد من الأمرين^(٣).

خلاصة القول: المزيد قد يختلط مع غيره ظاهراً، لكن صورته واحدة وهو أن يزيد راو في إسناده حديث متصل وهماً ، وماعدا هذه الصورة لا يمكن اعتباره من المزيد.

أقول: هذه هي المسائل الخاصة بالمزيد والآن سيكون الحديث عن علاقته بغيره من علوم الحديث، والفرق بينه وبين غيره حتى تتضح لنا الصورة بشكل أكبر والله المستعان.

(١) العلاني/ جامع التحصيل ١٣٦/١٣٧، رجح العلاني الطريق المرسلة وأوافقه في ذلك. لأن الإمام مسلم أخرجه في المتابعات بعد أن أخرج الرواية المسالمة من العلل، ومعلوم أنه يقدم الروايات التي هي أسلم وأنقى من العيوب كما نص على ذلك في مقدمته، ص ٥.

(٢) العلاني/ جامع التحصيل ص ١٣٦.

(٣) المرجع السابق ١٢٧.

الفصل الثاني

المزيد والمصطلحات الأخرى

المبحث الأول: علاقة المزيد بعلم العلل.

المبحث الثاني: المزيد في متصل الأسانيد وزيادة الثقة في الإسناد.

المطلب الأول: التمييز بين المزيد وزيادة الثقة في الإسناد.

المطلب الثاني: علاقة المزيد بزيادة الثقة في الإسناد.

المبحث الثالث: التمييز بين المزيد والمدرج في الإسناد.

المبحث الرابع: التمييز بين المزيد والمرسل الخفي.

المبحث الخامس: التمييز بين المزيد والمضطرب في الإسناد.

المبحث السادس: المزيد عند الإمام مسلم والبخاري.

المبحث الأول
العلاقة بين المزيد وعلم العلك

المبحث الأول: العلاقة بين المزيد في متصل الأسانيد وعلم العلل

في بداية هذا المبحث لابد من التفريق بين صورتين وذلك لتوضيح العلاقة بين المزيد وعلم العلل.

الصورة الأولى: خطأ المزيد في السند واتصال السند الآخر الخالي عن ذلك .

الصورة الثانية: صواب المزيد في السند واتصال السند الآخر الخالي عن ذلك ، أي ان الراوي حدث مرتين مرة بذكر الوسطة وأخرى بدونها يعني عالياً ونازلاً.

فالصورة الأولى :تسمى مزيداً في متصل الأسانيد ،أما الصورة الثانية فليست مزيداً في متصل الأسانيد ،وذلك لعدة أمور :

الأمر الأول :

أصل المعنى اللغوي كلمة زاد :هو أن ينضم إلى ما عليه الشيء في نفسه شيء آخر^(١) وأيضاً معناه "الفضل"^(٢)

أي ان الزائد لا يكون من أصل الشيء [المزيد عليه] بل يكون فضلاً عليه ليس منه .فعليه الحالة الأولى :الراوي الزائد ليس من أصل الإسناد لذلك يطلق عليه مزيد أما الحالة الثانية فالراوي الزائد من أصل الإسناد لذلك لا يمكن اعتباره مزيداً .

الأمر الثاني:

أغلب علماء المصطلح اجمعوا على أن تعريف المزيد هو: أن يزيد الراوي في إسناد حديث رجلاً أو أكثر غلطاً^(٣). وهذا التعريف لا ينطبق على الحالة الثانية بل على الأولى.

(١)الراغب الاصفهاني /معجم مفردات القرآن ٢٤٢

(٢) ابن فارس/معجم مقاييس اللغة ٤٠/٣

(٣) تقدم تعريفه

الأمر الثالث :

من خلال دراستي العملية لموضوع المزيد توصلت إلى أن البخاري لا يخرج الرواية التي فيها الزيادة بل يكتفي بالرواية الناقصة. ففي هذا دليل على أن المزيد دائماً خطأ.

وفي حالة تخريجه لكلا الروايتين الزائدة والناقصة. فإن ابن حجر يعلق على ذلك ويقول "اخراج البخاري لكلا الطريقتين لكونه ترجح عنده انهما جميعا محفوظان" فمثلا في حديث ((خيركم من تعلم القرآن وعلمه)) هذا الحديث اخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن باب: خيركم من تعلم القرآن وعلمه^(١). حيث ذكر طريقتين للحديث .

الطريق الأولى: قال اخبرنا حجاج بن منهال. حدثنا شعبة قال :اخبرني علقمة بن مرثد سمعت سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلمي عن عثمان رضي الله عنه .

الطريق الثانية: قال حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن علقمة بن مرثد عن أبي عبد الرحمن السلمي عن عثمان بن عفان رضي الله عنه . فهنا الإمام البخاري اخرج كلا الطريقتين الناقصة والزائدة

يقول ابن حجر "واما البخاري فاخرج الطريقتين فكأنه ترجح عنده انهما جميعا محفوظان" ولم يقل انه اخرج الطريقتين فكأنه ترجح عنده انهما جميعا محفوظان وهو من المزيد فعليه المزيد لا يطلق على هذه الصورة [الصورة الثانية] .^(٢)

الأمر الرابع: صنيع الإمام أبي حاتم والدارقطني وابن حجر في كتبهم حيث يقيّدون الرواية التي فيها الزيادة انها خطأ. ويرجحون الرواية الناقصة.

(١) البخاري /الجامع الصحيح ص ٥٠٢٧ .

(٢) من خلال دراسة الأمثلة في الباب الثاني خلصت بهذه النتيجة. وهي أن البخاري لا يخرج إلا الطريق الناقصة في الحديث الذي ثبت أنه من المزيد.

وإليك نماذج من صنيعهم

١- صنيع الإمام أبي حاتم.

-حديث ((لا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ وَلَا تُصَلُّوا إِلَيْهَا))^(١)

الحديث رواه الوليد بن مسلم وصَدَقَ بن خالد وغيرهم عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن
بُسْر بن عبيد الله عن وَاثِلَة بن الأسقع عن أبي مَرْثَد الغنوي .

خالفهم عبد الله بن المبارك فدخل بين بسر و وَاثِلَة أبو إدريس الخولاني .

يقول أبو حاتم "والصحيح ما يقوله أهل دمشق ليس بينهما أبو إدريس وقد وهم ابن المبارك في
زيادته أبا إدريس"^(٢) فهنا أبو حاتم أعلى الطريق التي فيها الزيادة. وقال إنها وهم .

-حديث البراء بن عازب رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((إذا أتيت
مَضْجَعَكَ فتوضأ وضوءَكَ للصلاة ثم اضطجع على شِقِّكَ الأيمن وَقُل: "اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ
وفوضتُ أمري إِلَيْكَ وألجأتُ ظهري إِلَيْكَ رغبةً وَرَهبةً إِلَيْكَ، لا ملجأ ولا منجأ منك إِلَّا إِلَيْكَ،
آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ فَإِنْ مِتُّ، مِتُّ عَلَى الْفِطْرَةِ فَاجْعَلْهُنَّ آخِرَ مَا
تَقُولُ))^(٣)

الحديث رواه سفيان بن عيينه وجرير بن عبد الحميد كلهم عن منصور عن سعد بن عبيدة عن
البراء بن عازب

وخالفهم إبراهيم بن طهمان فأدخل بين منصور وسعد الحكم بن عتيبة.

يقول أبو حاتم "هذا ليس فيه الحكم إنما هو منصور عن سعد بن عبيدة نفسه عن البراء"^(٤) وهنأ

(١) ميثاقى تخريجه في الباب الثاني.

(٢) ابن أبي حاتم / الملل ٢/ ٣٤٨

(٣) ميثاقى تخريجه في الباب الثاني.

(٤) ابن أبي حاتم / الملل ١/ ٦٧ ، ٢/ ١٨٩

أيضا أعل الطريق التي فيها الزيادة .

٢-صنيع الدارقطني في كتاب العلل:

حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((أعذر الله إلى امرئ أخو أجله حتى بلغه ستين سنة))^(١)

الحديث رواه إسماعيل بن بهرام وهشام وغيرهم عن عبد العزيز عن سلمة عن سعيد المقبري عن أبي هريرة.

وخالفهم عبد الرحمن فرواه عن عبد العزيز عن سلمة عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة . يقول الدارقطني "رواه عبد الرحمن بن عبيد عن أبي حازم عن أبيه عن المقبري عن أبيه عن أبي هريرة ووهم في قوله عن أبيه عن أبي هريرة. والصواب عن أبي حازم عن أبي هريرة"^(٢) .

٣-صنيع ابن حجر في كتاب فتح الباري

في حديث إسلام ضمام بن ثعلبة^(٣).

الحديث رواه عبد الله بن يوسف وعيسى بن حماد وغيره عن الليث بن سعد عن سعيد عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أنس بن مالك .

وخالفهم يعقوب فادخل بين الليث وسعيد المقبري محمد بن عجلان .

يقول ابن حجر "في رواية الاسماعيلي من طريق يونس بن محمد عن الليث حدثني سعيد وكذا لابن منده من طريق ابن وهب عن الليث وفي هذا دليل على أن رواية النسائي من طريق يعقوب بن ابراهيم عن الليث قال :حدثني محمد بن عجلان وغيره عن سعيد موهومه معدودة من المزيد في متصل الأسانيد"^(٤)

^(١) سياي تخريجه في الباب الثاني.

^(٢) الدارقطني /الملل ١٣٢/٨

^(٣) سياي تخريجه في الباب الثاني /الفصل الأول

^(٤) ابن حجر /الفتح ١٩٨/١

فهنا قيد الزيادة بالوهم.

خامساً: لو كانت الصورة الثانية وهي ان الراوي حدث مرتين، مرة بذكر الوسطة وأخرى بدونها يعني عالياً ونازلاً. من المزيد لصرح بذلك ابن حجر في الفتح، وهو أكثر الكتب التي عالجت احاديث فيها مزيد. لكن الذي فعله ابن حجر في الامثلة التي فيها احتمال الوجهين.

-أي انها من المزيد اوانه حدث به مرتين -كان يقول "اما من المزيد في متصل الأسانيد اويحتمل انه حدث به على الوجهين" ففي هذا الفصل دلالة على ان المزيد دائماً يكون على الصورة الثانية ليست من المزيد، والامثلة على ذلك كثيرة في فتح الباري اذكر منها :

حديث ((إني لا آكل متكناً))^(١)

رواه منصور وسفيان وغيره عن علي بن الأقرع عن أبي جحيفة .

وخالفهم رقية بن مصقلة فادخل بين علي بن الأقرع وأبو جحيفة عون بن أبي جحيفة.

يقول ابن حجر "وهنا يوضح أي تصريح علي بالسماع من أبي جحيفة أن رواية رقية لهذا الحديث عن علي بن الأقرع عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه من المزيد لتصريح علي في رواية مسعر بسماعه له من أبي جحيفة بدون واسطة ويحتمل أن يكون سمعه من عون أولاً عن أبيه ثم لقي أباه"^(٢)

فهنا لم يقل من المزيد بحيث يكون سمعه من عون أولاً "...." بل فصل فجعل كل حالة تختلف عن الأخرى. فالتى فيها الزيادة وهم يطلق عليها مزيداً والحالة الثانية لا تسمى مزيداً .

-حديث السائب بن يزيد قال: ((كنا نؤتى بالشارب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وإمرة أبي بكر وصدرًا من خلافة عمر فنقوم اليه بأيدينا، ونعالناه وأرديتنا حتى كان آخر إمرة

^(١) سيأتي تخريجه في الباب الثاني.

^(٢) ابن حجر /فتح الباري

عمر فجلد أربعين حتى إذا عتوا وفسقوا جلد ثمانين))^(١)

يقول ابن حجر "هذا الحديث أخرجه النسائي من رواية حاتم بن اسماعيل عن الجعد سمعت السائب فعلى هذا فإدخال يزيد بينهما اما من المزيد واما ان يكون الجعد سمعه من السائب"^(٢) فهنا أيضا فصل بين المزيد وبين هذه الحالة [الصورة الثانية].

فالهدف من الدراسة السابقة إثبات أن المزيد كله خطأ يكتشف بالمقارنة والترجيح. وان الصورة الثانية وان كانت ظاهرا هي من مزيد أي بالنسبة للإسناد الناقص لكن لا يمكن ادخالها في هذا المصطلح للأسباب التي تقدم ذكرها.

فعليه علاقة المزيد بعلم العلل وطيدة فالمزيد من العلل التي "لا يمكن ادراكها الابتفرد الراوي وبمخالفة غيره له مع قرائن تنضم إلى ذلك"^(٣)

فالمخالفة بين الرواه تكون في صور منها وصل المرسل ورفع الموقف وتداخل الاحاديث وغير ذلك ومن اظهر هذه المخالفات واكثرها وقوعا ان يزيد احدهم في الأسانيد ما لم يذكره غيره فاذا زاد الراوي راويا في الإسناد المتصل لم يذكره غيره من الرواه ظهرت المخالفة بينهم وبذلك اصبح المزيد داخلا في نوع العلة .

فخلاصة القول: إن المزيد في متصل الأسانيد رواية مرجوحة خطأ أحد الرواة في زيادة رجل في السند وهذا يكتشف بعد المقارنة والتفتيش والترجيح ولهذا فإن المزيد من علم العلل.

(١) البخاري / الجامع الصحيح / كتاب الحدود / باب الضرب بالجريد والنعال ج ٦٧٧٩

(٢) ابن حجر / فتح الباري ٨٤/١٢

(٣) ابن الصلاح / معرفة علوم الحديث ص ٩٠

المبحث الثاني

المزید فی منصل الأسانید و زیادة الثقة فی الإسناد

المطلب الأول: التمييز بين المزید و زیادة الثقة فی الإسناد.

المطلب الثاني: العلاقة بين المزید و زیادة الثقة فی الإسناد.

المبحث الثاني: المزيد في متصل الأسانيد وزيادة الثقة في الإسناد
المطلب الأول: التمييز بين المزيد في متصل الأسانيد وزيادة الثقة في الإسناد.

لمعرفة الفرق الدقيق بين المزيد وزيادة الثقة في الإسناد لا بُدَّ من تعريف كلا المصطلحين حتى نستخلص الفرق بينهما.

تعريف زيادة الثقة في الإسناد.

هي "أن يصل الثقة في الإسناد المرسل، فإن وصله يُعدُّ زيادة في السند حيث رواه غيره مرسلًا، وكذلك إذا روى الثقة الحديث الموقوف مرفوعاً فيكون رفعه أيضاً زيادة في السند حيث رواه غيره موقوفاً على الصحابي" ^(١).

أما تعريف المزيد فقد تقدم تعريفه وهو "زيادة راوٍ في إسناد حديث متصل رجلاً أو أكثر غلطاً".

فمن خلال التعريف نستطيع أن نستخلص الفرق بين المزيد وزيادة الثقة في الإسناد.

وأهم الفروق هي:

أولاً: أن الزيادة التي في المزيد في متصل الأسانيد تكون على أصل الإسناد المتصل. بخلاف الزيادة التي في زيادة الثقة في الإسناد فإنها تكون على أصل الإسناد المنقطع - حيث يكون الإسناد إما موقوفاً أو مرسلًا.

ثانياً: أن الزيادة في المزيد تكون من الثقة ومن هو دونه بخلاف الزيادة التي في زيادة الثقة في الإسناد فإنها تكون فقط من الثقة.

ثالثاً: أن الزيادة في المزيد دائماً خطأ.

بخلاف الزيادة التي في زيادة الثقة في الإسناد فقد تكون صحيحة وقد تكون غير ذلك هذه أهم الفروق التي خلصت إليها بين المزيد وزيادة الثقة في الإسناد.

(١) الحاكم/ معرفة علوم الحديث، ص ١٣٠-١٣٥، ابن الصلاح/ علوم الحديث، ص ٧٧-٧٨.

المطلب الثاني: علاقة المزيد في متصل الأسانيد بزيادة الثقة في الإسناد.

علاقة المزيد بزيادة الثقة ظاهرة حيث "الحكم فيهما متوقف على تتبع القرائن" (١) وإمعان النظر

في دلالاتها الظاهرة والخفية". (٢) ويجمع كلا المصطلحين أيضاً أن كليهما فيه زيادة راوٍ

ولتوضيح هذه العلاقة لا بد من دراسة أمثلة على زيادة الثقة في الإسناد ومثال على المزيد في

(١) اختلف علماء الحديث في حكم زيادة الثقة، فمنهم من قال: أن الحكم للمرسل وحكاة الخطيب عن أكثر أصحاب الحديث وحكى عن بعضهم أن الحكم للأحفظ فإذا كان مَنْ أرسله أحفظ من الذي وصله فالحكم للمرسل ولا يقدح ذلك لئمن وصله وحكى عن بعضهم أن الحكم للأكثر فإذا كان عدد الذين أرسلوه أكثر من عدد الذين وصلوه فالحكم لهم. والصحيح الذي عليه المحققون من المحدثين والفقهاء وأصحاب الأصول أن الحكم لمن رواه موصولاً ومرفوعاً من الثقات الضابطين الذين يُعتمد على حفظهم وعلى هذا الخطيب وابن الصلاح والسيوطي وغيرهم؛ انظر الخطيب / الكفاية في علم الرواية ٤١١، ابن الصلاح / علوم الحديث: ٦٤-٦٥ والسيوطي / تدريب الراوي ٢٢٢، ٢٢١/١.

ووجه هذا القول أن زيادة الثقة بالوصل والرفع فيها زيادة علم فقدمت على الإرسال والانقطاع لأن فيهما نقص في الحفظ لما جيل عليه الإنسان من النسيان. والناسي لا يقضي له على الذاكر، ولعل المرسل أيضاً مسند عنه الذين روه مرسلاً أو عند بعضهم إلا أنهم أرسلوه لغرض من الأغراض؛ الخطيب / الكفاية ٤١١، السخاوي / فتح المغيب: ٢١٨/١. ورأى ابن حجر أن هذا القول فيما إذا لم يكن هناك مرجح، أما إذا كان هناك مرجح فإن الحكم لا يستمر هكذا بل يختلف باختلاف قرائن الأحوال، ولا يحكمون بها حكماً مطرداً. وإنما الحكم دائر مع الترجيح، فتارة يترجح الوصل وتارة يترجح الإرسال وتارة يترجح عدد الذوات على عدد الصفات وتارة العكس. ابن حجر / نزاهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح الأثر ص ٤٥ والسخاوي / فتح المغيب: ١٧٥/١ والصنعاني / توضيح الأفكار: ٣٤٣-٣٤٤، وهذا ما ذهب إليه عدد كبير من أهل الحديث مثل البقاعي يقول: "... إن للحذاق من المحدثين في هذه المسألة نظراً لم يحكه وهو الذي لا ينبغي أن يعدل عنه، وذلك أنهم لا يحكمون منها بحكم مطرد وإنما يدبرون ذلك على القرائن". نقله الصنعاني في توضيح الأفكار ٣٢٩-٣٤٠. وقد سبقهما ابن دقيق العيد والعلائي.

يقول ابن دقيق العيد "مَنْ حكى عن أهل الحديث أو أكثرهم أنهم إذا تعارض رواية مسند ومرسل أو رافع وواقف أو ناقص وزائد إن الحكم للزائد لم يصب في هذا الإطلاق فإن ذلك ليس قانوناً مطرداً. والمراجعة لأحكامهم الجزئية تعرف صواب ما نقول، نقله الصنعاني في مسألة تعارض الوصل والإرسال / توضيح الأفكار ٣٠٨/١.

أما العلائي فيقول "كلام الأئمة المتقدمين في هذا الفن كعبد الرحمن بن مهدي وبخيت بن سعيد القطان وأحمد بن حنبل والبخاري وأمثالهم يقضي أنهم لا يحكمون في هذه المسألة بحكم كلي بل عملهم في ذلك دائر مع الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند أحدهم في كل حديث" ابن حجر / النكت ٦٠٤/٢.

وأيضاً ابن الوزير يقول "وعندي أن الحكم في هذا لا يستمر، بل يختلف باختلاف قرائن الأحوال وهو موضع اجتهد الصنعاني / توضيح الأفكار ٣١٢/١. أقول: أفنت هذه المسألة من بحث الدكتور حمزة المليباري / زيادة الثقة / مخطوط، ص ٦. ومن كتاب الدكتور محمد الطوالة / الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه، ص ٢٢٤. فالهدف من هذه الدراسة. هو أن الحكم في زيادة الثقة قائم على القرائن.

فلا تقبل مطلقاً ولا ترد مطلقاً إنما بالقرائن، فإذا دلت القرائن على صحة الزيادة فنقبلها وإذا دلت على خطئها نردها، فالحكم فيها دائر على القرائن.

(٢) البيهقي / السنن الكبرى ١٥٩/٢.

متصل الأسانيد.

الأمثلة على زيادة الثقة في الإسناد:

المثال الأول

حديث "صلى بنا رسول الله ﷺ وخلفه رجل يقرأ، فنهاه رجل من أصحاب رسول الله ﷺ فلما انصرفنا تنازعا فقال: أتهاني عن القراءة خلف رسول الله ﷺ فتنازعا حتى بلغ رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ ((من صلى خلف إمام فإن قراءته له قراءة)).

الحديث. رواه سفيان بن سعيد الثوري^(١) وشعبة بن الحجاج^(٢) ومنصور بن المعتمر^(٣) وسفيان بن عيينه^(٤) وإسرائيل بن يونس^(٥) وأبو عوانه^(٦) وأبو الأحوص^(٧) وجريير بن عبد الحميد^(٨) وشريك^(٩) وأبو خالد الدالاني^(١٠) عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد مرسلًا دون ذكر جابر.

وخالفهم أبو حنيفة^(١١) فرواه عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد عن جابر مرفوعًا. فهنا أبو حنيفة خالف أصحاب موسى الثقات حيث زاد جابر (وصل الحديث). والصواب إرساله، يقول الدارقطني "روى هذا الحديث سفيان وشعبة... عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن

(١) البيهقي/ السنن الكبرى ١٥٩/٢.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

(٦) المرجع السابق.

(٧) الدارقطني/ السنن/ كتاب الصلاة/ باب ذكر قوله ﷺ من كان له إمام فقرأه الإمام له قراءة ٣٢٤/١، ٣٢٥.

(٨) المرجع السابق.

(٩) المرجع السابق.

(١٠) المرجع السابق.

(١١) المرجع السابق، النعمان بن ثابت ابن حجر/ التقریب ٢٤٨/٢.

شداد مرسلًا عن النبي ﷺ وهو الصواب (١).

فهنا رجحت رواية الجماعة للأكثرية فالذين رووه مرسلًا أكثر ممن رووه متصلًا. فعليه زيادة جابر خطأ ووهم، لأن القرائن دلت على ذلك - أي على خطئها -.

المثال الثاني:

حديث ((لكل أمة رهبانية ورهبانية أمتي الجهاد في سبيل الله)).

هذا الحديث رواه وكيع بن الجراح (٢) عن سفيان الثوري عن زيد العمي عن أبي إياس معاوية بن قرّة عن النبي ﷺ.

وخالفه عبد الله بن المبارك (٣) فرواه عن سفيان عن زيد العمي عن أبي إياس عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ.

هذا الحديث عندما سئل أبو حاتم عنه قال: إنما هو معاوية بن قرّة أتى النبي ﷺ مرسل (٤).

وقال أبو زرعة: "إذا زاد حافظ على حافظ قبل وابن المبارك حافظ" (٥).

فهنا أبو زرعة رجح الرواية التي فيها الزيادة لأن الذي زاد حافظ. فالقرينة هنا الحفظ. فهنا أيضا تبين لنا أن الحكم في زيادة الثقة دائر مع القرائن

وكذلك المزيد فالحكم فيه دائر مع القرائن، وسيوضح ذلك من المثال الآتي.

حديث عروة بن المغيرة عن أبيه قال: كنت مع النبي ﷺ ذات ليلة في مسير فقال لي ((أمعك ماء)) قلت: نعم، فنزل عن راحلته فمشى حتى توارى في سواد الليل، ثم جاء فأفرغت عليه من

(١) الدراقطني/ المسند ٣٢٤/١.

(٢) أبو بكر بن أبي شيبة/ المصنف ٢٠٥/٤.

(٣) أحمد/ المسند ٢٦٦/٣ وأبو يعلى/ المسند ٢١٠/٧.

(٤) ابن أبي حاتم/ العلل ٣١٨/١.

(٥) المرجع السابق.

الإداوة فغسل وجهه وعليه جبة من صوف فلم يستطع أن يخرج ذراعيه منها، حتى أخرجهما من أسفل الجبة، فغسل ذراعيه ومسح برأسه ثم أهويت لأنزع خفيه فقال ((دعهما فإني أدخلتهما طاهرتين)) ومسح عليهما.

هذا الحديث رواه عبد الله بن عون ^(١) وحصين بن عبد الرحمن ^(٢) وغيره ^(٣) عن الشعبي عن عروة بن المغيرة عن المغيرة بن شعبة.

وخالفهم حماد بن أبي سليمان ^(٤) فرواه عن الشعبي عن إبراهيم بن أبي موسى عن عروة بن المغيرة عن المغيرة بن شعبة.

فحماد خالف أصحاب الشعبي الثقات. يقول أبو زرعة "وهم فيه حماد" ^(٥) وقال البخاري "ليس لإبراهيم بن أبي موسى معنى". ^(٦)

فالقرائن هنا دلت على خطأ الزيادة وهي كونه خالف الأكثرية الذين رووه بدون الزيادة.

فعليه الحكم في الزيادة في كليهما دائر مع القرائن ^(٧).

(١) أحمد/المسند ٢٥١/٤.

(٢) ابن خزيمة/الصحيح ٩٦،٩٥/١ والبيهقي/السنن ١٩٧/١.

(٣) مثل مجالد/الطبراني/المعجم الكبير ٣٧٣/٢٠ والقاسم بن الوليد/الطبراني/المعجم ٣٧٣/٢٠.

(٤) ابن أبي حاتم/العلل ٦١/١.

(٥) المرجع السابق.

(٦) المرجع السابق.

(٧) يقول العلاني "الحكم بالزيادة تارة يكون للاعتبار برواية الأكثر وتارة للتصريح بالسماع من الأعلى وتارة لقرينة تتضمن إلى ذلك إلى غيرها من الوجوه العلاني/جامع التحصيل ص ١٢٩.

المبحث الثالث

التميز بين المزيد والإدراج في الإسناد

المبحث الثالث: التمييز بين المزيد في متصل الأسانيد والإدراج في السند

المطلب الأول: تحديد المقصود من الإدراج

من خلال تتبعي لهذا المصطلح "مصطلح الإدراج" تبين لدي أنهم لم يتفقوا على تعريف واحد له .

فالمقدمون مثل الحاكم^(١) وبعض المتأخرين مثل ابن كثير^(٢) وابن دقيق العيد^(٣) وغيرهم^(٤) يعرفونه على أنه "ألفاظ تقع من بعض الرواة متصلة بلفظ الرسول صلى الله عليه وسلم ويكون ظاهرها أنها لفظه فيدل دليل على أنها من لفظ الراوي".

فيشير هذا التعريف إلى أن الإدراج يقع في المتن.

وبعض المتأخرين مثل ابن حجر^(٥) يعرفونه على أنه زيادة الراوي في متن الحديث أو سنده بحسبها من يروي الحديث أنها منه، وهي ليست منه، وهذا التعريف يشير إلى أن الإدراج يقع في السند والمتن .

فالملاحظ أن الإدراج في السند غير متفق عليه بخلاف الإدراج في المتن، لذلك كان لابد من طرح هذه المسألة.

الحاكم وغيره لم يصرحوا أنه لا يوجد إدراج في السند لكن من خلال تعريفهم للإدراج يفهم ضمناً أن الإدراج عندهم يقع في المتن فقط وقد وافقهم عدد من المتأخرين حيث صرحوا بأن جميع أنواع الإدراج مردها في الحقيقة إلى الإدراج في المتن فقط

(١) الحاكم / معرفة علوم الحديث ص ٤٠

(٢) ابن كثير / اختصار علوم الحديث متن الباعث الحثيث لأحمد شاكر ص ٦٩-٧٠

(٣) تقي الدين بن دقيق العيد / الاقتراح في بيان الاصطلاح ص ٢٣

(٤) أحمد شاكر / اختصار علوم الحديث ص ٦٩-٧٠ حيث وافق ابن كثير

(٥) ابن حجر / نزاهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر / ص ٦٦

يقول احمد شاكِر^(١) "الإدراج في الحقيقة إنما يكون في المتن "

ويقول حسن محمد مقبولي^(٢) "أقسام الإدراج في الإسناد كثيرة مرجعها في الحقيقة إلى الإدراج في المتن".

ويقول محمد محي الدين عبد الحميد^(٣) "الإدراج في اصطلاح العلماء على نوعين الأول: مدرج المتن والثاني: مدرج الإسناد وهذا على ما قسمه الناظم تبعاً لكثير من أئمة هذا الشأن وسيوضح لك مما يأتي أن النوعين جميعاً مدرج المتن".

قلت: بالرغم من هذه الأقوال التي تفيد أن جميع أنواع الإدراج مردها في الحقيقة إلى المتن، لم أجد دليلاً واحداً يدعم ما ذهبوا إليه، أو ما هو السبب الذي دفعهم لمثل هذا القول .

أما أصحاب القول الثاني الذين قالوا أن الإدراج يقع في السند والمتن لعلهم اعتمدوا على تقسيم ابن الصلاح للإدراج مع أن ابن الصلاح لم يقسمه إلى إدراج في السند وإدراج في المتن "حيث يقول ابن الصلاح"^(٤) النوع العشرون . معرفة المدرج وهو أقسام . منها ما ادرج في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من كلام بعض رواته بأن يذكر الصحابي أو من بعده عقيب ما يرويه من الحديث كلاماً من عند نفسه فيرويه من بعده موصولاً بالحديث غير فاصل بينهما بذكر قائله فيلتبس الأمر فيه على من لا يعلم حقيقة الأمر ويتوهم أن الجميع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ومن الأمثلة المشهورة . ما روينا في التشهد عن أبي خيثمة زهير بن معاوية عن الحسن بن الحر عن القاسم بن مخيمرة عن علقمة عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه

(١) الباعث الحديث ص ٦٩-٧٠.

(٢) مصطلح الحديث ورجاله ص ١٤٠.

(٣) النية الميوطي في مصطلح الحديث ص ١٢٥.

(٤) ابن الصلاح / علوم الحديث ص ٩٥-٩٨.

هريرة فيه "لا تجسسوا ولا تحسسوا ولا تحاسدوا" والله اعلم .

ثالثاً: أن يروي الراوي حديثاً عن جماعة بينهم اختلاف في إسناده فلا يذكر الاختلاف فيه بسلسل يدرج روايتهم على الاتفاق. مثاله: رواية عبد الرحمن بن مهدي، ومحمد بن كثير العبدى عن الثوري عن منصور، والأعمش، وواصل الأحذب عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن مسعود " قلت يا رسول الله أي الذنب أعظم ... الحديث. وواصل إنما رواه عن أبي وائل عن عبد الله من غير ذكر عمرو بن شرحبيل بينهما والله اعلم ."

اذن ابن الصلاح لم يقسم الإدراج إلى إدراج في السند وإدراج في المتن لكن الحافظ ابن حجر وبعض المتأخرين جعلوا أول قسم للإدراج في المتن والثاني والثالث والرابع أقسام الإدراج في السند وهذا غير دقيق لأن الملاحظ أن الثاني والثالث أيضاً يرجعان في الحقيقة إلى الإدراج في المتن.

أما الرابع فربما كان السبب للقول بالإدراج في السند .

يقول الدكتور حمزة ^(١) "ترجع كلها ما عدا المثال الرابع إلى زيادة في المتن وإدراجها فيه غير أن الأول كانت الزيادة المدرجة فيه قولاً لصحابي، بينما كانت الزيادة المدرجة في الثاني والثالث هي طرف من حديث آخر، فجاء التلفيق بين سندهما، وأما الرابع فيكون مثلاً لوقوع الإدراج في السند، وليس في المتن، وذلك بالتلفيق بين روايتين مختلفتين أحدهما متصلة والثانية منقطعة، وكان المتن فيهما واحداً، فعليه القول أن الإدراج لا يقع إلا في المتن غير ممكن لعدم وجود دليل قوي يدعم هذا -مع العلم أن عدداً من العلماء اتفقوا على أن الإدراج إنما يكون في المتن -ولكون أصحاب القول الثاني ذكروا مثلاً على الإدراج في الإسناد والمثال صحيح كما سيأتي. لذلك القول أن الإدراج يقع في السند والمتن أدق وأصح والله اعلم .

(١) حمزة المليباري /زيادة الثقة ص ١١-مخطوط

المطلب الثاني: الفرق بين المزيد والإدراج في السند

معرفة الفرق الدقيق بين الإدراج في السند والمزيد يحتاج لتحديد معنى كل منهما ودراسة أمثلة عليهما حتى نستطيع أن نصل إلى الفرق بينهما بدليل عملي قوي يدعم ما سنذهب إليه.

فالإدراج: هو زيادة الرواي في سند الحديث يحسبها من يروي الحديث انها منه وهي ليست منه ^(١).

والمزيد / هو زيادة راو في إسناد حديث متصل رجلا او اكثر وهما منه وغلطا فالملاحظ ان كلا التعريفين ظاهرا واحد لكنهما يختلفان حيث إن المزيد تكون فيه زيادة السراوي في سند ظاهره الاتصال أما في الإدراج فإن الزيادة تكون في سند يترجح فيه الانقطاع، ولأن ذكر كل مصطلح على حدة ^(٢) فيه إشارة إلى أن هناك فرقا بينهما وإلا لما كان هناك داع للفصل بينهما. لذلك التحقق من هذه المسألة لا يكون إلا عن طريق دراسة المثال الذي ذكره ابن الصلاح - وهو المثال الوحيد الذي ذكرته كتب المصطلح على الإدراج ولم تذكر غيره - لمعرفة الفرق الدقيق بينهما والله المستعان.

(١) تقدم تعريفه.

(٢) عند مراجعة أي كتاب من كتب مصطلح الحديث ستجد ان كلا المصطلحين ذكر منفصلا عن الآخر.

الحديث: عن عبد الله بن مسعود قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الذنب أعظم؟

قال: ((أن تجعل لله ندا وهو خلقك، وإن تقتل ولدك من أجل أن يأكل معك أو من طعامك. وإن تزني بحليلة جارك. وقال: وتلا هذه الآية (والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق أثاماً. يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهاناً)) (الفرقان، ٦٨).

رواه منصور بن المعتمر^(١) عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله بن مسعود ورواه سليمان الأعمش واختلف عليه .

فرواه سفيان الثوري^(٢) ومعمر بن راشد^(٣) وجريير بن حازم^(٤) وعبد الله بن نمير^(٥) كلهم عن الأعمش عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله بن مسعود.

(١) أبو عونه /المعتمد ٥٩/١ واحمد /المعتمد ٤٣٤، ٤٦٤، ٤٦٤/١ والبخاري /الجامع الصحيح كتاب التفسير باب قوله تعالى "فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون" ص ٧٦١. وكتاب الاداب باب قتل الولد خشية ان يأكل معه ص ١٠٥٠ وكتاب الحدود باب اثم الزناة وقوله تعالى "ولا يزنون" "ولا تقتربوا الزنا انه كان فاحشة وماء مبيلاً" ص ١١٧٣ وكتاب التوحيد باب قوله تعالى "ولا تجعلوا مع الله اندادا" وقوله جل ذكره "وتجعلون له اندادا"، وذلك رب العالمين ص ١٢٩٧ ومسلم /الجامع الصحيح كتاب باب كون الشرك اقبح الذنوب وبيان اعظمها بعده، وابو داود /السنن/ كتاب الطلاق /باب في تعظيم الزنا ٢/٢٩٤ والنسائي /السنن/ كتاب الرجم /باب تاويل قوله جل ثناؤه "والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله" ٤/٢٦٦، والترمذي /السنن/ كتاب التفسير /باب من سورة الفرقان ٥/٣٣٦ وابو يعلى /السند ٩/٦٤ وابن حبان الصحيح ١٠/٢٦٤ والبيهقي /السنن ٨/١٨. (٢) البخاري /الصحيح/ كتاب الإيمان/ باب قوله تعالى "ومن يقتل مؤمناً متعمداً....." ص ١١٨٣ والنسائي /السنن الكبرى ٥/٣٣٦ والبيهقي /السنن ٨/١٨ (٣) الدارقطني /العلل ٥/٢٢٠ (٤) مسلم /الصحيح (٥) الدارقطني /العلل ٥/٢٢٠

وخالفهم أبو شهاب الحنات^(١) وأبو معاوية الضرير^(٢) وشيبان بن عبد الله^(٣) كلهم عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله .

ورواه عاصم واختلف عليه

فرواه مهدي بن ميمون^(٤) عن عاصم عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله بن مسعود

وخالفهم يزيد^(٥) فرواه عن عاصم عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود

يقول النسائي^(٦) "وهذا خطأ لا نعلم أن أحدا تابع يزيدا عليه والصواب الذي قبله وحديث يزيد هذا خطأ إنما هو واصل والله أعلم.

فعاصم الذي هنا هو واصل.

ورواه واصل الأحذب .

فرواه عن واصل شعبة بن الحجاج^(٧) والحسين بن عبيد الله^(٨) النخعي كلاهما عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود .

ورواه عنه سفيان الثوري واختلف عليه

فرواه يحيى بن سعيد القطان^(٩) عن سفيان عن واصل عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود .

(١) العلل/٥/٢٢٠

(٢) العلل/٥/٢٢٠

(٣) العلل/٢/٢٢٠

(٤) الطيالسي/المسند/٣٥/١

(٥) النسائي/السنن الكبرى/٢/٢٩٠

(٦) المرجع السابق

(٧) الطيالسي/المسند/٣٥/١ واحمد/المسند/١/٤٣٤، ٤٦٤ والترمذي/السنن/٥/٣٣٦

(٨) الدارقطني/العلل/٥/٢٢٠

(٩) النسائي/السنن/٦/٢٨٥

وخالفه عبد الرحمن بن مهدي ^(١) ومحمد بن كثير ^(٢) فرووه عن سفيان الثوري عن واصل عن
ابي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله .

قلت: في رواية الاعمش. خالف ابو شهاب الحناط وابو معاوية الضرير وشيبان بن عبد الله
اصحاب الاعمش الثقات حيث استقوا عمرو بن شرحبيل. يقول الدارقطني "والصحيح حديث
عمرو بن شرحبيل" ^(٣)

ورواية عاصم فقد عالجها النسائي واثبت خطأ يزيد ومهدي بن ميمون
اما رواية واصل فهي مدار الحديث. وقد عالج هذه الرواية الدارقطني حيث قال "قال لنا أبو
بكر النيسابوري هكذا رواه يحيى ولم يذكر في حديث واصل عمرو بن شرحبيل ورواه عبد
الرحمن بن مهدي ومحمد بن كثير فجمعنا بين واصل ومنصور والاعمش عن أبي وائل عن
عمرو بن شرحبيل عن عبد الله بن مسعود فيشتبه ان يكون الثوري جمع بين الثلاثة لعبد الرحمن
ولابن كثير فجعل إسنادهم واحداً ولم يذكر بينهم خلافاً وحمل حديث واصل على حديث الاعمش
ومنصور وفصله يحيى بن سعيد فجعل حديث واصل عن ابي وائل عن عبد الله كما رواه يحيى
عن الثوري عنه " ^(٤)

فخلاصة قول الدارقطني ان المحفوظ عن واصل دون ذكر عمرو بن شرحبيل. فيكون من زاد
عمرو بن شرحبيل في رواية واصل أخطأ، في هذه الزيادة مع العلم انها صحيحة ظاهراً - أي
من زاد عمرو بن شرحبيل في رواية واصل -

فيكون واصل بن الأحذب خالف أصحاب أبي وائل الثقات حيث لم يذكر عمرو بن شرحبيل .

^(١) النسائي /المنن ٢/ ٢٩٠ والترمذي /السنن ٥/ ٣٣٦ والبيهقي /السنن ٨/ ١٨

^(٢) الدارقطني /العلل ٥/ ٢٢٠

^(٣) الدارقطني /العلل ٥/ ٢٢٠

^(٤) الدارقطني /العلل ٥/ ٢٢٠

لكن هل يمكن اعتبار هذه الزيادة زيادة عمرو بن شرحبيل في رواية واصل عن طريق عبد الرحمن وابن كثير من المزيد.

الإجابة لا . لان المزيد تكون الزيادة فيه على أصل الإسناد المتصل.

أما هنا فالزيادة على أصل الإسناد المنقطع لان ابا وائل لم يسمع من عبد الله بن مسعود هذا الحديث مباشرة. بل بواسطة عمرو بن شرحبيل. ويقول الدارقطني "والصحيح حديث عمرو ابن شرحبيل" ^(١). ويقول الترمذي "حديث سفيان عن منصور والاعمش اصح من حديث واصل" ^(٢) فزيادة عمرو بن شرحبيل وهم وخطا - في رواية واصل - وهي زيادة على أصل الإسناد المنقطع .

فيكون الفرق بين المزيد في متصل الأسانيد والإدراج وهو ان كلاهما تكون الزيادة فيه وهم لكن الزيادة في المزيد تكون على أصل الإسناد المتصل اما في الإدراج فهي زيادة على أصل الإسناد المنقطع .

(١) الدارقطني/ العلل ٢٢٠/٥.

(٢) الترمذي/ المعجم ٢٣٦/٥.

المبحث الرابع

التمييز بين المزيّد والمرسل الحقي

المبحث الرابع: التمييز بين المزيد في متصل الأسانيد والمرسل الخفي

في بداية هذا المبحث لابد من معرفة المقصود من المرسل الخفي ودراسة أمثلة عليه حتى يتم فهمه ومن ثم دراسة الفرق بينه وبين المزيد ..

المرسل الخفي: "هو الحديث الذي رواه الراوي عن عاصره ولم يلقه أو لقيه ولم يسمع منه"^(١). والأمثلة على ذلك:

المثال الأول: حديث ((رحم الله حارس الحرس))

هذا الحديث رواه الدارمي^(٢) وابن ماجه^(٣) من طريق عمر بن عبد العزيز عن عقبة بن علمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم .

يقول المزي " عمر بن عبد العزيز لم يلق عقبة بن عامر الجهني^(٤) .

المثال الثاني: حديث ((مُطل الغني ظلم، وإذا أحتلت على ملئ فاتبعه، ولا تَبِعْ ببيعين في بيعة))

هذا الحديث رواه البيهقي^(٥) حيث قال حدثنا ابراهيم بن عبد الله الهروي ناهشيم انا يونس بن عبيد عن نافع عن ابن عمر .

قال محمد البخاري " ما أرى يونس بن عبيد سمع من نافع وروى يونس بن عبيد عن ابن نافع عن أبيه حديثاً " ^(٦).

(١) نور الدين عتر /منهج النقد في علوم الحديث ص٣٨٦، هذا التعريف المعتمد للمرسل الخفي حسب ما قال الأستاذ نور الدين عتر.

(٢) المنن ٢٦٨/٢

(٣) المنن /الجهاد /باب فضل الحرس والتكبير في سبيل الله ٩٢٥/٢

(٤) تحفة الاشراف بمعرفة الاطراف ٣١٤/٧ وابن حجر /تهذيب التهذيب ٤٧٥/٧

(٥) البيهقي /المنن ٧٠/٦

(٦) الترمذي /العلل ٦٩٤/١

أقول : الناظر لإسناد هذه الأحاديث من أول مرة يحكم على هذه الأسانيد بالاتصال .

كون عمر عاصر عقبة في الحديث الأول وكذلك يونس بن عبيد عاصر ولقي نافع لكن لم يسمع منه. لكن بعد البحث والتفتيش يتضح لنا غير ذلك .

الآن وبعد أن فهمنا مصطلح المرسل الخفي. يجدر بنا الحديث عن علاقة المزيد بالمرسل الخفي .

للمزيد علاقة وطيدة بالمرسل الخفي جعلت بعض العلماء كالعراقي ^(١) لا يفصل بينهما بل يبحثهما معاً في فصل واحد لشدة تعلق أحدهما بالآخر .

فزيادة رجل في الإسناد من قبل أحد رواته ذكرها العلماء طريقاً من طرق الكشف عن الإرسال في الحديث ومعرفة الاتصال بين الراوي وشيخه فيه.

يقول ابن الصلاح "يتعرضان لأن يعترض بكل واحد منهما على الآخر. ^(٢)

ويقول العلاني ^(٣) "المرسل الخفي إرسالها نوع بديع من أهم أنواع الحديث وأكثرها فائدة وأعمقها مسكاً، ولم يتكلم فيه بالبيان إلا حذاق الأئمة الكبار ويدرك بالاتساع في الرواية والجمع لطرق الحديث مع المعرفة التامة والإدراك الدقيق ولمعرفته طرق:-

إحداهما :عدم اللقاء بين الراوي والمروي عنه او عدم السماع منه وهذا هو أكثر ما يكون سبباً للحكم.

والطريق الثاني: ان يذكر الراوي الحديث عن رجل ثم يقول في رواية أخرى نبئت عنه او أخبرت عنه ونحو ذلك .

^(١) المسخاوي /فتح المغيث ٨٦/٢ ، ٨٧٠ .

^(٢) ابن الصلاح علوم الحديث ص ٢٦٢ .

^(٣) العلاني /جامع التحصيل لأحكام المراسيل ١٢٥ .

الطريق الثالث: - أن يرويه عنه أيضا بزيادة شخص فأكثر بينهما فيحكم على الأول بإرسال إذ لو كان سمعه منه لما قال أخبرت عنه ولا رواء بواسطة بينهما وفائدة جعله مرسلًا في هذا الطريق الثالث انه متى كان الواسطة الذي زيد في الرواية الأخرى ضعيفاً لم يحتج بالحديث بخلاف ما إذا كان ثقة وأما الطريقان الأولان فيجئ فيهما الخلاف المتقدم في الاحتجاج بالمرسل .

ثم لابد في كل ذلك ان يكون موضع الإرسال قد جاء منه الراوي بلفظ عن ونحوها فأما متى كان بلفظ حدثنا ونحوه ثم جاء الحديث في رواية أخرى عنه بزيادة رجل بينهما فهذا هو المزيد في متصل الأسانيد ويكون الحكم للأول أ.هـ.

وقال الأستاذ نور الدين عتر "الا ان في هذا المسلك الأخير لمعرفة الإرسال إشكالا كبيراً إذ يمكن ان يعارض بكونه من المزيد في متصل الأسانيد لا من المرسل الخفي ووجه ذلك اننا لم نعرف عدم السماع بدليل خارجي وإنما اكتشفناه بورود الواسطة بين الرجلين في الإسناد فيمكن ان يكون قد التقيا وسمع الراوي ممن فوق المحذوف فيكون السند متصلًا بهما ورواية الزيادة من باب المزيد في متصل الأسانيد " (١)

هذه النصوص تشير إلى العلاقة الوطيدة بين المزيد والمرسل الخفي.

لكن لابد من التفريق بينهما حتى يستطيع الباحث التمييز بينهما حتى لا يقع في الخطأ .

يقول الأستاذ نور الدين عتر "يمكن حل هذا الإشكال - في رأينا - بمنهج دقيق نتبعه وهو ان نلاحظ في المزيد في متصل الأسانيد ثبوت السماع تاريخياً بين الراويين المتواليين في الإسناد المحذوف، أما المرسل الخفي فليس لدينا ما يثبت انه قد وقع السماع بين الراويين اللذين حكمنا على رواية أحدهما عن الآخر بالإرسال .

(١) الأستاذ نور الدين عتر /منهج النقد ٣٨٩، ٣٩٠.

وفرق آخر يتعلق بصيغة الرواية فإنها في المزيد في متصل الأسانيد تثبت سماع الراوي للحديث ممن فوقه في الإسناد الخالي من الزيادة صراحة أو بالقرائن الدالة على السماع، أما صيغة الرواية في المرسل الخفي فإنها لا تثبت سماعه منه في الإسناد الناقص، فإذا جاءت رواية بزيادة واسطة بينهما كان الحكم لها والله تعالى اعلم ^(١). وما ذكره الأستاذ نور الدين يحتاج لتوضيح ولا يكون التوضيح إلا عن طريق الأمثلة، فمن ذلك:-

حديث ((ثلاثة يحبهم الله وثلاثة يبغضهم الله. أما الذين يحبهم الله فرجل أتى قوماً فسألهم بالله ولم يسألهم بقرابة بينهم وبينه فتخلف رجل بأعقابهم فأعطاه سرّاً لا يعلم بعطيته إلا الله والذي أعطاه، وقوم ساروا ليلتهم حتى إذا كان النوم أحب إليهم مما يعدل به نزلوا فوضعوا رؤوسهم فقام يتملقني ويتملقني آياتي له ورجل كان في سرية فلقى العدو فهزموا فأقبل بصدريه حتى يقبل أو يفتح له والثلاثة الذين يبغضهم الله: الشيخ الزاني، والفقير المختال، والغني الظلوم)).

هذا الحديث رواه شيبان بن عبد الرحمن التميمي ^(٢) وجريز بن حازم ^(٣) وشعبة بن الحجاج ^(٤) وسليمان بن مهران ^(٥) كلهم عن منصور بن المعتمر عن ربعي بن حراش عن زيد بن ظبيان عن أبي ذر.

(١) الأستاذ نور الدين عتر / منهج النقد ٣٨٩، ٣٩٠.

(٢) الدارقطني / العلل ٢٤١/٦

(٣) ابن حبان / الصحيح ١٣٨/٨

(٤) أحمد / المسند ١٥٣/٥ والنسائي / السنن الكبرى ٤٤/٢ والترمذي / السنن ٦٩٨/٤ وابن خزيمة / الصحيح

١٠٤/٤ وابن حبان / الصحيح ١٣٧/٨ والحاكم / المستدرک ٥٧٧/١

(٥) الدارقطني / العلل ٢٤١/٦ قال الأعمش عن رجل " ولم يسمه لكن من خلال جمع الطرق تبين أنه زيد بن

ورواه سفيان الثوري واختلف عليه .

فرواه الفريابي^(١) وعبد الملك بن عمرو^(٢) عن الثوري عن منصور عن ربعي عن أبي ذر دون ذكر زيد .

وخالفهم الأشجعي^(٣) وأبو عامر^(٤) فرووه عن الثوري عن منصور عن ربعي عن زيد بن ظبيان عن أبي ذر .

قلت: في هذا المثال زيادة راوٍ وهو زيد بن ظبيان، والسؤال الذي يطرح نفسه هل زيادة زيد بن ظبيان صحيحة. ثم: هل ثبت سماع ربعي بن حراش من أبي ذر .

فالملاحظ أن عدداً كبيراً من الرواة ذكروا الوسطة بين ربعي بن حراش وأبي ذر .

والذي خالف الفريابي وعبد الملك حيث ذكرا الحديث دون الزيادة فهذه القرينة تدل على صحة هذه الزيادة . ويقول الدارقطني والصواب حديث زيد بن ظبيان *^(٥)

أما بالنسبة للسؤال الثاني فقد عالج السخاوي حيث قال "وان كان ربعي من كبار التابعين ، فقد جزم الدارقطني ، ثم ابن عساكر بأنه لم يسمع من أبي ذر وحكا المزي بصيغة التمریض"^(٦) . فعليه هذه الزيادة على أصل الإسناد المنقطع فهي صحيحة .

في الإسناد الأول . كانت صيغته التلقي " عن " فيحكم عليه بالإرسال لوجود الزيادة أما في الإسناد الثاني . فالزيادة فيه كشفت لنا أن هذا الحديث مرسل . لكن نحن لا نكتفي بظاهر السند

(١) ذكره السخاوي في فتح المغيـث ٨٧/٢

(٢) المرجع السابق

(٣) المرجع السابق وهو عبد الله بن الرحمن / ابن حجر / التقريب ٥٥٢/٢

(٤) المرجع السابق هو المعدي عبد الملك بن عمرو / ابن حجر / التقريب ٤٢٦/٢

(٥) الدارقطني / العال ٢٤١/٦

(٦) السخاوي / فتح المغيـث ٨٧/٢

بل لابد من البحث عن القرائن لكي يكون الحكم دقيقاً على الحديث .فخلاصة القول: إن الإسناد الذي فيه زيد بن ظبيان صحيح ، والإسناد الذي لم يذكر فيه زيد فهو من المرسل الخفي وليس بمتصل فهنا ظهر لنا الفرق بين المزيد والمرسل الخفي.

ففي المرسل الخفي لم يثبت سماع التلميذ من الشيخ في موضع الزيادة والزيادة عليه تكون صحيحة بخلاف المزيد. كما أن صيغة التلقي في المرسل الخفي بين التلميذ والشيخ في موضع الزيادة "عن" بخلاف المزيد فان صيغة التلقي "حدثنا".

أما بالنسبة لاعتماد ظواهر السند فلا يعول عليه إلا في حالة التأكد من خلو المزيد في السند من القرائن الدالة على صوابه او خطئه .

أما في هذا المثال فقد حكمت على صحة الزيادة وإرسال السند الخالي من الزيادة بالقرائن. فالأكثريه اجمعوا على صحة الزيادة وجزم الدارقطني وغيره بعدم سماع ربيعي من أبي ذر فهو مرسل . والله تعالى اعلم .

ومما تجدر الإشارة إليه هو الحديث عن الفرق بين المزيد ومرسل الصحابي، والمقصود بمرسل الصحابي هو ما يرويه ابن عباس وغيره من إحداه الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يسمعه منه لأن ذلك في حكم الموصول المسند لأن روايتهم عن الصحابة. والجهالة بالصحابي غير قاذحة لأن الصحابة كلهم عدول ^(١) فالفرق بينهما يمكن معرفته من التعريف.

ففي مرسل الصحابي إسقاط راوٍ وهو الصحابي لكن رغم أنه أسقطه يبقى متصلاً بخلاف المزيد الذي يكون فيه زيادة راوٍ في الإسناد المتصل خطأ.

(١) ابن الصلاح/ علوم الحديث/ ص ٥٦.

المبحث الخامس
التميز بين المزيد في منصل الأسانيد
والمضطرب في الإسناد

المبحث الخامس: التمييز بين المزيد ومضطرب الأسانيد

لمعرفة الفرق بينهما لا بد من معرفة المقصود من كلا المصطلحين "المضطرب،

المزيد" ثم دراسة أمثلة على الاضطراب في الإسناد لتوضيح الفرق بشكل دقيق وعلمي.

تعريف الاضطراب في الإسناد "هو الحديث الذي يروى من قبل راوٍ واحد أو أكثر على أوجه مختلفة متساوية. لا مرجح بينهما ولا يمكن الجمع".^(١)

والمزيد كما تقدم هو زيادة راوي في إسناد حديث متصل رجلاً خطأ.

قلت: من خلال التعريف يمكن معرفة الفرق بينهما لكن لا بد من دراسة عملية على المضطرب حتى نحدد الفرق بدليل عملي واضح.

الحديث: ((إن هذه الحشوش^(٢) محتضرة^(٣)، فإذا أتى أحدكم الخلاء فليقل: أعوذ بالله من الخُبث^(٤) والخبائث^(٥))).

الحديث: رواه شعبة بن الحجاج واختلف عليه.

فرواه عبد الرحمن بن مهدي^(٦) وخالد بن الحارث^(٧) وابن أبي عسدي^(٨) وأبو داود الطيالسي^(٩) وعمر بن مرزوق^(١٠) ومحمد بن جعفر^(١١) كلهم عن شعبة عن قتادة عن النضر بن أنس عن زيد بن أرقم.

(١) ابن الصلاح، معرفة علوم الحديث، ص ٩٤. السخاوي/ فتح المغيث ٢٦١/١ والسيوطي/ تدريب الراوي

١٤١/١ ونور الدين عتر/ منهج النقد في علوم الحديث ص ٤٤٣.

(٢) مواضع الغائط/ ابن الأثير/ النهاية في غريب الحديث ٣٩٠/١.

(٣) أي يحضرها الجن والشياطين/ ابن الأثير/ النهاية ٣٩٩/١.

(٤) ذكور الشياطين/ ابن الأثير/ النهاية ٦/٢.

(٥) إناث الشياطين/ ابن الأثير/ النهاية ٦/٢.

(٦) ابن خزيمة/ الصحيح ٣٨/١.

(٧) ابن خزيمة/ الصحيح ٣٨/١ وابن حبان/ الصحيح ٢٥٢/٤.

(٨) ابن خزيمة/ الصحيح ٣٨/١.

(٩) ابن خزيمة/ الصحيح ٣٨/١ والبيهقي/ السنن ٩٦/١.

(١٠) أبو داود/ السنن ٢/١.

(١١) أحمد/ المسند ٣٦٩/٤، ٣٧٣، وابن ماجه/ السنن ١٠٨/١، والنعماني/ السنن الكبرى ٢٣/٦.

وخالفهم عيسى بن يونس ^(١) فرواه عن شعبة عن قتادة عن القاسم عن زيد بن أرقم.

ورواه سعيد بن أبي عروبة واختلف عليه

فرواه يزيد بن زريع ^(٢) ومحمد بن عثمان ^(٣) وعبد بن سليمان ^(٤) وأسباط ^(٥) وعبد الوهاب

^(٦) ومحمد بن بكر البرساني ^(٧) كلهم عن سعيد عن قتادة عن القاسم الشيباني عن زيد ابن أرقم.

وخالفهم إسماعيل بن علية ^(٨) عن سعيد عن قتادة عن النضر عن زيد عن أرقم.

ورواه هشام الدستوائي ^(٩) عن قتادة عن زيد بن أرقم.

ورواه معمر بن راشد ^(١٠) عن قتادة عن النضر بن أنس عن أنس.

قلت: نستطيع ظاهراً أن نرجح الطريق الصحيحة في كل من رواية شعبة بن الحجاج وسعيد

ابن أبي عروبة بسبب المخالفة الواضحة الظاهرة في التصنيف.

لكن الإمام البخاري يقول "يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ قَتَادَةُ رَوَى عَنْهُمَا جَمِيعاً". ^(١١)

^(١) ابن حبان/ الصحيح ٢٥٢/٤.

^(٢) الحاكم/ المستدرک ٢٩٨/١.

^(٣) البيهقي/ السنن ٩٦/١.

^(٤) أبو بكر بن أبي شيبة/ المصنف ١١/١ وابن ماجه/ السنن ١٠٨/١.

^(٥) أحمد/ المسند ٣٧٣/٤.

^(٦) أحمد/ المسند ٣٧٣/٤.

^(٧) أبو يعلى/ المسند ١٨٠/١٣.

^(٨) النسائي/ السنن الكبرى ٢٣/٦ والطبراني/ المعجم الكبير ٢٠٥/٥.

^(٩) الترمذي/ السنن ١٠/١.

^(١٠) البيهقي/ السنن ٩٦/١.

^(١١) الترمذي/ المعال ٢٢/١.

لذلك طرق هذا الحديث - حسب قول البخاري - كلها في مستوى واحد لا نستطيع أن نضعف إحدى الروايات أو نرجح، وأبو عيسى عندما سأل البخاري عن هذا الحديث. لم يقض في هذا بشيء. (١)

أقول: من هنا نستطيع أن ننطلق لمعرفة الفرق بين المزيد والمضطرب في الإسناد. وهو أن الاضطراب في الإسناد تكون جميع طرق الحديث في مستوى واحد لا يمكن ترجيح إحدى الطرق على الأخرى لأنه في حالة الترجيح لا يُطلق عليه مضطرب بخلاف المزيد الذي تظهر فيه الطريق الموهومة من خلال جمع الطرق، ففي المزيد معرفة الطريقة الموهومة ممكن. لأن طرق الحديث ليست في مستوى واحد. فمنها الضعيف أو الشاذ وهي الرواية التي فيها الزيادة ومنها الصحيح.

خلاصة القول:

المضطرب في الإسناد لا يُمكن فيه ترجيح إحدى الطرق على الأخرى أما المزيد فيمكن فيه ذلك. ويمكننا دراسة مثال آخر حتى يتضح لنا هذا الفرق.

الحديث. قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه لرسول الله صلى الله عليه وسلم أراك قد شئت قال: ((شئيتني هود والواقعة وعم يتساءلون وإذا الشمس كورت)). (٢)

يقول الدارقطني: هذا مضطرب فإنه لم يرو إلا عن طريق أبي اسحق السبيعي وقد اختلف عليه فيه على نحو عشرة أوجه: فمنهم من رواه عنه مرسلاً ومنهم من رواه عنه موصولاً، ومنهم من جعله من مسند أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه ومنهم من جعله من مسند

(١) الترمذي/ العلل ٢٢/١.

(٢) الترمذي/ السنن/ كتاب التفسير باب ٥٦، ما جاء في سورة الواقعة ٤/٣٧٣.

سعد، ومنهم مَنْ جعله من مسند أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها، ويروى عن أبي اسحق عن أبي الأحوص عن ابن مسعود وغير ذلك، كما بسطه الدارقطني. (١)

قلت: الدارقطني لم يقض بشيء بالنسبة لهذه الطرق، وكذلك البخاري عندما سأل أبو عيسى. قال: "دعني أنظر فيه ولم يقض فيه بشيء". (٢)

فالطرق كلها في مستوى واحد، ولا يمكن أن نرجح طريق على أخرى، فالحديث مضطرب كما صرح بذلك الدارقطني.

فهنا ظهر لنا نفس الفرق الذي ذكرته بين المزيد والمضطرب وهو أن المزيد يمكن فيه معرفة الطريق الخطأ من الصحيحة بجمع طرق الحديث والاعتماد على القرائن المرجحة بالإضافة لأقوال العلماء بخلاف المضطرب الذي لا يمكن فيه معرفة الطريق الصحيحة من الخطأ.

انتهى الباب الأول

(١) الدارقطني/ العلل ١/ ١٩٣-٢١٠.

(٢) الترمذي/ العلل ١/ ٣٥٧.

الباب الثاني

الدراسة التطبيقية

الباب الثاني: الدراسة التطبيقية

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين أما بعد:

فهذا الجزء من البحث هو جانب عملي وتطبيقي على الجانب النظري، حتى يتضح

للباحث مفهوم المزيد في متصل الأسانيد بشكل دقيق.

وقد قسمته إلى:

الفصل الأول: المزيد في متصل الأسانيد عند الشيخين البخاري ومسلم.

الفصل الثاني: ما ثبت أنه من المزيد في متصل الأسانيد .

المبحث الأول: ما ثبت أنه من المزيد في متصل الأسانيد وصرح العلماء بذلك.

المبحث الثاني: ما ثبت أنه من المزيد في متصل الأسانيد ولم يصرح العلماء بذلك.

الفصل الثالث: ما لم يثبت أنه من المزيد.

وقد رتب أحاديث كل قسم حسب حروف المعجم.

الفصل الأول: ما يُظن أنه من المزيد عند الشيخين البخاري ومسلم

معلوم أن الشيخين مقدمان في الصنعة الحديثية، وقد صنّفاً صحيحهما وفق منهج علمي دقيق مبني على الانتقاء واختيار الأحاديث ضمن أرقى شروط الصحة، وكانا حريصين على تجنب كل ما فيه علة سواء كانت في السند أو في المتن. ولكن وجد بعض المواضع في الصحيحين فيها أحاديث أدّعى أنها من المزيد في متصل الأسانيد، أو تحقق فيه قاعدة المزيد، فكانت الحاجة ماسة لمبحث تدرس فيه هذه الأمثلة، ويُجاب عنها الإجابة العلمية اللازمة وفاءً بحق الصحيحين ومكانتهما اللائقة بهما، وبالله التوفيق.

الحديث الأول

روى الإمام البخاري في صحيحه قال حدثنا عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعمش قال حدثنا شقيق قال

((كنا ننتظر عبد الله إذ جاء يزيد بن معاوية، قلت: ألا تجلس؟ قال: لا، ولكن أدخل فأخرج إليكم صاحبكم، وإلا جئت أنا فجلست. فخرج عبد الله وهو آخذ بيده، فقام علينا فقال: أما إنني أخبر بمكانكم ولكنه يمنعني من الخروج إليكم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتخولنا بالموعة في الأيام كراهية السامة علينا)).

رواه جرير بن حازم ^(١) ووكيع بن الجراح ^(٢) وعبد الله بن إدريس ^(٣) وعلي بن مسهر ^(٤) وشعبة بن الحجاج ^(٥) وسفيان الثوري ^(٦) ومحمد بن خازم ^(٧) وحفص بن غياث ^(٨) وعبد الله بن نمير ^(٩) كلهم عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود. وخالفهم أبو عوانة ^(١٠) "الوضاح الشكري" فرواه عن الأعمش عن مالك بن الحارث عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود.

(١) الطبراني/ المعجم الأوسط ٢٥٩/٤.

(٢) مسلم/ الصحيح/ كتاب صفات المنافقين/ باب الاقتصاد في الموعة ٢١٧٢/٤.

(٣) أحمد/ المسند ٣٨٧/١، مسلم/ الصحيح ٢١٧٢/٤ وأبو يعلى/ المسند ١٤٦/٩، وأحمد/ المسند ٣٧٨/١.

(٤) مسلم/ الصحيح ٢١٧٢/٤ والطبراني/ المعجم الكبير ١٩٢/١٠.

(٥) الطيالسي/ المسند ٣٤ وأحمد/ المسند ٤٦٢/٤٤/١.

(٦) أحمد/ المسند ٣٧٧/١، البخاري/ الصحيح/ العلم، باب ما كان النبي يتخولهم بالموعة والعلم ص ١٧،

مسلم/ الصحيح ٢١٧٢/٤، والترمذي/ السنن/ الأدب، باب ما جاء في الفصاحة والبيان ٣٥/٤.

(٧) أبو بكر بن أبي شيبة/ المصنف ٣٢١/٥ ومسلم/ الصحيح ٢١٧٢/٤ والبخاري/ المسند ١١٤/٥.

(٨) البخاري/ الصحيح/ الدعوات/ باب الموعة ساعة بعد ساعة ص ١١١٣.

(٩) أحمد/ المسند ٤٢٥/١.

(١٠) أبو يعلى/ المسند ٤٤٥/٨.

وفي رواية أخرى له: "أبو عَوانة عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله. (١)

واختلف على سفيان الثوري.

فرواه أحمد بن حنبل (٢) ومحمد بن عبد الله بن الزبير (٣) ومحمد بن يوسف (٤) ويحيى بن سعيد (٥) ومحمد بن يحيى بن أبي عمر (٦) كلهم عن سفيان الثوري عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود.

وخالفهم الأسود بن عامر (٧) فرواه عن سفيان عن الأعمش عن أبي وائل عن علقمة عن ابن مسعود.

واختلف على علي مُسْنَرٍ.

فرواه مِنْجَاب بن الحارث (٨) عن علي بن مُسْنَرٍ عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود.

ورواه أيضاً أي مِنْجَاب بن الحارث (٩) عن علي بن مُسْنَرٍ عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود.

قلت: خالف أبو عَوانة أصحاب الأعمش الثقات الحفاظ حيث أدخل بين الأعمش وأبو وائل مالك بن الحارث، والأعمش سمع من أبي وائل.

(١) الدارقطني/العلل ١٢٩/٥.

(٢) أحمد/المسند ٣٧٧/١.

(٣) الترمذي/السنن ٣٥/٤.

(٤) البخاري/الجامع الصحيح ١٧/.

(٥) الترمذي/المنن ٣٥/٤.

(٦) مسلم/الصحيح ٢١٢٧/٤.

(٧) الدارقطني/العلل ١٢٨/٥.

(٨) مسلم/الصحيح ٢١٢٧/٤، والطبراني/المعجم الكبير ١٩٢/١٠.

(٩) مسلم/الصحيح ٢١٧٢/٤.

يقول الدارقطني "وقد سمعه الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله وهو صحيح عنه" ^(١) فزيادة مالك بن الحارث عن أبي وائل وهم وخطأ؛ لأنه خالف غيره ثم ثبت سماع الأعمش من أبي وائل، ومما يدل أيضاً على أن هذه الزيادة وهم، يقول الدارقطني "وروي أيضاً عن أبي عوانة عن الأعمش عن أبي وائل وهو الصحيح" ^(٢) فالدارقطني صحح رواية أبو عوانة دون الزيادة. وأبو عوانة هو الوضّاح اليشكري، قال عنه العلماء "أنه ثقة إذا حدث من كتابة وإذا حدث من حفظه غلط كثيراً" ^(٣) ففعل هذا الحديث من الأحاديث التي حدث بها من حفظه.

لذلك فرواية أبو عوانة التي ذكر فيها الزيادة من المزيد في متصل الأسانيد.

أما رواية الأسود بن عامر التي خالف فيها أصحاب سفيان الثوري حيث زاد علقمة بين أبي وائل وعبد الله بن مسعود، يقول فيها الدارقطني. تفرد بهذا القول. والمحفوظ عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود وليس فيه علقمة... وقد سمعه الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود. ^(٤) فهنا الدارقطني صرح أن زيادة علقمة وهم وخطأ من شاذان الأسود بن عامر بالرغم من أن العلماء وثقوه ^(٥) لكن توثيق العلماء للراوي لا يعني صحة ما يروي إذا تبين أنه أخطأ في الرواية، فعليه رواية الأسود التي فيها الزيادة من المزيد في متصل الأسانيد أيضاً.

أما رواية منجاب بن الحارث عن علي بن مسهر التي زاد فيها رجلاً في الإسناد بين الأعمش

^(١) الدارقطني/ المجلد ٥/ ١٢٩.

^(٢) الدارقطني/ المجلد ٥/ ١٢٩.

^(٣) ابن سعد/ الطبقات ٧/ ٢٨٧، وابن أبي حاتم/ الجرح والتعديل ٩/ ٤٠، وابن حبان/ الثقات ٧/ ٥٦٢، المزي/ تهذيب الكمال ٣٠/ ٤٤١، الذهبي/ تذكرة الحفاظ ١/ ٢٣٦، ابن حجر/ تهذيب التهذيب ١١/ ١٠٣.

^(٤) المرجع السابق.

^(٥) ابن سعد/ الطبقات ٧/ ٣٣٦، والبخاري/ التاريخ الكبير ١/ ٤٤٨، وابن أبي حاتم/ الجرح والتعديل ٢/ ٢٩٤، والمزي/ تهذيب الكمال ٣٠/ ٢٢٦، والذهبي/ السير ١٠/ ١١٢، وتذكرة الحفاظ ١/ ٣٦٩، وابن حجر/ تهذيب التهذيب ١/ ٢٩٧.

وأبي وائل وهو عمرو بن مرة، فهي خطأ ووهم، لأنه ثبت سماع الأعمش عن أبي وائل.
 قد يقول قائل: رواية منجّاب التي فيها الزيادة أخرجها الإمام مسلم فكيف تكون وهماً^١
 أقول: أخرجها في المتابعات والشواهد ليُبين للباحث أن في هذه الرواية علة.
 ومنجّاب بن الحارث أجمع العلماء على توثيقه^(١)، لكن كما ذكرت توثيق العلماء له لا
 يعني صحة الرواية لأن العلة تقع في أحاديث الثقات.
 ومما يرجح كون هذه الزيادة خطأ قول الدراقطني "وروي عن علي بن مُسهر عن
 الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله وهو الصحيح"^(٢) فالدارقطني رجح رواية منجّاب دون
 الزيادة لذلك رواية منجّاب بذكر الزيادة من المزيد في متصل الأسانيد، والله أعلم.

(١) ابن أبي حاتم/ الجرح والتعديل ٤٤٣/٨ وابن حبان/ الثقات ٢٠٦/٩، والمزي/ تهذيب الكمال ٤٩٠/٢٨

وابن حجر/ تهذيب التهذيب ٢٦٤/١٠.

(٢) الدراقطني/ العلل ١٢٩/٥.

الحديث الثاني

روى الإمام مسلم في صحيحه قال حدثنا محمد بن حاتم حدثنا اسحق بن منصور حدثنا عمر بن أبي زائدة عن الشعبي عن عروة بن المغيرة عن أبيه

((أنه وضأ النبي صلى الله عليه وسلم فتوضأ ومسح على خفيه فقال له: إني أدخلتُهما طاهرتين)).

رواه عبد الله بن رجاء المكي ^(١) عن عمر بن أبي زائدة عن عبد الله بن أبي السقر عن الشعبي عن عروة بن المغيرة عن المغيرة بن شعبة.

ورواه محمد بن حاتم واختلف عليه.

فرواه مرة ^(٢) عن عمر بن أبي زائدة عن عبد الله بن أبي السقر عن الشعبي عن عروة بن المغيرة عن المغيرة بن شعبة.

ومرة أخرى ^(٣) عن عمر بن أبي زائدة عن الشعبي عن عروة بن المغيرة عن المغيرة بن شعبة. أخرج مسلم الطريقة التي ليست فيها زيادة وذكر بعض أهل العلم أن في بعض النسخ ذكر الطريق المزيده يقول أبو مسعود "إن مسلماً بن الحجاج خرجه عن ابن حاتم عن اسحق عن عمر بن أبي زائدة عن عبد الله بن أبي السقر عن الشعبي" ^(٤).

وهذا المثال تحققت فيه قاعدة المزيده:

أولاً: ثبت سماع عمر بن أبي زائدة من الشعبي، حيث يقول الحافظ أبو علي النيسابوري "هكذا روي لنا عن مسلم إسناده هذا الحديث عن عمر بن أبي زائدة من جميع الطرق ليس بينه وبين

(١) الطبراني/ المعجم الكبير ٣٧٢/٢٠.

(٢) النووي / المنهاج شرح صحيح مسلم ١٦٣/٣.

(٣) مسلم/ الصحيح/ كتاب الطهارة/ باب المسح على الخفين، ج ١، ص ٢٢٧.

(٤) النووي/ المنهاج ١٦٣/٣.

الشعبي أحد^(١).

وقال البخاري إن عمر بن أبي زائدة قد سمع من الشعبي^(٢).

ثانياً: ذكر أبي السفر خطأ، يقول الحافظ أبو محمد خلف الواسطي في أطرافه "أن مسلماً رواه عن ابن حاتم عن اسحق عن عمر بن أبي زائدة عن الشعبي ولم يذكر ابن أبي السفر"^(٣). فيمكن عد هذا المثال من المزيد في متصل الأسانيد.

أقول: وعلى فرض أن الإمام خرج هذه الطريق فهذا يعني صحة الطريقتين. أي أنه روى الحديث مرة بزيادة عبد الله بن أبي السفر ومرة بدونها. فالطريقتان محفوظتان، لأن البخاري يقول "أن عمر بن أبي زائدة كان يبعث ابن أبي السفر وذكراً إلى الشعبي يسأله"^(٤) فاحتمال سماع ابن أبي السفر من الشعبي وارد كما أن عبد الله بن رجاء تابع محمد بن حاتم في زيادة ابن أبي السفر.

فعليه لا يمكن القول أن هذا الحديث من المزيد، في متصل الأسانيد، ولو كان كذلك فرضاً فإنه لا يضر حيث إن مسلماً أخرجه في المتابعات بعد أن أخرج الروايات السالمة من العلل ومعلوم أنه يقدم الروايات التي هي أسلم وأنقى من العيوب كما نص على ذلك في مقدمته^(٥). والله أعلم.

(١) النووي/ المنهاج ١٦٣/٣.

(٢) البخاري/ التاريخ الكبير ٤٥١/٣.

(٣) النووي/ المنهاج ١٦٣/٣.

(٤) البخاري/ التاريخ الكبير ٤٥١/٣.

(٥) مسلم/ مقدمة الصحيح/ ص ٥.

الحديث الثالث

روى الإمام البخاري في صحيحه قال حدثنا حجاج بن منهال حدثنا شعبة قال أخبرني علقمة بن مرثد سمعت سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلمي عن عثمان رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:

((خيركم من تعلم القرآن وعلمه)).

هذا الحديث رواه شعبة ^(١) عن علقمة بن مرثد عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلمي عن عثمان رضي الله عنه.

وخالفه سفيان الثوري ^(٢) فرواه عن علقمة عن أبي عبد الرحمن السلمي عن عثمان رضي الله عنه.

يقول ابن حجر: "رجح الحفاظ رواية الثوري وعدوا رواية شعبة من المزيّد في متصل الأسانيد ^(٣) قال الترمذي، كان حديث سفيان أصح. قال علي بن عبد الله. قال يحيى بن سعيد ما أحد يعدل عندي شعبة، وإذا خالفه سفيان أخذت بقول سفيان".

ثم قال "سمعت أبا عمار يذكر عن وكيع قال: قال شعبة سفيان أحفظ مني وما حدثني سفيان عن أحد بشيء فسألته إلا وجدته كما حدثني" ^(٤).

فالمقصود من النص أن رواية شعبة قد يظن أنها من المزيّد وهذه الرواية أخرجها الإمام البخاري في صحيحه، فعليه يكون قد أخرج أحاديث ضعيفة.

^(١) البخاري/ الجامع الصحيح/ كتاب فضائل القرآن/ باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه، ص ٩٠١.

^(٢) المرجع السابق.

^(٣) ابن حجر/ الفتح ٩/ ٩٣.

^(٤) الترمذي/ السنن ٥/ ١٦٠.

أقول: إخراج الإمام البخاري لكلا الطريقتين يعني أنهما محفوظان، يقول ابن حجر "وأما البخاري فأخرج الطريقتين فكأنه ترجح عنده أنهما جميعا محفوظان" ^(١).

ولو فرض أن المزيدة هي الراجعة فالبخاري يخرج الوجهين للإشارة للخلاف وأن الطريق المرجوحة لا تضر والاعتماد إنما هو على الطريق الراجعة.

ثم إن البخاري قدم طريق شعبة على طريق سفيان الثوري فجعله أول الباب. كما أن حديث شعبة أخرجه الطيالسي ^(٢) وأحمد ^(٣) والدارمي ^(٤)، وأبو داود ^(٥) والنسائي ^(٦) وابن حبان ^(٧) والبيهقي ^(٨)، أما طريق سفيان فلم يخرجها سوى البيهقي ^(٩) في السنن الصغرى. فإخراج أهل الحديث لهذه الطريق في كتبهم يدل على صحتها ورجحانها، ولا يمنع أن يكون علقمة بن مرثد حدث به على الوجهين، والله أعلم.

^(١) ابن حجر/ الفتح ٩/٩٣.

^(٢) المسند ١٣.

^(٣) المسند ١/٥٨.

^(٤) السنن ٢/٥٢٩.

^(٥) السنن/ كتاب فضائل القرآن/ باب في ثواب قراءة القرآن ٢/٧٠.

^(٦) السنن الكبرى ٥/١٩.

^(٧) الصحيح ١/٣٢٤.

^(٨) السنن ٢/١٧.

^(٩) البيهقي/ السنن الصغرى/ كتاب فضائل القرآن/ باب الترغيب في تعلم القرآن وتعليمه وتلاوته ١/٥٤١.

الحديث الرابع

روى الإمام مسلم في صحيحه ^(١) قال: حدثنا اسحق بن منصور حدثنا حبان بن هلال حدثنا أبان حدثنا يحيى أن زيدا حدثه أن أبا سلام حدثه عن أبي مالك الأشعري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الطهور شطر الإيمان والحمد لله تملأ الميزان وسبحان الله والحمد لله تملأ ما بين السماوات والأرض والصلاة نور والصدقة برهان والصبر ضياء والقرآن حبة لك أو عليك كل الناس يغدو فبائع نفسه فمعتقها أو موبقها".

قال النووي: "هذا الإسناد مما تلتكم فيه الدراقطني وغيره حيث قالوا: "سقط فيه رجل بين أبي سلام وأبي مالك والساقط عبد الرحمن بن غنم قالوا: والندليل على سقوطه أن معاوية بن سلام رواه عن أخيه زيد بن سلام عن جده أبي سلام عن عبد الرحمن بن غنم عن أبي مالك الأشعري". ^(٢)

ويقول ابن رجب هذا الحديث أخرجه مسلم من رواية يحيى بن أبي كثير أن زيد بن سلام حدثه أن سلاما حدثه عن أبي مالك الأشعري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم... فذكر الحديث، وفي... وقد اختلف في سماع يحيى بن أبي كثير من زيد بن سلام فأنكره يحيى بن معين وأثبتته أحمد وفي هذه الرواية التصريح بسماعه منه، فخرج هذا الحديث النسائي وابن ماجه من رواية معاوية بن سلام عن أخيه زيد عن جده أبي سلام عن عبد الرحمن بن غنم عن أبي مالك فزاد في إسناده عبد الرحمن بن غنم ورجح هذه الرواية بعض الحفاظ وقال معاوية بن سلام أعلم بحديث أخيه من يحيى بن أبي كثير ويقول ذلك أنه قد روي عن عبد

(١) مسلم/ الصحيح/ كتاب الطهارة/ باب فضل الوضوء ٩٥/٣، النووي/ المنهاج.

(٢) النووي/ المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ٩٦/٣.

الرحمن بن غنم عن أبي مالك من وجه آخر وحينئذ فتكون رواية مسلم منقطعة^(١).

أقول: يفهم من كلام الدراقطني وابن رجب أن رواية مسلم منقطعة فعليه هذا الحديث ضعيف فيكون الإمام مسلم قد أخرج أحاديث ضعيفة في كتابه، فهنا صفة الصحة قد انتفت عنه.

لكن يمكن على ذلك:

أولاً: أن الإمام مسلم أخرج هذا الحديث في الأصل وليس سواء في الباب ونحن نعلم أن من نهج الإمام مسلم أن يذكر أقوى الأحاديث من حيث السند والمتن في الأصل^(٢).

ثانياً: هذا الحديث كما ذكر ابن رجب رواه يحيى بن أبي كثير عن زيد بن سلام عن سلام عن أبي مالك الأشعري.

وخالفه معاوية^(٣) فرواه عن أخيه زيد بن سلام عن سلام عن عبد الرحمن بن غنم عن أبي مالك.

فهنا معاوية خالف يحيى، ومعاوية أخو زيد بن سلام، ويقول ابن رجب كما تقدم، أن معاوية أعلم بحديث أخيه من يحيى بن أبي كثير، وأن يحيى بن أبي كثير لم يسمع من زيد كما قال ذلك يحيى بن معين^(٤).

لكن هذا لا يدفعنا للحكم على أن رواية مسلم منقطعة فكونه أعلم بحديث أخيه لا يمنع أن يكون يحيى عالماً بحديث زيد ويحيى قد سمع زيدا كما ذهب إلى ذلك الإمام أحمد وأبو

(١) ابن رجب/ جامع العلوم والحكم ٢١٢/١ وقد ذهب إلى هذا الجارودي/ العلل، والدراقطني/ الإلزامات والتتبع ص ١٥٩.

(٢) مسلم/ المقدمة ص ٥.

(٣) مسلم/ الصحيح ٩٥/٣، مرجع سابق وأحمد/ المسند ٣٤٢/٥، ٣٤٣، ٣٤٤.

(٤) ابن معين/ التاريخ ٤/٤٦٠.

حاتم. ^(١) فعدد الذين قالوا بسماع يحيى بن زيد أكثر من الذين قالوا بعكس ذلك، لذلك قولهم يقدم على قول يحيى بن معين.

ثم، ما المانع أن يكون فعلاً ثبت سماع سلام من أبي مالك بالواسطة وبدونها فيكون رواه مرة بذكر الواسطة ومرة بدونها وعلم مسلم الرواية التي بدون الواسطة. فذكرها لاعتقاده أنها هي الوحيدة فيكون الحديث صحيح على الوجهين. ^(٢)

ثم أن الإمام الترمذي عندما ذكر حديث يحيى قال في نهاية الحديث "هذا صحيح" ^(٣) فعليه القول أن رواية مسلم منقطعة مردود، لأن الإمام مسلم أعلم بكتابه من غيره، فلا يضع حديثاً إلا إذا تأكد من ثبوت اللقاء بين التلميذ والشيخ.

فعليه هذا الحديث صحيح، ولا يمكن اعتبار رواية معاوية من المزيّد في متصل الأسانيد لوجود أقوال للعلماء كما تقدم تبين صحة رواية معاوية، فعليه هذه الرواية صحيحة على الوجهين بزيادة عبد الرحمن بن غنم وبدونه وليست من المزيّد في متصل الأسانيد، والله أعلم.

٥٣٥١٤٥

^(١) ابن حجر/ تهذيب التهذيب ٢٣٥/١١.

^(٢) النووي/ المنهاج ٩٦/٣.

^(٣) الترمذي/ السنن ١/١.

الحديث الخامس

روى الإمام البخاري في صحيحه قال حدثنا يحيى بن سليمان حدثني ابن وهب أخبرني عمرو أن بُكَيْراً حدثه قال بينما أنا جالسٌ عند سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ إِذْ جَاءَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَابِرٍ فَحَدَّثَ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ فَقَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَابِرٍ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا بُرْدَةَ الْأَنْصَارِيَّ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ:

((لا تجلدوا فوق عشرة أسواطٍ إلا في حدٍّ من حدود الله)).

رواه إسماعيل بن أبي أيوب ^(١) وسعيد بن أبي أيوب ^(٢) وزيد بن أبي أنيسة ^(٣) والليث بن سعد ^(٤) وشعبة بن الحجاج ^(٥) كلهم عن يزيد بن أبي حبيب عن بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَشَجِّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَابِرٍ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ نِيَارٍ.

ورواه عمران الصوفي ^(٦) عن ابن أبي عمير عن سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَابِرٍ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ.

وخالفهم ابن وهب ^(٧) فرواه عن عمرو بن الحارث عن بُكَيْرٍ عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَابِرٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ نِيَارٍ.

(١) الحاكم/المستدرک ٤/٤٢٣.

(٢) الطبرانی/المعجم الكبير ١٩٦/٢٢ والبيهقي/السنن ٨/٣٢٨.

(٣) النسائي/السنن ٤/٣٢٠ والطبرانی/المعجم الكبير ١٩٦/٢٢.

(٤) أبو بكر بن أبي شيبة/المصنف ٥/٥٥٠، أحمد/المسند ٤/٤٥٥، والبخاري/الجامع الصحيح/كتاب الحدود باب كم التعزير، ص ١١٨١ وابن ماجه/السنن ٢/٨٦٧، والنسائي/السنن ٤/٣٢٠ والطبرانی/المعجم الكبير ١٩٦/٢٢.

(٥) النسائي/السنن الكبرى ٤/٣٢٠.

(٦) الطبرانی/المعجم الكبير ١٩٧/٢٢.

(٧) أبو عوانة/المسند ٤/١٥٢ وأحمد/المسند ٤/٤٥٥ والبخاري/الصحيح، ص ١١٨١، ومسلم/الصحيح

٣/١٣٢٢ والدارقطني/السنن ٣/٢٠٧ والحاكم/المستدرک ٤/٤١٠، ٤٢٣ والبيهقي/السنن ٨/٣٢٧.

يقول الدارقطني "والقول قول الليث ومن تبعه عن بكير" ^(١)

فعلى هذا الدارقطني يرجح الطريق التي ليس فيها ذكر جابر بن عبد الله. فتكون الطريق الأخرى التي ذكر فيها ذكر جابر والتي أخرجها البخاري ومسلم مرجوحة..
والجواب عن ذلك:

أولاً: الإمام البخاري في صحيحه أخرج الطريق الناقصة والطريق الزائدة ^(٢). وإخراج البخاري كلا الطريقين يعني صحة أن الطريقين محفوظان.

يقول ابن حجر "حاصل الاختلاف هل بين عبد الرحمن وأبي بردة واسطة وهو جابر أم لا؟ الراجح الثاني ثم قال: "ولم يقدح هذا الاختلاف عند الشيخين في صحة الحديث فإنه كيفما دار يدور على ثقة ويحتمل أن يكون عبد الرحمن وقع له فيه ما وقع لبكير بن الأشج في تحديث عبد الرحمن بن جابر لسليمان بحضرة بكير ثم تحديث سلمان بكيرا به عن عبد الرحمن أو أن عبد الرحمن سمع أبا بردة لما حدث به أباه وثبته فيه أبوه فحدث به تارة بواسطة أبيه وتارة بغير واسطة". ^(٣)

ثانياً: الإمام الدارقطني ناقض نفسه ففي كتاب التتبع يقول "وقول عمرو صحيح والله أعلم لأنه ثقة وقد زاد رجلاً وتابعه أسامة بن زيد عن بكير عن سليمان عن عبد الرحمن بن جابر عن أبيه عن أبي بردة مثله". ^(٤)

ثالثاً: يقول أبو حاتم "حديث عمرو بن الحارث أصح". ^(٥)

^(١) الدارقطني/ الملل ٢٣/٦.

^(٢) البخاري/ الجامع الصحيح/ ص ١١٨١.

^(٣) ابن حجر/ فتح الباري.

^(٤) الدارقطني/ الإلزامات والتتبع ٢٢٦.

^(٥) ابن أبي حاتم / الملل ٤٥١/١.

رابعاً: أن عبد الرحمن صرح بسماعه الحديث من أبيه في البخاري والإمام مسلم ذكره في أول الباب، وهو الحديث الأصل. حيث يبدأ بالحديث الذي يكون راويه من أهل الطبقة الأولى وهو أقوى الأحاديث عنده. ^(١)

فعليه لا يكون هذا الحديث من المزيد في متصل الأسانيد.

ويكون عبد الرحمن روى الحديث مرتين مرة بالواسطة ومرة بدونها - والله تعالى أعلم -.

^(١) د. أمين القضاة، د. عامر صبري/ دراسات في مناهج المحدثين ص ٨٦.

الحديث السادس

روى الإمام مسلم في صحيحه قال حدثني علي بن حجر السعدي حدثنا الوليد بن مسلم عن ابن جابر عن بسر بن عبيد الله عن واثلة بن الأسقع عن أبي مرثد الغنوي قال، قال النبي صلى الله عليه وسلم:

((لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها)).

رواه الوليد بن مسلم ^(١) وصدقة بن خالد ^(٢) وبكر بن يزيد ^(٣) ومحمد بن شعيب ^(٤) وأيوب بن سويد ^(٥) وعيسى ^(٦) وبشر بن بكر ^(٧) كلهم عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن بسر بن عبيد الله عن واثلة بن الأسقع عن أبي مرثد الغنوي.

وخالفهم عبد الله بن المبارك ^(٨) فرواه عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن بسر بن عبيد الله عن أبي إدريس الخولاني عن واثلة بن الأسقع عن أبي مرثد الغنوي.

(١) أبو عوانة/المسند ١/٣٣٢.

مسلم/الصحيح/كتاب الجنائز/باب النهي عن الجلوس على القبر والصلاة عليه ٢/٦٦٨، الترمذي/السنن/الجنائز، باب ما جاء في كراهية المشي على القبور ٣/٣٦٧، ابن خزيمة/الصحيح/الصلاة/باب النهي عن الصلاة خلف القبور ٢/٧، والبيهقي/السنن ٢/٤٣٥.

(٢) الحاكم/المستدرک ٣/٢٤٤ ومسند الشاميين ١/٣٢٩.

(٣) الدارقطني / العلل ٧/٤٣.

(٤) الدارقطني / العلل ٧/٤٣.

(٥) الدارقطني / العلل ٧/٤٣.

(٦) أبو داود/السنن، كتاب الجنائز/باب كراهية القمود على القبر ٣/٢١٧.

(٧) الحاكم/المستدرک ٣/٢٤٤. أبو عوانة/المسند ١/٣٣٢.

(٨) أحمد/المسند ٤/١٣٥، ومسلم/الصحيح ٢/٦٦٨، الترمذي/السنن ٣/٣٦٧، وأبو يعلى/المسند ٣/٨٣، وابن حبان/الصحيح/كتاب الصلاة/باب ما يكره للمصلي ٦/٩١، والطبراني/المعجم الكبير ١٩/١٩٣، والحاكم/المستدرک ٣/٢٤٣.

واختلف على ابن المبارك . فرواه علي بن اسحق ^(١) وهناد ^(٢) وعبدان ^(٣) وحبان بن موسى ^(٤) وعبد الرحمن بن مهدي ^(٥) وحسن بن الربيع ^(٦) والعباس بن الوليد النرسي ^(٧) كلهم عن عبد الله بن المبارك عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن بسر عن عبيد الله عن أبي إدريس الخولاني عن واثلة بن الأسقع عن أبي مرثد الغنوي .
وخالفهم من رواه عن عبد الله بن المبارك ^(٨) عن سفيان عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن بسر بن عبيد الله عن أبي إدريس الخولاني عن واثلة بن الأسقع عن أبي مرثد الغنوي .
قلت: عبد الله بن المبارك خالف أصحاب عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الثقات، حيث أدخل في الإسناد رجلا وهو أبو إدريس الخولاني عن واثلة .

يقول ابن أبي حاتم: "قال أبي بسر قد سمع من واثلة وكثيرا ما يحدث بسر عن أبي إدريس فغلط ابن المبارك فظن أن هذا مما روى عن أبي إدريس عن واثلة، وقد سمع هذا الحديث بسر من واثلة نفسه لأن أهل الشام أعرف بحديثهم" ^(٩) وقال في موضع آخر من العلل "الصحيح ما يقوله أهل دمشق ليس بينهما أبو إدريس، وقد وهم ابن المبارك في زيادته أبا إدريس لأن بسر بن عبيد الله روى عن واثلة ولقيه ولا أعلم أبا إدريس روى عن واثلة شيئا،

(١) أحمد/المستد ٤/١٣٥ .

(٢) الترمذي/المسنن ٣/٣٦٧ . هناد بن السري بن مصعب التميمي/ ابن حجر/تقريب التهذيب ٢/٢٧٠ .

(٣) الحاكم/المستدرك ٣/٢٤٣ . عبدان هو عبد الله بن عثمان بن جبلة ١/٥١٣ .

(٤) ابن حبان/الصحيح ٦/٩١ .

(٥) الحاكم/المستدرك ٣/٢٤٣ .

(٦) مسلم/الصحيح ٢/٦٦٨ .

(٧) أبو يعلى/المستد ٣/٨٣، ابن حبان/الصحيح ٦/٩١، والطبراني/المعجم الكبير ١٩/١٩٣ .

(٨) ابن الصلاح/معرفة علوم الحديث ٢٨٦ ذكرها ابن الصلاح ولم أقف عليها .

(٩) ابن أبي حاتم/العلل ١/٨٠، ٢/٣٤٨ . وهذا يصلح مثالا على ملوك الجادة .

وأهل الشام أضبط لحديثهم من الغرباء".^(١) وعندما سئل البخاري عن هذا الحديث قال "حديث الوليد أصح... وحديث ابن المبارك خطأ إذ زاد فيه عن أبي إدريس الخولاني"^(٢) ويقول الدارقطني "والمحفوظ ما قاله الوليد ومن تابعه عن ابن جابر لم يذكر أبا إدريس الخولاني فيه"^(٣) فالملاحظ من أقوال العلماء أنهم أجمعوا على أن ابن المبارك وهم في ذكر أبي إدريس الخولاني بين بسر بن عبيد الله ووائل بن الأسقع وأن بسر بن عبيد الله سمع وائل بن الأسقع وأن أبا إدريس لم يرو عن وائل شيئا. فعليه يكون ذكر أبا إدريس الخولاني بين بسر ووائل خطأ وهي من المزيد في متصل الأسانيد.

وقد يطرح تساؤل في هذا المقام، الإمام مسلم أخرج رواية ابن المبارك، فكيف توجه صنيع الإمام مسلم في هذا المقام مع العلم أن جميع العلماء اتفقوا على أنها وهم.

أقول: من منهج الإمام مسلم في ترتيب الأحاديث "أن يبدأ في كل باب بالحديث الأصل وهذا لا يكون راويه في الغالب إلا من أهل الطبقة الأولى، وهو أقوى الأحاديث عنده في الباب ثم يضع الأحاديث الأخرى التي قد تكون مثله أو أقل منه رتبة".^(٤) فهنا الحديث الذي ذكر فيه الزيادة هو آخر حديث في الباب وذكره في المتابعات والشواهد لا على أنه أصل وصنيع الإمام مسلم هذا يدل على أنه وافق غيره من العلماء على تضعيف رواية ابن المبارك التي ذكر فيها الزيادة، وعليه نكون قد وجهنا صنيع الإمام مسلم في ذكر هذا الحديث.

أما زيادة سفيان بين ابن المبارك وابن جابر أيضا وهم، فقد خالف "من زاد سفيان" أصحاب ابن المبارك، الحفاظ الثقات. يقول ابن الصلاح "فذكر سفيان في هذا الإسناد زيادة وهم... أما

(١) ابن أبي حاتم/ العلل ٣٦٨/٢.

(٢) الترمذي/ العلل ٤٢٠/١.

(٣) الدارقطني/ العلل ٤٣/٧.

(٤) مسلم/ مقدماته ٥/١.

الوهم في ذكر سفيان فممن دون ابن المبارك لأن جماعة ثقأت روهه عن ابن المبارك عن ابن جابر نفسه، ومنهم من صرح فيه بلفظ الإخبار بينهما^(١) أقول كان التصريح بالسماع في رواية الحسن بن الربيع عن ابن المبارك التي أخرجها مسلم^(٢) وعبد الرحمن بن المهدي عن ابن المبارك التي أخرجها ابن خزيمة^(٣)، والعباس النرسي عنه التي أخرجها ابن حبان^(٤). وعليه تكون زيادة سفيان عن ابن جابر أيضا من المزيد في متصل الأسانيد، والله تعالى أعلم.

(١) ابن الصلاح/ معرفة علوم الحديث ص ٢٨٦.

(٢) مسلم/ الصحيح ٦٦٨/٢.

(٣) ابن خزيمة/ الصحيح/ كتاب الصلاة. باب النهي عن الصلاة خلف القبور ٧/٢.

(٤) ابن حبان/ الصحيح ٩١/٦.

الحديث السابع

روى الإمام البخاري في صحيحه قال حدثنا عباس بن الحسين قال حدثنا مبشر عن الأوزاعي وحدثني محمد بن مقاتل أبو الحسن قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا الأوزاعي قال حدثنا يحيى بن أبي كثير قال حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن قال حدثني عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال، قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم:

((يا عبد الله ! لا تكن مثل فلان ، كان يقوم الليل فترك قيامه))

رواه عمر بن عبد الواحد^(١) ومعاوية بن يحيى الحمصي^(٢) وعبد الله بن المبارك^(٣) ومبشر بن اسماعيل^(٤) والوليد بن مسلم^(٥) كلهم عن عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عبد الله بن عمرو بن العاص .

وخالفهم بشر بن بكر^(٦) وعمر بن أبي سلمة^(٧) وعبد الحميد بن حبيب^(٨) فرووه عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن عمر بن الحكم بن ثوبان عن أبي سلمة عن عبد الله بن عمرو بن العاص . قلت: بشر وعمر بن أبي سلمة وعبد الحميد خالفوا أصحاب الأوزاعي الثقات حيث زادوا عمر بن الحكم بين يحيى بن أبي كثير وأبي سلمة، ويحيى بن أبي كثير سمع أبا سلمة.

(١) ابن حبان / الصحيح / كتاب الصلاة / باب ذكر الزجر عن ترك المراء ما اعتاد من تهجده بالليل ٣٦٧/٦

(٢) احمد / المسند ١٧٠/٢

(٣) احمد / المسند ١٧٠/٢ والبخاري / الجامع الصحيح / كتاب التجهد / باب ما يكره من ترك قيام الليل لمن كان يقومه ص ١١٥٢ والنسائي / المعنى الكبرى كتاب قيام الليل باب ذم من ترك قيام الليل ٢٥٣/٣

(٤) البخاري / الجامع الصحيح ص ١١٢٥

(٥) ابن ماجه / السنن / كتاب اقامة الصلاة / باب ما جاء في قيام الليل ٤٢٢/١

(٦) ابن خزيمة / الصحيح / كتاب الصلاة / باب كراهة ترك قيام الليل بعد ما كان المراء قد اعتاده ١٧٣/٢

(٧) مسلم / الصحيح / كتاب الصيام / باب النهي عن صوم الدهر لمن تضرب به ٨١٤/٢ والبيهقي / المعنى ١٤/٢

(٨) ابو نعيم الاصبهاني / المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم ٢٣٧/٣

يقول ابن حجر "يحيى قد صرح بسماعه من أبي سلمه ولو كان بينهما واسطة لم يصرح" ^(١) "والراجح عند أبي حاتم ^(٢) والدارقطني ^(٣) وغيرهما صنيع البخاري بدون الزيادة فعليه تكون هذه الزيادة التي أخرجها مسلم وغيره خطأ، فالحديث من المزيد في متصل الأسانيد" يقول ابن حجر "وزيادة عمر بن الحكم في هذا الإسناد من المزيد في متصل الأسانيد بلا ريب فإن ابن المبارك ومبشر بن إسماعيل لم يوصفا بالتدليس وقد صرحا في روايتهما بسماع الاوزاعي له من يحيى، وبسماع يحيى من أبي سلمة" ^(٤). ويقول في الفتح "وأراد المصنف بإيراد هذه التعليق ^(٥) التنبيه على أن زيادة عمر بن الحكم ابن أبي ثوبان بين يحيى وأبي سلمة من المزيد في متصل الأسانيد" ^(٦).

أقول : قد يثار هنا تساؤل وهو ان الإمام مسلم اقتصر على الرواية الزائدة فعليه يكون عند الإمام مسلم أحاديث فيها مزيد .

أقول : الإمام مسلم وان كان قد أخرج هذه الرواية لكن كانت آخر حديث ذكره الإمام مسلم من هذا الطريق في الباب فلو كانت هذه الطريق اعتمدها الإمام مسلم على أنها هي أصل لذكر الحديث في أول الباب لا في آخره فعليه الإمام مسلم ذكر هذه الرواية في المتابعات والشواهد لبيان علتها والإشارة إليها بعد أن اعتمد على الرواية الراجعة، والله أعلم.

(١) ابن حجر /فتح الباري ٤٩/٣

(٢) الدارقطني /العلل ٥٣/٣

(٣) الوادعي /محقق الازامات والتتبع ص ١٥٣

(٤) ابن حجر /تعليق التعليق ٤٣٢/٢

(٥) التعليق هو قال هشام حدثنا ابن أبي العشرين قال حدثنا الاوزاعي قال حدثنا يحيى عن عمر بن الحكم بن ثوبان قال حدثني ابو سلمة بهذا ".....البخاري /الجامع الصحيح ١١٥٢

(٦) ابن حجر /الفتح ٤٩/٣

الحديث الثامن

روى الإمام مسلم في صحيحه قال حدثنا محمد بن المثنى حدثنا يحيى بن سعيد حدثنا هشام حدثنا قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن معاذ بن أبي طلحة أن عمر بن الخطاب خطب يوم الجمعة فذكر نبي الله صلى الله عليه وسلم وذكر أبا بكر، قال: إني رأيتُ كأن ديكاً نقرني ثلاث نقرات وإني لأراه حُضورَ أجلي وإن أقواماً يأمرُونَنِي أَنْ أَسْتَخْلِفَ، وإن الله لم يكن ليُضَيِّعَ دينه، ولا خِلافَتَه، ولا الذي بعث به نبيه صلى الله عليه وسلم، فإن عَجَلَ بي أمرٌ، فالخِلافةُ شوري بين هؤلاء الستة الذين تُوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راضٍ، وإني قد علمتُ أن أقواماً يَطْعَنُونَ في هذا الأمر، أنا ضَرَبْتُهُم بيدي هذه على الإسلام فإن فعلوا ذلك فأولئك أعداءُ الله الكفرة الضلال ثم إني لا أدع بعدي شيئاً أهم عندي من الكَلالة، ما راجعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء ما راجعته في الكَلالة وما أغلظ لي في شيءٍ ما أغلظ لي فيه، حتى طعن بإصبعه في صدري وقال: ((يا عمر؟ ألا تكفيك آية الصيف التي في آخر سورة النساء؟)) وإني إن أعيشُ أقضي فيها بقضية، يقضي بها مَنْ يقرأ القرآن وَمَنْ لا يقرأ القرآن، ثم قال: اللهم إني أشهدك على أمراء الأمصار وإني إنما بعثتهم عليهم ليعلموا عليهم وليعلموا الناس دينهم، وسنة نبيهم صلى الله عليه وسلم ويقسموا فيهم فيتهم. ويرفعوا إلي ما أشكل عليهم من أمرهم، ثم إنكم أيها الناس! تأكلون شجرتين لا أراهما إلا خبيثتين، هذا البصل والثوم، لقد رأيتُ رسول الله إذا وجد ريحَهُما من الرجل في المسجد. أمر به فأخرج إلى البقيع، فمن أكلهما فليمتهم طبخاً. ^(١)

(١) مسلم/ الجامع الصحيح/ كتاب المساجد/ باب إخراج مَنْ وجد منه ريح البصل والثوم في المسجد ٣٩٦/١.

هذا الحديث مما استدركه الدارقطني ^(١) على مسلم وقال "خالف قتادة في هذا الحديث ثلاثة حفاظ وهم: منصور بن المعتمر، وحسين بن عبد الرحمن وعمر بن مرة، فرووه عن سالم عن عمر منقطعاً لم يذكروا فيه معدان. ثم قال. وقاتة وإن كان ثقة. وزيادة ثقة مقبولة عندنا، فإنه مدلس، ولم يذكر فيه سماعه من سالم فأشبهه أن يكون بلغه عن سالم فرواه عنه".

فالدارقطني يقول: إن قتادة في هذا الحديث خالف أصحاب سالم الثقات حيث أدخل معدان بين سالم بن أبي الجعد وعمر بن الخطاب، وهذه الزيادة خطأ. لأن قتادة مدلس، ولم يذكر سماعه من سالم. فيشبهه أن يكون قد بلغه عن سالم. فكونه خالف وهو مدلس ولم يثبت سماعه الحديث من سالم. كل هذا يدل على خطأ هذه الرواية فعليه تكون هذه الرواية من المزيد فسي متصل الأسانيد لأن ضوابط المزيد موجودة وهي:

١. خطأ الزيادة فهي وهم.
 ٢. ثبوت سماع سالم بن أبي الجعد من عمر بن الخطاب كون عدد من الثقات روه دون الزيادة.
 ٣. الأمر الثالث وهو كون راوي الزيادة مدلس، فجائز أن يكون قد رواه عن ضعيف والخلل جاء من ذلك الضعيف الذي أسقطه قتادة.
- فعليه يكون هذا الحديث من الأحاديث المعلولة كون المزيد علة، فيكون الإمام مسلم أخرج أحاديث ضعيفة في صحيحه.

والجواب عن ذلك:

اولاً : يقول الإمام النووي "هذا الاستدراك مردود ، لأن قتادة وإن كان مدلساً فقد قدمنا في مواضع من هذا الشرح في أن مارواه البخاري ومسلم عن المدلسين وعنونه فهو محمول على

(١) الدارقطني/ الإلزامات والتتبع.

انه ثبت من طريق آخر سماع ذلك المدلس هذا الحديث ممن عنعنه عنه ، واكثر هذا او كثير منه يذكر مسلم وغيره سماعه من طريق آخر متصلا به . وقد اتفقوا على ان المدلس لا يحتج بعننته ، ولا شك عندنا في ان مسلما رحمه الله تعالى يعلم هذه القاعدة ، ويعلم تدليس قتادة ، فلو لا ثبوت سماعه عنده لم يحتج به ومع هذا كله ، فتدليسه لا يلزم منه ان يذكر معدانا من غير ان يكون له ذكر ، والذي يخاف من المدلس ان يحذف بعض الرواة ، اما زيادة من لم يكن ، فهذا يفعله المدلس ، وانما هذا فعل الكاذب المجاهر بكذبه وانما ذكر معدان زيادة ثقة فيجب قبولها ، والعجب من الدارقطني رحمه الله تعالى في كونه جعل التدليس موجبا لاختراع ذكر رجل لاذكر له ونسبه إلى مثل قتادة الذي محله من العدالة ، والحفظ والعلم بالغاية العالية وبالله التوفيق ^(١)

ثم ان الحديث أخرجه مسلم وغيره عن شعبة بن الحجاج ^(٢) وهشام بن عبد الله ^(٣) وسعيد بن أبي عروبة ^(٤) ويحيى بن صبيح ^(٥) وهمام بن يحيى ^(٦) والحجاج بن الحجاج ^(٧) كلهم عن قتادة عن سالم ابن أبي الجعد عن معدان عن عمر بن الخطاب .

وخالفهم حماد بن سلمة ^(٨) فرواه عن قتادة عن سالم عن عمر بن الخطاب دون ذكر معدان .

^(١) النووي / المنهاج ٥٤/٥

^(٢) مسلم / الصحيح ٣٩٧/١ ، ابو عوانه / الممسند ٣٤١/١ ابو بكر بن ابي شيبة / المصنف ٤٣٧/٧ وابو يعلى / الممسند ٢١٩/١ وابن حبان / الصحيح ٤٤/٥

^(٣) الطيالسي / الممسند ٢١٠١١/١ وابو عوانه / الممسند ٣٤٠/١ واحمد / الممسند ٢٧/١ ومسلم / الصحيح ٣٩٦/١ والبخاري / الممسند ٤٤٤/١ وابو يعلى / الممسند ١٦٥/١

^(٤) مسلم / الصحيح ٣٩٧/١ ، ابو عوانه / الممسند ٣٤٠/١ وابو بكر بن ابي شيبة / المصنف ١٨٠/٦ واحمد / الممسند ٤٨/١ والحاكم / المستدرک ٩٧/٣ والبيهقي / الممسند ١٥٠/٨

^(٥) الحميدي / الممسند ١٧/١ والحاكم / المستدرک ٩٧/٣

^(٦) احمد / الممسند ١٥/١

^(٧) الدارقطني / العلل ٢١٧/٢

^(٨) المرجع السابق

يقول الدارقطني "والصحيح قول شعبة وهشام وابن أبي عروبة ومن تابعهم عن قتادة والله أعلم^(١)".

قلت إخراج مسلم وغيره للحديث من رواية شعبة عن قتادة يدل على انتفاء حصول التدليس لما ثبت أن شعبة لا يروي عن قتادة إلا ما صرح فيه بالسماع^(٢) إضافة أن مسلماً أخرج في الشواهد بعد أن أخرج روايات كثيرة صحيحة في مسألة كراهية أكل الثوم والبصل.

أقول: جميع القرائن تشير إلى صحة ذكر معدان بين سالم وعمر بن الخطاب، فعليه لا يمكن اعتبار الحديث من المزيد فنكون قد رددنا على يدعي ذلك والله أعلم.

كانت دراسة هذه الأحاديث بناء على وجهة نظري في أن المزيد علة، أما من يوى أن المزيد مجرد زيادة سواء كانت خطأ أو صواباً فإنه لا داعي للبحث في هذا الأمر لأنه لن يؤدي للطعن في البخاري ومسلم لأنه صحيح.

(١) الدارقطني / العمل ٢/ ٢١٧.

(٢) ابن حجر / تهذيب التهذيب ٣/ ٤٢٩.

الفصل الثاني

ما ثبت أنَّه منَ المَزِيدِ في منْصِلِ الأَسَانِيدِ

المبحث الأول

مَا ثَبَّتَ أَنَّهُ مِنْ الْمَزِيدِ فِي مُتَّصِلِ الْأَسَانِيدِ
وَصَرَّحَ الْعُلَمَاءُ بِذَلِكَ

المبحث الأول: ما ثبت أنه من المزيد في متصل الأسانيد وصرّح العلماء بذلك

من المعلوم لدى أهل العلم بالحديث أن هناك أحاديث يحكم على أسانيدها أنها من المزيد في متصل الأسانيد، وكثير من هذه الأحكام قد تكون مرجوحة، والصواب في تلك الأحاديث أنها ليست من المزيد إنما يكون الحديث له طريقان كلاهما صحيح بالزيادة وعدمها، أو أن الزيادة تكون على أصل إسناد المنقطع ولهذا فإن الحكم على إسناد معين أنه من المزيد يحتاج إلى اطلاع وخبرة واعتماد على التراثين وموازنة بين الروايات.

لذلك أحببت أن أفرد هذا الفصل لما ثبت أنه من المزيد سواء صرح العلماء بذلك أو لم يصرحوا، وجعلت كل قسم في مبحث، وأبدأ بالمبحث الأول وهو ما ثبت أنه من المزيد مع تصريح العلماء بذلك، وقد وجدت بالدراسة والاستقراء أنه يشمل ستة عشر حديثاً وهي كما يلي:

الحديث الأول

روى الإمام البخاري في صحيحه قال: حدثنا مسدد حدثنا معتمر قال: سمعت منصوراً عن سعد بن عبيدة قال: حدثني البراء بن عازب رضي الله عنهما قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم:

((إذا أتيت مضجعك فتوضأ وضوءك للصلاة، ثم اضطجع على شِقِّكَ الأيمن وقل: اللهم أسلمت وجهي إليك، وفوّضت أمري إليك، وألجأت ظهري إليك رغبةً ورهبةً إليك لا ملجأ ولا منجأ منك إلا إليك. آمنت بكتابك الذي أنزلت وبنبيك الذي أرسلت. فإن متّ متّ على الفِطوة، فاجعلْهُنَّ آخرَ ما تقول. فقلت استذكرْهُنَّ وبرسولك الذي أرسلت. قال: لا، وبنبيك الذي أرسلت)).

رواه سفيان بن عيينه ^(١) وجريير بن عبد الحميد بن قُرط ^(٢) ومُعتمر بن سليمان التيمي ^(٣)

عن منصور بن المُعتمر عن سعد بن عُبَيْدة عن البراء بن عازب.

وخالفهم إبراهيم بن طهمان ^(٤) فرواه عن منصور بن المُعتمر عن الحكم بن عُتيبة عن

سعد بن عُبَيْدة عن البراء بن عازب.

قلت: خالف إبراهيم بن طهمان غيره من الحفاظ، حيث زاد الحكم بن عُتيبة. وهذه الزيادة

خطأ، يقول ابن أبي حاتم "هذا خطأ ليس فيه الحكم إنما هو منصور عن سعد بن عُبَيْدة نفسه عن

البراء عن النبي صلى الله عليه وسلم". ^(٥)

وإبراهيم بن طهمان وثق ^(٦) إلا أن ابن حبان قال: "تفرد عن الثقات بأشياء مُعضلات" ^(٧)

فلعل هذا الحديث من الأشياء المعضلة التي تفرد بها... كما أنه ثبت سماع منصور من سعد بن

عُبَيْدة ^(٨) لذلك زيادة الحكم بن عُتيبة بين منصور بن المُعتمر وسعد بن عُبَيْدة من المزيّد في

متصل الأسانيد، يقول ابن حجر: "وخالفهم إبراهيم بن طهمان فقال عن منصور عن الحكم عن

سعد بن عُبَيْدة... فهو من المزيّد في متصل الأسانيد ^(٩)، والله أعلم.

^(١) البخاري/ الجامع الصحيح. كتاب الغسل / باب فضل مَنْ بات على الوضوء، ص ٤٥.

^(٢) مسلم/ الجامع الصحيح. كتاب الذكر والدعاء والتوبة والامتناع/ باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع ٢٠٨١/٤. الترمذي/ الجامع الصحيح/ كتاب الدعوات/ باب ١١٧، ٥٦٧/٥. وابن خزيمة/ الصحيح/ كتاب الوضوء. باب استحباب الوضوء عند النوم إن لم يكن المرء جنباً ليُتَوَكَّلَ على طهارة، ١٠٨/١.

^(٣) البخاري/ الجامع الصحيح/ كتاب الدعوات. باب إذا بات طاهراً، ص ٦٣١١. وأبو داود/ السنن. كتاب الأدب. باب ما يقال عند النوم ٣١١/٤. النسائي/ السنن الكبرى، كتاب عمل اليوم والليلة، باب ١٨٦،

١٩٥/٦، وابن حبان/ الصحيح ٣٤٦/١٢.

^(٤) النسائي/ السنن الكبرى - ١٥٩/٦.

^(٥) ابن أبي حاتم الملل ٦٧/١ و ١٨٩/٢.

^(٦) ابن معين / التاريخ برواية الدوري ٣٥٤/٤، والعقيلي/ الضعفاء ٥٦/١ والذهبي/ تذكرة الحفاظ ٢١٣/١ والمزي/ تهذيب الكمال ١٠٨/٢. وابن حجر/ تهذيب التهذيب ١١٢/١ وتقريب التهذيب ٥٨/١.

^(٧) ابن حبان / الثقات ٢٧/٦.

^(٨) أخرجه البخاري في الجامع ص ٤٥ - ص ٦٣١١.

^(٩) ابن حجر/ فتح الباري ١١/١٣٢.

الحديث الثاني

روى الإمام البخاري في صحيحه قال حدثنا الحُمَيْدِي، حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا عبد الله بن العلاء ابن زَبْر قال سمعتُ بُسر بن عبيد الله أنه سمعَ أبا إدريس قال سمعتُ عوف بن مالك قال: أتيتُ النَّبي صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك - وهو في قُبَّة من أَدَم - فقال:

((أعددتُ بين يدي الساعة: موتي ثم فتح بيت المقدس، ثم مُوتان ^(١) يأخذُ فيكم كَقُعَاصٍ ^(٢) الغنم، ثم استفاضة المال حتى يُعطى الرجل مائة دينار فيظل ساخطاً، ثم فتنة لا يبقى بيت من العرب إلا دخلته. ثم هدنة تكون بينكم وبين بني الأصفر ^(٣) فيَغْدِرُونَ، فيأتونكم تحت ثمانين غَايَةً، تحت كُلِّ غَايَةٍ إثنا عشر ألفاً)).

رواه موسى بن عامر ^(٤) والحُمَيْدِي (عبد الله بن الزبير بن عيسى) ^(٥) وهشام بن عمار ^(٦) ومحمد بن المُنْتَنِي ^(٧) وأبو أيوب الدمشقي ^(٨) ومؤمن بن الفضل ^(٩) وعبد الرحمن بن إبراهيم ^(١٠) كلهم عن الوليد بن مُسلم عن عبد الله بن العلاء عن بُسر بن عبيد الله عن أبي إدريس الخولاني عن عوف بن مالك، والله أعلم.

(١) مُوتان: قال القرّاز هو الموت وقال غيره الموت الكثير الوقوع، ابن حجر/ فتح الباري، ٣٣٤/٦.

(٢) قُعَاص: داءٌ يأخذُ الغنم لا يلبثُها أن تموت، ابن الأثير/ النهاية ٨٨/٤.

(٣) بني الأصفر: الروم، ابن حجر/ فتح الباري، ٣٣٤/٦.

(٤) البيهقي/ السنن/ كتاب الشهادات. باب المزاح ٢٤٨/١٠.

(٥) البخاري/ الجامع الصحيح/ كتاب الجزية والموادعة/ باب ما يحذر من الغدر ص ٥٢٨.

(٦) ابن حبان/ الصحيح/ كتاب التاريخ/ باب إخباره عما يكون في أُمته من الفتن والحوادث.

(٧) البيهقي/ السنن/ كتاب الجزية/ باب مهادنة الأئمة بعد رسول رب العزة إذا نزلت بالمسلمين نازلة ٢٢٣/٩.

(٨) الحاكم/ المستدرک - كتاب الفتن / باب أعدد ستاً بين يدي الساعة ٤٦٥/٤.

وأبو أيوب: هو سليمان بن عبد الرحمن/ البخاري/ التاريخ الكبير ٢٤/٤.

(٩) أبو داود/ السنن/ كتاب الأدب - باب ما جاء في المزاح ٣٠٠/٤.

(١٠) ابن ماجه / السنن/ كتاب الفتن/ باب أشرط الساعة ١٣٤١/٢/ ١٣٧١.

وخالفهم دُحيمُ الدمشقي^(١) فرواه عن الوليد بن مسلم عن عبد الله بن العلاء عن زيد بن واقد عن بُسر بن عبيد الله عن أبي إدريس الخولاني عن عوف بن مالك.

قلت: خالف دُحيم أصحاب الوليد بن مسلم حيث زاد رجلاً في الإسناد وهو زيد بن واقد عن بُسر بن عبيد الله وهذه الزيادة تفرد بها دون أصحاب الوليد وهي خطأ بسبب المخالفة، ثم ثبت سماع عبد الله بن العلاء من بُسر بن عبيد الله^(٢)، وعليه تكون زيادة زيد بن واقد بين عبد الله بن العلاء وبُسر بن عبيد الله من المزيد في متصل الأسانيد.

يقول ابن حجر "وفي تصريح عبد الله بن العلاء بالسماع له من بُسر دلالة على أن الذي وقع في رواية الطبراني من طريق دُحيم عن الوليد عن عبد الله بن العلاء عن زيد بن واقد عن بُسر بن عبيد الله فزاد في الإسناد زيد بن واقد فهو من المزيد في متصل الأسانيد"^(٣).

ودُحيم الدمشقي هو أبو سعيد عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو بن ميمون الدمشقي. وثقة أبو حاتم والنسائي والعجلي وأبو داود وأثنى عليه أحمد بن حنبل^(٤) وثقة أيضاً الدارقطني^(٥) وذكره ابن حبان في الثقات^(٦). لكن توثيق العلماء لا يعني صحة ما يرويه، لأنه خالف في هذه الرواية أصحاب الوليد، ورواية الجماعة الحفاظ أولى من رواية الفرد ولو كان ثقة.

(١) الطبراني/ المعجم الكبير ٤٠/١٨.

(٢) أخرجه البخاري / الجامع الصحيح، ص ٥٢٨.

(٣) ابن حجر/ فتح الباري ٣٣٣/١١.

(٤) الذهبي/ سير أعلام النبلاء / ٢١١/٥.

(٥) الذهبي/ تذكرة الحفاظ / ٤٨٠/٢.

(٦) ابن حبان/ الثقات ٣٨١/٨، وانظر البخاري، التاريخ الكبير ٢٥٦/٥ وابن حجر/ لسان الميزان ٤٣٣/٣.

الحديث الثالث

روى الإمام البخاري في صحيحه قال حدثنا عبد السلام بن مطهر حدثنا عمر بن علي عن
معن بن محمد الغفاري عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال:

((اعذر الله إلى امرئ آخر أجله حتى يُلغى ستين سنة)).

رواه معن بن محمد الغفاري والليث بن سعد ومحمد بن عجلان وسَلَمَة بن دينار كلهم عن
سعيد المقبري عن أبي هريرة.

فرواه عن معن بن محمد الغفاري، عمر بن علي ^(١) ومُعَمَّر ^(٢).

ورواه عن الليث بن سعد، عبد الله بن صالح ^(٣).

ورواه عن محمد بن عجلان، سعيد بن أبي أيوب ^(٤).

ورواه عن سَلَمَة بن دينار: عبد العزيز بن سلمة بن دينار ^(٥) وإبراهيم بن حمزة ^(٦) ويعقوب
بن عبد الرحمن ^(٧) واختلف على عبد العزيز.

(١) البخاري/ الجامع الصحيح. كتاب الرقاق. باب مَنْ بَلَغَ ستين سنة فقد أعذر الله إليه في العمر ٢٢٠/٧
والبيهقي/ السنن الكبرى ٣/٣٧٠.

(٢) الحاكم / المستدرک على الصحيحين. كتاب التفسير. باب تفسير سورة الملائكة ٢/٤٢٧.

(٣) الحاكم/ المستدرک ٢/٤٢٨.

(٤) أحمد/ المسند ٢/٤٢٨ - البيهقي / السنن الكبرى ٣/٣٧٠.

(٥) القضاعي/ مسند الشهاب ١/٢٦٢ والرامهرمزي / أمثال الحديث ١/٦٦.

(٦) البيهقي/ السنن الكبرى ٣/٣٧٠.

(٧) أحمد/ المسند ٢/٤١٧. وابن حبان في صحيحه ٧/٢٤٥.

فرواه إسماعيل بن بهرام ^(١) وهشام بن يونس ^(٢) والقَعْبِي ^(٣) كلهم عن عبد العزيز عن سلمة عن سعيد المقبري عن أبي هريرة.

وخالفهم هارون بن معروف ^(٤) وعبد الرحمن بن عُبَيْد الله بن حكيم الأسدي ^(٥) فرووه

عن عبد العزيز عن سلمة بن دينار عن سعيد المقبري عن أبيه ^(٦) عن أبي هريرة.

فأدخل هارون بن معروف وعبد الرحمن بن عُبَيْد الله بين سعيد المقبري وأبو هريرة كيسان المقبري والد سعيد المقبري. وهذه الزيادة وهم - لأنه ثبت سماع سعيد المقبري من أبي هريرة بدون الوسطة ^(٧). ولأن الدارقطني قال في رواية عبد الرحمن "رواه عبد الرحمن عن عبد الله عن ابن أبي حازم ^(٨) عن أبيه ^(٩) عن المقبري عن أبيه عن أبي هريرة وهم في قوله عن أبيه عن أبي هريرة والصواب عن أبي حازم عن المقبري عن أبي هريرة ^(١٠)".

وفي رواية هارون بن معروف قال ابن حجر "فرواه عن ابن أبي حازم عن أبيه عن أبي هريرة وإدخاله بين سعيد وأبي هريرة رجلاً من المزيد في متصل الأسانيد". ^(١١)

^(١) الرامهرمزي / أمثال الحديث ٦٦/١.

^(٢) المرجع السابق.

^(٣) القضاعي / مسند الشهاب ٢٦٢/١.

^(٤) ابن حجر / فتح الباري عزاء إلى الإسماعيلي ٢٨٨/١١.

^(٥) الدارقطني / العلل ١٣٢/٨.

^(٦) كيسان بن سعيد المقبري / ثقة ثبت - ابن حجر / تقريب التهذيب ٤٦/٢.

^(٧) كون البخاري أخرجه في الجامع ٢٢٠/٧.

^(٨) عبد العزيز بن أبي حازم صدوق فقيه / ابن حجر / تقريب التهذيب ٦٠٢/١.

^(٩) سلمة بن دينار. أبو حازم الأعرج الأقر التمار المدني. ثقة عابد، ابن حجر / تقريب التهذيب ٣٧٦/١.

^(١٠) الدارقطني / العلل ١٣٢/٨.

^(١١) ابن حجر / فتح الباري ٢٨٨/١١.

وعبد الرحمن بن عُبَيْد الله. اتفق جميع العلماء على أنه صدوق ^(١) وذكره ابن حبان في الثقات وقال ربما أخطأ ^(٢). ولعل هذا الحديث من أخطائه.

وهارون وثقه العلماء ^(٣). لكن توثيق العلماء لهما لا يعني صحة ما يرويانه. لأن القرائن دللت على أنه خطأ، حيث خالفا الحفاظ فلم يذكر كيسان المقبري بين سعيد وأبي هريرة.

إن رواية هارون وعبد الرحمن بذكر كيسان المقبري بين سعيد وأبي هريرة من المزيد في متصل الأسانيد، والله أعلم.

(١) ابن أبي حاتم/ الجرح والتعديل ٢٥٨/٥. الذهبي/ الكاشف ٦٣٦/١، ابن حجر / تهذيب التهذيب ٢٦٥/٧، وتقريب التهذيب ٣٤٦/١.

(٢) ابن حبان/ الثقات ٣٨٢/٨.

(٣) ابن أبي حاتم/ الجرح والتعديل ٩٦/٩ والمزي/ تهذيب الكمال ١٠٧/٣ والذهبي/ الكاشف ٣٣١/٢ وابن حجر/ تهذيب التهذيب ١٢/١١ وتقريب التهذيب ٥٦٩/١.

الحديث الرابع

روى الإمام البخاري في صحيحه قال حدثنا قُتيبة بن سعيد حدثنا جرير عن عبد العزيز بن رُفيع عن زيد بن وهب عن أبي ذر رضي الله عنه قال:

خرجت ليلة من الليالي فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي وحده وليس معه إنسان قال: فظننت أنه يكره أن يمشي معه أحد. قال فجعلت أمشي في ظل القمر فالتفت فرأني فقال: ((مَنْ هَذَا؟)) قلت: أبو ذر جعلني الله فداءك قال: ((يا أبا ذر تعال)). قال: فمشيتُ معه ساعة فقال لي: ((إن المكثرين هم المقلون يوم القيامة إلا مَنْ أعطاه الله خيراً فنفخ فيه يمينه وشماله، وبين يديه ووراءه وعمل فيه خيراً)). قال: فمشيتُ معه ساعة فقال لي: ((اجلس ها هنا))، قال: فأجلسني في قاع حوله حجارة فقال لي: ((اجلس ها هنا حتى أرجع إليك)). قال: فانطلق في الحرة حتى لا أراه فلبث عني فأطال اللبث ثم إنني سمعته وهو مقبل وهو يقول: ((وإن سرق وإن زنى))، قال: فلما جاء لم أصبر حتى قلت: يا نبي الله، جعلني الله فداءك مَنْ تُكلم في جانب الحرة؟ ما سمعت أحداً يرجع إليك شيئاً قال: ((ذلك جبريل عليه السلام عَسَرَض لي في جانب الحرة قال: بشر أمّك أنه مَنْ مات لا يُشرك بالله شيئاً دخل الجنة، قلت: يا جبريل، وإن سرق، وإن زنى؟ قال نعم، قلت: وإن سرق وإن زنى قال: نعم، قلت: وإن سرق وإن زنى؟ قال نعم)).

رواه بلال بن مرداس الفزاري^(١) وسليمان بن مهران^(٢) وحبيب بن أبي ثابت^(٣)
وعبد العزيز بن رُفيع^(٤) وحمّاد بن أبي سليمان^(٥) كلهم عن زيد بن وهب عن أبي ذر.
واختلف على الأعمش.
فرواه عيسى بن يوسف^(٦) ونصف بن يونس^(٧) وحفص بن غياث^(٨) وأبو شهاب^(٩)
وسلام بن سليم^(١٠) وشعبة بن الحجاج^(١١) ومحمد بن خازم^(١٢) كلهم عن الأعمش عن زيد
بن وهب عن أبي ذر.
وخالفهم جرير بن حازم^(١٣) فرواه عن الأعمش عن رجل عن زيد بن وهب عن أبي ذر.

-
- (١) النسائي/السنن الكبرى/كتاب عمل اليوم والليلة/باب ما يقول عند الموت ٢٧٥/٦.
(٢) النسائي/السنن الكبرى ٢٧٥/٦.
(٣) البخاري/الجامع الصحيح/كتاب بدء الخلق. باب ذكر الملائكة صلوات الله عليهم، ص ٥٣٨ والترمذي/السنن كتاب الإيمان/باب ما جاء في افتراق هذه الأمة ٢٧/٥ والنسائي/السنن الكبرى ٢٧٥/٦ والبيهقي/السنن الكبرى ١٨٩/١٠.
(٤) البخاري/الجامع الصحيح/كتاب الرقاق/باب المكثرون هم المقلون ص ١١١٨ ومسلم/الجامع الصحيح/كتاب الزكاة/باب الترغيب في الصدقة ٦٨٨/٢ والترمذي/السنن ٢٧/٥ والبيهقي/السنن الكبرى ١٨٩/١٠.
(٥) الطيالسي/المسنّد ص ٦٠، وأبو داود/السنن/كتاب الأدب/باب قول الرجل جعلني الله فداك ٣٥٧/٤ والنسائي/السنن الكبرى ٢٧٥/٦.
(٦) ابن حبان/الصحيح ١١٨/٨.
(٧) ابن حبان/الصحيح/كتاب الزكاة. باب صدقة التطوع ١١٨/٨-١٢٠.
(٨) البخاري/الجامع الصحيح/كتاب الاستئذان/باب من أجاب بليك وسعديك ص ١٠٩١، البيهقي/السنن ١٨٩/١٠.
(٩) البخاري/الجامع الصحيح/كتاب الاستقراض وأداء الديون والتفليس/باب أداء الديون ص ٣٨٣ وأبو شهاب هو عبد ربه بن نافع الكناشي/المزي/تهذيب الكمال ج ٤ ص ٣٦٢ / ط / مؤسسة الرسالة. ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
(١٠) البخاري/الجامع الصحيح/كتاب الرقاق. باب قول النبي ما يسرني أن عندي مثل أحد ذهباً ص ١١١٨.
(١١) النسائي/السنن الكبرى ٢٧٥/٦ والبيهقي/السنن ١٨٩/١٠.
(١٢) مسلم/الجامع الصحيح ٦٨٨/٢.
(١٣) الدارقطني/العلل ٦/٢٣٨.

فجرير بن حازم خالف غيره من أصحاب الأعمش الثقات، حيث زاد رجلاً مبهماً في الإسناد لم يذكره غيره. وهذه الزيادة خطأ لأنه ثبت سماع الأعمش من زيد بن وهب يقول ابن حجر "الغرض بهذا التعليق [قال النضر أخبرنا شعبة وحدثنا حبيب بن أبي ثابت والأعمش وعبد العزيز بن رُفيع حدثنا زيد بن وهب بهذا] ^(١) تصريح الشيوخ الثلاثة المذكورين بأن زيد بن وهب حدثهم" ^(٢) ثم قال "ظهرت فائدة ذلك في رواية جرير بن حازم عن الأعمش فإنه زاد فيه بين الأعمش وزيد بن وهب رجلاً مبهماً". ^(٣)

فهنا الإمام البخاري حرص على إثبات سماع الأعمش من زيد بن وهب حتى يبين علة الطريق التي زيد فيها الرجل المبهم وهي طريق جرير بن حازم عن الأعمش عن رجل عن زيد بن وهب وجرير بن حازم هو ابن زيد بن عبد الله بن شماع. ^(٤) وثقه شعبة ^(٥) ويحيى بن معين ^(٦) والعجلي ^(٧) والعقيلي ^(٨). وابن سعد ^(٩) والبزار ^(١٠) ويحيى بن سعيد القطان ^(١١)، وقال عنه أبو حاتم ^(١٢) والنسائي ^(١٣): "صدوق" وقال أحمد ^(١٤) جرير كثير الغلط حدث بالوهم وحديثه غير أحاديث الناس يوقف أشياء ويسند أشياء" وقال ابن حبان ^(١٥) "كان

^(١) البخاري/ الجامع الصحيح/ كتاب الرقاق، باب المكثرون هم المقلون ص ١١١٨..

^(٢) ابن حجر/ فتح الباري ٣١٧/١١.

^(٣) المرجع السابق.

^(٤) الذهبي/ سير أعلام النبلاء ٩٨/٧.

^(٥) البخاري/ التاريخ الكبير ٢١٣/٢.

^(٦) التاريخ برواية الدوري ١٤٤/٤.

^(٧) الذهبي/ سير أعلام النبلاء ٩٨/٧.

^(٨) العقيلي/ الضعفاء ١٢٩/١ وقال العقيلي ربما بهم

^(٩) ابن سعد/ الطبقات ٢٠٥/٧.

^(١٠) ابن حجر/ تهذيب التهذيب ٦٠/٢.

^(١١) ابن حجر/ تقريب التهذيب ٣٤٦/٤.

^(١٢) ابن أبي حاتم / الجرح والتعديل ٥٠٤/٢.

^(١٣) الذهبي/ سير أعلام النبلاء ٩٨/٧.

^(١٤) ابن حجر/ تهذيب التهذيب ٦٠/٢.

وحديثه غير أحاديث الناس يوقف أشياءً ويُسند أشياءً" وقال ابن حبان ^(١) "كان يخطئ لأن أكثر ما كان يحدث به من حفظه" وقال الساجي ^(٢): "صدوق حدث بأحاديث وهم فيها وهي مقلوبة". وقال الأزدي: "صدوق خرج عنه بمصر أحاديث مقلوبة ولم يكن بالحافظ حمل رشدين وغيره عنه مناكير". ^(٣)

فجرير بالرغم من أنه قد وثق، لكنه يهمل، فتلعل هذا الحديث من أوهامه. فيتبين لنا أن هذه الزيادة خطأ. وأنها من المزيد في متصل الأسانيد يقول ابن حجر "فأفادت هذه الرواية المصراحة ^(٤) أنه من المزيد في متصل الأسانيد" ^(٥)، والله أعلم.

^(١) ابن حاتم/ الثقات ج ٦ ص ١٤٤.

^(٢) ابن حجر/ تهذيب التهذيب ٦٠/٢.

^(٣) ابن حجر/ تهذيب التهذيب ٦٠/٢.

^(٤) الرواية التي صرح فيها بسماع الأعمش من زيد بن وهب.

^(٥) ابن حجر/ فتح الباري ٣١٧/١١.

الحديث الخامس

روى الإمام البخاري في صحيحه قال حدثنا حفص بن عمر حدثنا هشام عن قتادة عن أنس بن مالك رضي الله عنه

((أن النبي صلى الله عليه وسلم ضربَ في الخمر بالجريد^(١) والنعال^(٢) وجَدَّ أبو بكر أربعين))

رواه حفص بن عمر^(٣) ومعاذ بن هشام^(٤) ويحيى بن سعيد^(٥) ومسلم بن إبراهيم^(٦) ووكيع بن الجراح^(٧) كلهم عن هشام عن قتادة عن أنس. ورواه شعبة واختلف عليه:

فرواه حجاج بن أرطاة النخعي^(٨) ومحمد بن جعفر^(٩) ويزيد بن هارون^(١٠) وآدم بن أبي إياس^(١١) كلهم عن شعبة عن قتادة عن أنس.

(١) الجريد: السَّفَّة، ابن الأثير ٢٥٧/١.

(٢) النعال: هي التي تُلبس في المشي، ابن الأثير/ النهاية ٨٣/٥.

(٣) البخاري/ الجامع الصحيح/ كتاب الحدود - باب ما جاء في ضرب شارب الخمر ص ١١٦٨.

(٤) أبو يعلى/ المسند ٣٦٨/٥.

(٥) أبو داود/ السنن/ كتاب الحدود باب الحد في الخمر ١٦٣/٤.

أبو يعلى/ المسند ٤٣٤/٥.

(٦) أبو داود/ السنن/ ١٦٣/٤ - مرجع سابق.

(٧) البيهقي / السنن ٣١٩/٨.

(٨) أحمد/ المسند ٢٧٢/٣.

(٩) أحمد/ المسند ٢٧٢/٣ ومسلم/ الصحيح كتاب الحدود/ باب حد الخمر ١٣٣٠/٣ والترمذي/ السنن/ كتاب

الحدود، باب ما جاء في حد السكران ٤٨/٤ والنسائي/ السنن الكبرى/ كتاب الحدود. باب حد الخمر ٢٤٩/٣.

أحمد / المسند ٢٧٢/٣.

(١٠) أبو يعلى/ المسند ٦/٦ و ٣٩١/٥ وابن حبان/ الصحيح، كتاب الحدود/ باب حد الخمر ص ٣٠٠/١٠.

(١١) البخاري/ الجامع الصحيح ص ١١٦٨ أو البيهقي/ السنن ٣١٩/٨.

وخالفهم شُبابَة بن سوار^(١) فرواه عن شعبة عن قتادة عن الحسن عن أنس بن مالك.

فشبابَة بن سوار خالف غيره من الحفاظ. حيث زاد رجلاً في الإسناد وهو الحسن، وشبابَة هو ابن سوار الفزاري مولا هم أبو عمرو المدائني، وثقه ابن المديني^(٢) وابن معين^(٣) والعجلي^(٤) وقال ابن أبي حاتم يكتب حديثه ولا يحتج به^(٥) وكان أحمد بن حنبل لا يرضاه لأنه كان داعية للإرجاء^(٦) وذكره ابن حبان في الثقات وقال مستقيم الحديث^(٧) وقال ابن سعد ثقة صالح الحديث.^(٨)

فالملاحظ من أقوال العلماء أن الأغلب أجمع على توثيقه والذي لينه ابن أبي حاتم والإمام أحمد إنما تكلم فيه للإرجاء. فعدد المعدلين أكثر من عدد المجرحين. لذلك نرجح قول مَنْ قال إنه ثقة ومما يدعم هذا الترجيح توثيق الذهبي^(٩) وابن حجر^(١٠) له. وقولهم خلاصة أقوال العلماء في الراوي.

لكن هذا التوثيق لا يفيد في هذا المقام لأنه خالف الحفاظ. فزيادة الحسن بين قتادة وأنس خطأ. مع العلم أن شبابَة في شعبة ثقة. يقول ابن معين "شبابَة في شعبة ثقة" فيفهم من

(١) النسائي/ السنن الكبرى/ كتاب الحدود، باب حد الخمر ٢/٢٤٩.

(٢) ابن أبي حاتم/ الجرح والتعديل ٤/٣٩٢.

(٣) المرجع السابق والمزي / تهذيب الكمال ١٢/٣٤٣.

(٤) معرفة الثقات ١/٤٤٧.

(٥) الجرح والتعديل ٤/٣٩٢.

(٦) محمد بن أحمد بن عثمان بن فایماز الذهبي/ مَنْ تكلم فيه ١/٩٧.

(٧) الثقات ٨/٣١٢.

(٨) الطبقات الكبرى ٧/٣٢٠.

(٩) الذهبي/ الكاشف ١/٤٧٧ وتذكرة الحفاظ ١/٣٦١.

(١٠) تقريب التهذيب ١/٢٦٣ وتهذيب التهذيب ٤/٢٩٦.

هذا النص أن أغلب الأحاديث التي رواها شبابة عن شعبة صحيحة^(١) لكن أنكر العلماء على شبابة ثلاثة أحاديث رواها عن شعبة منها هذا الحديث. يقول ابن عدي "هذه الأحاديث الثلاثة^(٢) التي ذكرتها عن شبابة عن شعبة هي التي أنكرت عليه فأما حديث شرب الخمر فزاد في إسناده الحسن"^(٣) ويقول الإمام أحمد "وهذا ليس بشيء"^(٤) وعلى هذا زيادة "الحسن" وهم من شبابة: فهي من المزيد في متصل الأسانيد. يقول ابن حجر "رواية شبابة عن شعبة بزيادة الحسن بين قتادة وأنس التي أخرجها النسائي من المزيد في متصل الأسانيد"^(٥)، والله أعلم.

(١) الذهبي/سير أعلام النبلاء ٥١٣/٩ وابن حجر/تهذيب التهذيب ٢٦٤/٤. لم أقف على نص ابن معين في تاريخه برواية الدارمي وانظر مسلم بن الحجاج/الكنى والأسماء ٥٧٣/١.

(٢) ذكرها ابن عدي في الكامل ٤٥/٤.

(٣) العقيلي/الضعفاء ١٩٥/٢ وابن عدي/الكامل في الضعفاء ٤٥/٤. والخطيب البغدادي/تاريخ بغداد ٢٩٥/٩.

(٤) الذهبي/سير أعلام النبلاء ٥١٣/٩.

(٥) ابن حجر/فتح الباري ٧٨/١.

الحديث السادس

روى الإمام البخاري في صحيحه قال حدثنا مسدد قال حدثنا يحيى عن شعبة عن إبراهيم بن محمد المنتشر عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها.

((إن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يدع أربعاً قبل الظهر، وركعتين قبل الغداة)).

رواه معاذ بن معاذ^(١)، وهب بن جرير^(٢)، وعبد الله بن المبارك^(٣)، وعمرو بن شعبة^(٤)، ويحيى بن سعيد^(٥)، وابن أبي عدي^(٦)، ومحمد بن جعفر^(٧)، ووکیع بن الجراح^(٨)، وخالد بن الحارث^(٩)، كلهم عن شعبة عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن محمد بن المنتشر عن عائشة. (١٠)

ورواه عثمان بن عمر واختلف عليه.

فرواه الدارمي^(١١) عن عثمان بن عمر عن شعبة عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر

عن محمد بن المنتشر عن عائشة .

(١) ابن حجر/ فتح الباري ٧٦/٣ عزاه للإسماعيلي في المستخرج.

(٢) ابن حجر/ فتح الباري ٧٦/٣ عزاه للإسماعيلي في المستخرج.

(٣) ابن حجر/ فتح الباري ٧٦/٣ عزاه للإسماعيلي في المستخرج.

(٤) البخاري/ الجامع الصحيح/ كتاب التهجد/ باب الركعتين قبل الظهر ص ١٨٨.

(٥) البخاري/ الجامع الصحيح ص ١٨٨ - مرجع سابق والبيهقي/ السنن ٤٧٢/٢.

(٦) البخاري/ الجامع الصحيح ص ١٨٨ - مرجع سابق، وابن أبي عدي ومحمد بن إبراهيم/ ابن حجر/ التقريب ٥٢٨/٢.

(٧) أحمد/ المسند ١٤٨/٦ والنسائي/ السنن الكبرى / كتاب الصلاة أبواب: التطوع - باب المحافظة على الركعتين قبل الفجر ٤٥٤/١.

(٨) اسحق بن راهوية / المسند ٩٢٩/٣.

(٩) الطيالسي/ السند ص ٢١١ والنسائي/ السنن الكبرى/ كتاب الصلاة / باب المحافظة على الركعتين قبل الفجر ١٧٥/١ والبيهقي / السنن ٤٧٢/٢.

(١٠) النسائي/ السنن الكبرى / ٤٥٤/١ - مرجع سابق.

(١١) الدارمي/ السنن، كتاب الصلاة، باب في صلاة السنة ٣٩٧/١، والدارمي هو عبد الله بن عبد الرحمن/ ابن حجر/ التقريب ٥٥٧/٢.

وخالفه محمد بن المثنى ^(١) فرواه عن شعبة عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن

محمد بن المنتشر عن مسروق عن عائشة.

قلت: جميع أصحاب شعبة روه دون ذكر الزيادة ما عدا عثمان بن عمر اختلف عليه. فمرة وافق أصحاب شعبة ومرة خالفهم. ولا بد من دراسة هذه المسألة لمعرفة هل الصحيح عن عثمان بن عمر ذكر الزيادة أم عدمها؟

ويجب معرفة هل ثبت سماع محمد بن المنتشر من عائشة بتصريح محمد بالسماع من عائشة للرد على أبي القاسم البغوي الذي يدعي كون رواية وكيع عن شعبة التي صرح فيها محمد بن المنتشر بالسماع من عائشة "وهم" مع العلم أنني أكتفي بكون الحديث أخرجه البخاري. لكن لا بد من البحث على من وافق وكيع في التصريح بسماع محمد بن المنتشر من عائشة، وقد عالج هذه المسألة ابن حجر حيث قال: "في رواية وكيع عن شعبة عن إبراهيم عن أبيه "سمعت عائشة" أخرجه الإسماعيلي ^(٢) وحكى عن شيخه أبي القاسم البغوي أنه حدثه من طريق عثمان بن عمر عن شعبة فأدخل بين محمد بن المنتشر وعائشة مسروقاً ^(٣) وأخبره أن حديث وكيع وهم، ورد ذلك الإسماعيلي بأن محمد بن جعفر قد وافق وكيعاً على التصريح بسماع محمد من عائشة ثم ساقه بسنده إلى شعبة عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر أنه سمع أباه أنه سمع عائشة ^(٤). قال الإسماعيلي ولم يكن يحيى بن سعيد القطان الذي أخرجه البخاري من طريقه ليحمله مدلساً ^(٥)، قال: والوهم عندي فيه من عثمان بن عمر انتهى.

^(١) النسائي/ السنن الكبرى/ كتاب الصلاة، باب المحافظة على الركعتين قبل الفجر ٤٥٤/١.

^(٢) أخرج اسحق راهويه رواية وكيع بدون تصريح محمد بن المنتشر عن عائشة ٩٢٩/٣.

^(٣) النسائي/ السنن الكبرى/ ٤٥٤/١ - مرجع سابق.

^(٤) النسائي/ السنن الكبرى/ ٤٥٤/١ - مرجع سابق.

^(٥) في رواية يحيى قال إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه عن عائشة فلم يصرح بسماع محمد من عائشة.

وبذلك جزم الدارقطني في العلل وأوضح أن رواية عثمان بن عمر من المزيد في متصل الأسانيد ^(١) لكن أخرجه الدارمي ^(٢) عن عثمان بن عمر بهذا الإسناد فلم يذكر فيه مسروقاً فإما أن يكون سقط عليه أو على من بعده أو يكون الوهم في زيادته ممن دون عثمان ^(٣).

قلت: الملاحظ من نص ابن حجر أن الصحيح عن عثمان بن عمر هو ذكر الزيادة، وأن الوهم وقع من عثمان كما جزم بذلك الدارقطني وابن حجر فعليه زيادة مسروق بين محمد بن المنتشر وعائشة خطأ لأنه خالف غيره من الحفاظ الثقات أصحاب شعبة. فذكر مسروق من المزيد في متصل الأسانيد.

ومما يجدر ذكره هنا أن عثمان بن عمر هو ابن فارس البصري ^(٤) وثقه العجلي ^(٥) وابن معين ^(٦) وابن سعد ^(٧) وذكره ابن حبان في الثقات ^(٨) وقال أبو حاتم: "صدوق وكان يحيى بن سعيد لا يرضاه" ^(٩) قال الذهبي "يحيى بن سعيد كثير وإلا فعثمان بن عمر ثقة ما فيه مغمز" ^(١٠) وعلى هذا فعثمان بن عمر مجمع على توثيقه، لكن توثيق العلماء لا يشفع له، لأنه خالف غيره من الثقات وتفرّد بزيادة مسروق بين محمد بن المنتشر وعائشة فروايته من المزيد، والله أعلم.

(١) لم أقف على هذه الرواية في العلل ولعلها موجودة في الأجزاء المفقودة.

(٢) الدارمي/ المنن ٣٩٧/١.

(٣) ابن حجر/ الفتح ٧٦/٣.

(٤) المزي/ تهذيب الكمال ٤٦١/١٩ وابن حجر/ تهذيب التهذيب ١٢٩/٧.

(٥) الذهبي/ تذكرة الحفاظ ٣٧٨/١ والسيوطي/ طبقات الحفاظ ١٦٤/١.

(٦) الذهبي/ سير أعلام النبلاء ٥٥٧/٩ وابن حجر/ تهذيب التهذيب ١٢٩/٧.

(٧) الطبقات الكبرى/ ابن سعد ٢٩٦/٧.

(٨) ابن حبان/ الثقات ٤٥١/٨.

(٩) ابن أبي حاتم/ الجرح والتعديل ١٥٩/٦.

(١٠) سير أعلام النبلاء ٥٥٧/٩.

الحديث السابع

روى الإمام البخاري في صحيحه قال حدثنا قُتَيْبَةُ بن سعيد حدثنا اللَّيْث عن بُكَيْر عن سليمان ابن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال:

بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعث فقال: ((إِنْ وَجَدْتُمْ فُلَانًا وَفُلَانًا فَأَحْرِقُوهُمَا بِالنَّارِ)). ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أردنا الخروج ((إِنِّي أَمَرْتُكُمْ أَنْ تُحْرِقُوا فُلَانًا وَفُلَانًا وَإِنَّ النَّارَ لَا يُعَذِّبُ بِهَا إِلَّا اللَّهَ، فَإِنْ وَجَدْتُمُوهُمَا فَاقْتُلُوهُمَا)).

رواه هاشم بن القاسم ^(١) ويونس بن محمد بن مسلم ^(٢) وحجاج بن محمد المصيصي ^(٣) وقُتَيْبَةُ بن سعيد ^(٤) وشُعَيْبُ بن اللَّيْث ^(٥) كلهم عن اللَّيْث بن سعد عن بُكَيْر بن عبد الله الأشج عن سليمان بن يسار عن أبي هريرة.

ورواه عبد الله بن وهب ^(٦) عن عمرو بن الحارث عن بُكَيْر عن سليمان بن يسار عن أبي هريرة. وخالفهم محمد بن اسحق ^(٧) فرواه عن يزيد بن أبي حبيب عن بُكَيْر بن الأشج عن سليمان بن يسار عن أبي اسحق الدؤسي عن أبي هريرة.

قلت: ابن اسحق زاد رجلاً (أبو اسحق الدؤسي) وهذه الزيادة خطأ وابن اسحق هو ابن يسار بن خيار أبو بكر مولى قيس بن مخزومة بن المطلب بن عبد مناف. ^(٨)

(١) أحمد/المسند ٣٠٧/٢.

(٢) أحمد / المسند ٣٣٨/٢.

(٣) أحمد/المسند ٤٥٣/٢.

(٤) البخاري/الجامع الصحيح. كتاب الجهاد المير، باب لا يعذب بعذاب الله ص ٤٩٨ والترمذي/السنن. كتاب المير باب ٢٠ ١٣٧/٤ والنسائي/السنن الكبرى، كتاب المير. باب النهي عن إحراق المشركين بعد القدرة عليهم ١٨٣/٥ والبيهقي/السنن الكبرى، كتاب المير وباب المنع من إحراق المشركين بالنار ٧١/٩.

(٥) ابن الجارود/المنتقى ٢٦٥/١.

(٦) البخاري/الجامع الصحيح، كتاب الجهاد والسير، باب التوديع ص ٤٨٨.

(٧) الدارمي/السنن. كتاب المير. باب النهي عن التعذيب بعذاب الله ٢٩٣/٢ والترمذي/العلل ٦٧٤/٢.

(٨) ابن حجر/تقريب التهذيب ص ٨٢٥.

قال ابن عدي "فتشت أحاديثه الكثيرة فلم أجد فيها ما يتهيأ أن يقطع عليه بالضعف وربما أخطأ أو يهمل بالشيء بعد الشيء، كما يخطئ غيره وهو لا بأس به" ^(١)، وقال ابن معين: ثقة وليس بحجة وقال مرة ضعيف، وقال أحمد بن حنبل لم يكن يحتج به في السنن وقال الدارقطني: "ليس بحجة إنما يعتبر به" ^(٢)، ففعل هذا الحديث من أخطائه، ويدعم كون هذه الزيادة وهم وخطأ. يقول البخاري "الناس يروونه عن طريق الليث ^(٣) إلا أن محمد بن اسحق روى هذا الحديث فقال عن سليمان بن يسار عن أبي اسحق الدوسي عن أبي هريرة. والرواية عندي ما روى الليث وغيره فليس فيه أبو اسحق وسليمان بن يسار قد سمع من أبي هريرة" ^(٤) وزاد الترمذي "وحديث الليث أشبه وأصح" ^(٥). فعليه تكون هذه الزيادة من المزيد في متصل الأسانيد. يقول ابن حجر "تكون رواية ابن اسحق من المزيد في متصل الأسانيد" ^(٦) وقد أشار إلى ذلك أيضاً حمزة ديب مصطفى ^(٧)، والله أعلم.

(١) ابن عدي/ الكامل في الضعفاء ج ٦ ص ١٠٢.

(٢) ابن حجر / تهذيب التهذيب ٥٠٦/٣. قال يحيى بن سعيد القطان ومالك بن أنس. كذاب، العقيلي/ الضعفاء ٢٣/٤ لكن هذا التجريح قائم على سبب بسيط وهو أنه ادعى أنه سمع من فاطمة بنت المنذر زوجة سعيد القطان، وهو لم يسمع منها يقول ابن حبان: قد يكون سمع منها من وراء حجاب كما كان يفعل الصحابة رضوان الله عليهم مع السيدة عائشة/ الثقات ٢٨٠/٧ وقال حماد بن سلمة: ما رويت عنه إلا مضطراً وقال أحمد هو كثير التدليس جداً وقال: كان يشتبه الحديث فيأخذ كتب الناس فيضعها في كتبه وقيل له حدث به اسحق "العقيلي/ الضعفاء ٢٣/٤ وقال الذهبي ليس بذلك المتقن فانحط حديثه عن رتبة الصحة وهو صدوق في نفسه، تذكرة الحفاظ ١٧٢/١. وقال النسائي: ليس بالقوي وقال لا يحتج به في الحلال والحرام. وقال أبو حاتم يكتب حديثه، ابن حجر / تهذيب التهذيب ٥٠٧/٣ ووثقه البوشنجي وابن سعد. الطبقات ٣٢١/٧ والعجلي وابن المديني. قلت: يتلخص لي من أقوال العلماء: أنه صدوق يهم بدلس وهو ما أشار إليه ابن حجر/ تقريب التهذيب ص ٨٢٥.

(٣) من ذكر الزيادة.

(٤) الترمذي/ العلل ٦٧٤/٢.

(٥) الترمذي/ السنن ١٣٧/٤.

(٦) ابن حجر/ فتح الباري ج ٦ ص ١٨١.

(٧) محقق كتاب علل الترمذي الكبير ترتيب أبي طالب ج ٢ ص ٦٧٤.

الحديث الثامن

روى الإمام البخاري في صحيحه قال حدثنا أبو نعيم حدثنا مسعر عن علي بن الأقرع سمعت أبا جحيفة يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((إني لا أكلُ متكناً^(١))).

رواه منصور بن المُعْتَمِر^(٢) وسفيان الثوري^(٣) وشريك بن عبد الله^(٤) ومسعر بن كدام^(٥) وزكريا بن أبي زائدة^(٦). ويحيى بن زكريا^(٧) كلهم عن علي بن الأقرع عن أبي جحيفة. وخالفهم رقية بن مصقلة^(٨) فرواه عن علي بن الأقرع عن عون بن أبي جحيفة عن أبي جحيفة بن مصقلة خالف أصحاب علي بن الأقرع الحفاظ النقات حيث أدخل عون ابن أبي جحيفة بين علي بن الأقرع وأبو جحيفة وعلي سمع أبو جحيفة^(٩). ورقبة بن مصقلة وثقه أحمد بن حنبل والعجلي^(١٠) وابن معين والنسائي^(١١).

-
- (١) كل من استوى قاعداً على وطاء متكناً/ ابن الأثير/ النهاية ١/١٩٣.
 (٢) البخاري/ الجامع الصحيح/ كتاب الأطعمة/ باب الأكل متكناً ص ٩٦٤ وأبو يعلى/ المسند ٢/١٨٦، الطبراني/ المعجم الكبير ٢٢/١٣١.
 (٣) أحمد/ المسند ٤/٣٠٩ والدارمي/ السنن ٢/١٤٥ وأبو داود/ السنن ٣/٣٤٨ وأبو يعلى / المسند ٢/١٨٩ وابن حبان / الصحيح ١٢/٤٤ والبيهقي/ السنن ٧/٤٩.
 (٤) الترمذي/ السنن ٤/٢٧٣ والنسائي ٤/١٧١ والطبراني/ المعجم الكبير ٢٢/١٣١.
 (٥) البخاري/ الجامع الصحيح/ كتاب الأطعمة/ باب الأكل متكناً ج ٨ ٥٣٩ وابن ماجه/ السنن ٢/١٠٨٦، الحميدي/ المسند ٢/٣٩٥ والطبراني/ المعجم الكبير ٢٢/١٣٠ والبيهقي/ السنن ٧/١٨٣.
 (٦) الحميدي/ المسند ٢/٣٩٥ والطبراني/ المعجم الكبير ٢٢/١٣٠.
 (٧) الطبراني/ المعجم الكبير ٢٢/١٣٢.
 (٨) الطبراني/ المعجم الكبير ٢٢/١٠٣.
 (٩) هو وهب بن عبد الله السوائي الصحابي/ المزي/ تهذيب الكمال ٨/٢٧٣.
 (١٠) البخاري/ الجامع الصحيح ص ٩٦٤.
 (١١) الذهبي/ السير ٦/١٥٦ والكاشف ١/٣٩٨ وانظر الواعظ/ عمر بن أحمد/ تاريخ أسماء النقات ١/٨٨.
 (١٢) المزي/ تهذيب الكمال ٩/٢١٩.

فزيادة عون بن أبي جُحَيْفَة وهم وخطأ لأن رَقَبَة خالف أصحاب علي بن الأقرم وثبت سماع علي من أبي جُحَيْفَة وتوثيق رَقَبَة لا يعني صحة الحديث لأن العلة لا تظهر إلا في أحاديث الثقات. فهذه الزيادة وهم. وهي من المزيد في متصل الأسانيد. لكن ابن حجر لم يجزم بذلك يقول "وهذا بوضح - أي تصريح علي بالسماع من أبي جُحَيْفَة - أن رواية رَقَبَة لهذا الحديث عن علي بن الأقرم عن عون بن أبي جُحَيْفَة عن أبيه من المزيد في متصل الأسانيد لتصريح علي بن الأقرم في رواية مسنعة بسماعه له من أبي جُحَيْفَة بدون واسطة ويحتمل أن يكون سمعه من عون أولاً عن أبيه ثم لقي أباه أو سمعه من أبي جُحَيْفَة وثبته فيه عون" ^(١) فهنا لم يجزم ابن حجر بأنها من المزيد لكن مخالفة أصحاب علي تؤيد كونها وهم. لذلك ترجح لدي أنها من المزيد. - والله تعالى أعلم - كما أنه لم يرد أي نص للعلماء يبين أنه سمع الحديث على الوجهين.

خلاصة القول:

١. ثبت سماع علي بن الأقرم عن أبي جُحَيْفَة.
٢. زيادة عون بن علي وأبي جُحَيْفَة خطأ بسبب المخالفة.
٣. زيادة عون من المزيد في متصل الأسانيد لأن قاعدة المزيد تحققت في الحديث.
٤. لم يرد نص للعلماء أن الحديث سُمعَ على الوجهين، والله أعلم.

(١) ابن حجر/ فتح الباري ٦٦٩/٩.

الحديث التاسع

روى الإمام البخاري في صحيحه قال حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن منصور بن صفية عن أمه صفية بنت شيبه قالت:

((أولم النبي صلى الله عليه وسلم على بعض نِسائه بِمَدِينٍ مِنْ شَعِير)).

رواه وكيع بن الجراح^(١) وعبد الرحمن بن مهدي^(٢) ومحمد بن يوسف الفريابي^(٣) وروح بن عبادة^(٤) كلهم عن سفيان الثوري عن منصور بن الْمُعْتَمِر عن صفية بنت شيبه.

وخالفهم يحيى بن اليمان^(٥) ويحيى بن أبي زكريا^(٦) ومُؤَمِّل بن إسماعيل^(٧) ومحمد بن عبد الله الزبيري^(٨) فرووه عن سفيان الثوري عن منصور بن الْمُعْتَمِر عن صفية بنت شيبه عن عائشة.

عددًا من الرواة خالفوا أصحاب سفيان الثوري، حيث زادوا عائشة في الإسناد بين صفية بنت شيبه والرسول عليه الصلاة والسلام، وهذا الحديث من الأحاديث التي انتقدت على البخاري فسبب الانتقاد هو ظنهم أن صفية ليست لها صحبة فعليه لم تسمع من النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة بل بواسطة عائشة، فيكون هذا الحديث من مراسيل البخاري. وقد ذهب إلى هذا الدارقطني والنسائي والترمذي^(٩).

(١) أبو بكر أبي شيبه/ المصنف ٥٦١/٣.

(٢) النسائي/ المسنن الكبرى/ الوليمة، باب جعل يولم على بعض نِسائه أفضل من سائر نِسائه ١٣٩/٤.

(٣) البخاري/ الجامع الصحيح/ كتاب النكاح/ باب مَنْ أولم بأقل من شاه ص ٩٢٤.

(٤) ذكره ابن حجر/ الفتح ٢٩٧/٩.

(٥) النسائي/ المسنن الكبرى ١٣٩/٤.

(٦) أبو يعلى/ المسند ١٤١/٨.

(٧) ذكره ابن حجر/ الفتح ٢٩٧/٩.

(٨) البيهقي/ المسنن ٢٦٠/٧.

(٩) المزني/ تحفة الأشراف ٣٤٣/١١.

والجواب عن ذلك:

أخرج البخاري ^(١) في كتاب الجنائز/ باب الأنخر والحشيش في القبر حديث ابن عباس ثم قال: "وقال أبان بن صالح عن الحسن بن مسلم عن صفية بنت شيبة سمعت النبي صلى الله عليه وسلم مثله" فهنا صرحت صفية بالسماع من النبي صلى الله عليه وسلم ونحن نعلم أن "من منهج البخاري بيان سماع الراوي من شيخه في الجملة. فإنه إذا أخرج للراوي حديثاً في باب من الأبواب يتعلق به وكان ذلك الراوي قد عنعن في روايته ولم يشتهر سماعه من شيخه أتى البخاري بطريق أخرى لذلك الراوي ثبت فيها سماعه من شيخه" ^(٢).

والحديث وصله ابن ماجه في سننه ^(٣).

اعترض المزي ^(٤) على هذا حيث قال: "لو صح هذا لكان صريحاً في صحبتها، لكن أبان بن صالح ضعيف".

يقول ابن حجر ^(٥) "كذا أطلق هنا ولم ينقل في ترجمة أبان بن صالح في التهذيب تضعيفه عن أحد، بل نقل توثيقه عن يحيى بن معين وأبو حاتم وأبو زرعة وغيرهم" ^(٦). وقال الذهبي في "مختصر التهذيب": ما رأيتُ أحداً ضعف أبان بن صالح. وكأنه لم يقف على قول ابن عبد البر في "التمهيد" لما ذكر حديث جابر في استقبال قاضي الحاجة القبلة من رواية أبان بن صالح المذكور: هذا ليس صحيحاً لأن أبان بن صالح ضعيف. كذا قال:

(١) البخاري/ الجامع الصحيح ص ٢١٥.

(٢) د. سلطان المكايلة و د. يامر الشمالي/ الأحاديث التي أخرجها البخاري في غير مظانها وعلاقة ذلك بالتراجم الخفية ص ١٣-١٤ - مخطوط.

(٣) ابن ماجه/ السنن ١٠٣٨/٢.

(٤) المزي/ تحفة الإشراف ٣٤٣/١١.

(٥) ابن حجر/ فتح الباري ٢٩٨/٩.

(٦) ابن حجر/ تهذيب التهذيب ٥٣/١.

وكانه التبس عليه بأبان بن أبي عياش البصري صاحب أنس فإنه ضعيف باتفاق، وهو أشهر وأكثر حديثاً ورواة من أبان بن صالح، ولهذا لما ذكر ابن حزم الحديث المذكور عن جابر قال: أبان بن صالح ليس بالمشهور، قلت: ولكن يكفي توثيق ابن معين ومن ذكر له، وقد روى عنه ابن جريح، وأسامة بن زيد الليثي، وغيرهما وأشهر من روى عنه محمد بن اسحق. (١)

فهنا القول أن صفية لم تسمع من النبي صلى الله عليه وسلم ليس صحيحاً.

وقد يكون مراد من قال أنه مرسل، يعني بذلك مراسيل الصحابة (٢) ومرسل الصحابي حكمه حكم الموصول المسند لأن روايتهم عن الصحابة والجهالة بالصحابي غير قاذحة لأن الصحابة كلهم عدول (٣).

فزيادة عائشة خطأ من يحيى بن اليمان ويحيى بن أبي زكريا ومؤمل بن إسماعيل ومحمد بن عبد الله الزبيري. لأنهم خالفوا أصحاب سفيان الثقات الإثبات فيه. الذين روايتهم تقدم على رواية غيرهم.

فيحيى بن اليمان يقول فيه ابن حجر (٤) "صدوق عابد يخطئ كثيراً" فلعل هذا من أخطائه. ويحيى بن أبي زكريا يقول ابن حجر "ضعيف" (٥).

ومؤمل بن إسماعيل "صدوق سيئ الحفظ" (٦) ومؤمل في حديثه عن الثوري ضعف (٧).

(١) ابن حجر/ فتح الباري ٢٩٨/٩.

(٢) ابن حجر/ فتح الباري ٢٩٨/٩.

(٣) نور الدين/ منهج النقد ص ٣٧٣.

(٤) ابن حجر/ التقريب ٣١٩/٢.

(٥) ابن حجر/ التقريب ٣٠٢/٢.

(٦) ابن حجر/ التقريب ٢٣١/٢.

(٧) ابن حجر/ الفتح ٢٩٨/٩.

ومحمد بن عبد الله بن الزبير ثقة ثبت إلا أنه قد يُخطئ في حديث الثوري^(١) ولعل هذا الحديث من أخطائه.

فهنا روايتهم بذكر الزيادة من المزيد في متصل الأسانيد:-

أولاً: ثبت سماع صفة من النبي صلى الله عليه وسلم.

ثانياً: هذه الزيادة خطأ بسبب المخالفة.

ثالثاً: الذين خالفوا روايتهم عن الثوري ضعيفة بالإضافة إلى أن بعضهم ضعيف.

يقول ابن حجر: "لم يخرج النسائي إلا من رواية يحيى بن اليمان وهو ضعيف وكذلك مؤمل ابن إسماعيل في حديثه عن الثوري ضعف وأقوى من زاد فيه عائشة أبو أحمد الزبيري أخرجه أحمد في مسنده عنه ويحيى بن أبي زائدة. والذين لم يذكروا فيه عائشة أكثر عدداً وأحفظ وأعرف بحديث الثوري ممن زاد فالذي يظهر على قواعد المحدثين أنه من المزيد في متصل الأسانيد"^(٢)، والله أعلم.

(١) ابن حجر/ التقریب ٩٥/٢.

(٢) ابن حجر/ الفتح ٢٩٧/٩. * ملاحظة: اعتمدت التقریب لأنه خلاصة أقوال العلماء في الراوي.

الحديث العاشر:

روى الإمام البخاري في صحيحه قال حدثنا صدقة، أخبرنا عبدة عن هشام بن عروة عن أبيه، قال سمعتُ عبد الله بن جعفر بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم عن النبي ﷺ قال: ((خير نساءها مريم وخير نساءها خديجة)).

رواه يونس بن بكير ^(١) وعبد الله بن نمير ^(٢) وحماد بن أسامة ^(٣) والنضر بن شميل ^(٤) وعبدة بن سليمان ^(٥) وإسحق بن إبراهيم بن حبيب الهندي ^(٦) ووكيع بن الجراح ^(٧) ومحمد بن خازم ^(٨) وسليمان بن بلال ^(٩) ومحمد بن بشر ^(١٠) ومحمد بن كُناسة ^(١١) ومَعمر بن راشد ^(١٢) وإسماعيل بن زكريا ^(١٣) ويزيد بن سنان ^(١٤) وعلي بن غراب ^(١٥) وسعدان بن يحيى ^(١٦) وسَلَمَة بن سعيد ^(١٧) كلهم رَوَوْه عن هشام بن عروة عن عروة بن الزبير عن عبد الله بن

(١) الحاكم/المستدرك - كتاب التفسير باب سورة التحريم ٤٩٧/٢.

(٢) أحمد / المسند ٨٤/١ ومسلم/ الصحيح/ الفضائل/ فضائل خديجة أم المؤمنين ١٨٨٦/٤ والطبراني/ المعجم ٨/٢٣ والحاكم/ المستدرك/ كتاب معرفة الصحابة/ باب خديجة بنت خويلد بن أسد بن عبد العزي ١٨٤/٣.

(٣) مسلم/ الصحيح ١٨٨٦/٤، أبو يعلى/ المسند ٣٩٩/١ والحاكم / المستدرك ٤٩٧/٢.

(٤) البخاري/ الجامع الصحيح - كتاب أحاديث الأنبياء باب "وإذ قالت الملائكة يا مريم إن الله اصطفاك وطهرك" ص ٥٧٨.

(٥) البخاري/ الجامع الصحيح/ كتاب مناقب الأنصار، باب تزويج النبي خديجة وفضلها رضي الله عنها/ ٦٤٠ والترمذي/ السنن. المناقب/ باب فضل خديجة ٧٠٢/٥ والبيهقي في السنن ٣٦٧/٦.

(٦) البزار/ المسند ١١٤-١١٥.

(٧) أحمد/ المسند ١٣٢/١ ومسلم/ الصحيح ١٨٨٦/٤ وأبو يعلى/ المسند ٤٥٥/١ والحاكم/ المستدرك ١٨٤/٣.

(٨) أحمد/ المسند ١١٦/١ ومسلم/ الصحيح ١٨٨٦/٤ والنسائي/ السنن الكبرى/ كتاب المناقب، مناقب مريم بنت عمران ٩٣/٥.

(٩) الحاكم/ المستدرك ٤٩٧/٢.

(١٠) البخاري/ الجامع الصحيح ص ٦٤٠.

(١١) الحاكم/ المستدرك/ كتاب معرفة الصحابة/ باب ذكر عبد الله بن جعفر بن أبي طالب الطيار ٥٦٩/٣.

(١٢) عبد الرزاق/ المصنف ٤٩٢/٧.

(١٣) الدارقطني/ العلل ١١٦/٣.

(١٤) المرجع السابق.

(١٥) المرجع السابق.

(١٦) المرجع السابق.

بن سعيد^(١) كلهم روه عن هشام بن عروة عن عروة بن الزبير عن عبد الله بن جعفر عن علي بن أبي طالب.

وخالفهم محمد بن اسحق^(٢) وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريج^(٣) فرووه عن هشام بن عروة بن الزبير عن عبد الله بن الزبير عن عبد الله بن جعفر عن علي بن أبي طالب.

قلت: زاد ابن جريج ومحمد بن اسحق في الإسناد رجلاً وهو عبد الله بن الزبير عن عبد الله بن جعفر وهذه الزيادة خطأ لأنهم خالفوا غيرهم من أصحاب هشام الثقات الذين روه من دون هذه الزيادة، وثبت سماع عروة من عبد الله بن جعفر كما صرح بذلك عبدة في روايته^(٤) يقول الدارقطني "والصواب قول من تقدمت أسماؤهم، ممن لم يذكر ابن الزبير في الإسناد"^(٥) وابن جريج "ثقة فقيه يدرس ويرسل"^(٦) لكن توثيق العلماء لا يعني صحة ما يرويه.

ومحمد بن اسحق بن يسار بن خيار يقول فيه ابن معين "ضعيف وقال مرة ليس بذاك" وقال النسائي "ليس بالقوي" ولم يجمع على توثيقه^(٧)، فلعل سبب الزيادة هنا من ابن اسحق هو ضعفه، فعليه ابن جريج ومحمد بن اسحق وهما في زيادة عبد الله بن الزبير، وهذه الزيادة من المزيد في متصل الأسانيد.

يقول ابن حجر: "وقع عند عبد الرزاق عن ابن جريج (عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير عن عبد الله بن جعفر) وهو من المزيد في متصل الأسانيد لتصريح عبدة في هذه الرواية بسماع عروة عن عبد الله بن جعفر"^(٨)، والله أعلم.

(١) الدارقطني/ الملل ١١٦/٣.

(٢) المرجع السابق.

(٣) البزار/ المسند ١١٤/٢-١١٥.

(٤) البخاري/ الجامع الصحيح ص ٦٤٠.

(٥) الدارقطني/ الملل ١١٦/٣.

(٦) ابن حجر/ التقريب ٦١٧/١. وفي ترجمة ابن جريج راجع البخاري/ التاريخ ٤٢٣/٥ وابن أبي حاتم/ الجرح

والتعديل ٣٥٨/٥ والذهبي/ سير أعلام النبلاء ٣٢٥/٦ وميزان الاعتدال ٤٠٤/٤ والمزي/ تهذيب الكمال ٥٥٩/٤

مؤسسة الرسالة (١٩٩٨) وابن حجر/ تهذيب التهذيب ٦١٦/٢.

(٧) ابن حجر/ تهذيب التهذيب ٥٠٧/٣.

(٨) ابن حجر/ فتح الباري ١٦٩/٧ - أقول الرواية التي في مصنف عبد الرزاق عن ابن جريج ليس فيها عبد الله بن

الزبير إنما هي في مسند البزار.

وقد ثبت سماعُ أنس بن سيرين من أنس بتصريح أنس بن سيرين بسماعه من أنس ^(١) فعليه هذه الزيادة خطأ وهي من المزيد في متصل الأسانيد.

ومما يجدر ذكره أن ابن حجر لم يرجح كونها من المزيد في متصل الأسانيد حيث قال: "إما من المزيد في متصل الأسانيد وإما أن يكون فيها وهم"، لكن ترجح لدي أنها من المزيد في متصل الأسانيد، والوهم الذي ذكره هو سبب الزيادة قياساً على ما صنعه الأستاذ نور الدين عتر في حديث ((نهى النبي عن المتعة يوم الفتح)) ^(٢) وسيأتي إن شاء الله، والله أعلم.

^(١) البخاري/ الجامع الصحيح ص ١٨٨.

^(٢) الأستاذ نور الدين عتر/ منهج النقد ص ٣٦٤.

الحديث الثاني عشر:

روى الإمام البخاري في صحيحه قال حدثنا عبد الله بن يوسف قال حدثنا الليث عن سعيد - هو المقبري - عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر أنه سمع أنس بن مالك يقول: ((بينما نحن جلوس مع النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد دخل رجل على جمل فأنأخه في المسجد ثم عقّله ثم قال لهم: أيكم محمد - والنبي صلى الله عليه وسلم منكى بين ظهرائهم - فقننا: هذا الرجل الأبيض المنكى فقال له الرجل: ابن عبد المطلب. فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: قد أجبتك، فقال الرجل للنبي صلى الله عليه وسلم: إني سألتك فمستد عليك في المسألة، فلا تجد عليّ في نفسك، فقال: سل ما بدا لك. فقال: أسألك ربك ورب من قبلك، الله أرسلك إلى الناس كلهم؟ فقال: اللهم نعم، قال: أنشدك بالله، الله أمرك أن تُصلي الصلوات الخمس في اليوم والليلة، قال: اللهم نعم. قال: أنشدك بالله، الله أمرك أن نصوم هذا الشهر من السنة؟ قال: اللهم نعم. قال: أنشدك بالله، الله أمرك أن تأخذ هذه الصدقة من أغنيائنا فنقسمها على فقرائنا؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم: اللهم نعم. فقال الرجل: آمنت بما جئت به وأنا رسول من ورائي من قومي، وأنا ضيمام بن ثعلبة أخو بني سعد بن بكر)).

رواه عبد الله بن يوسف ^(١) وعيسى بن حماد ^(٢) وعبد الله بن وهب ^(٣) والنضر بن عبد الجبار ^(٤) ويحيى بن بكير ^(٥) ويونس بن محمد ^(٦) وحجاج بن أرطاس ^(٧) كلهم عن الليث بن سعد عن سعيد المقبري عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أنس بن مالك.

(١) البخاري/ الجامع الصحيح/ كتاب العلم/ باب ما جاء في العلم ٦٣ ص ١٥.

(٢) ابن ماجه/ السنن/ كتاب إقامة الصلاة/ باب ما جاء في فرض الصلوات الخمس والمحافظة عليها ٤٤٩/١ والنسائي/ السنن الكبرى/ كتاب الصيام، باب الصيام ٦٢/٢. ابن حبان/ الصحيح ٣٦٧/١ والبيهقي/ السنن ٤٤٤/٢.

(٣) ابن خزيمة/ الصحيح/ الزكاة/ باب إعطاء الفقراء من الصدقة اتباعاً لأمر الله في قوله تعالى "إنما الصدقات للفقراء...." ٦٣/٤.

(٤) ابن خزيمة/ الصحيح ٦٣/٤.

(٥) المرجع السابق.

(٦) البيهقي/ السنن ٩/٧.

(٧) أحمد/ المسند ١٦٨/٣.

وخالفهم يعقوب بن إبراهيم ^(١) فرواه عن الليث عن محمد بن عجلان عن سعيد المقبري عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أنس بن مالك.

فيعقوب بن إبراهيم خالف أصحاب الليث الثقات حيث أدخل بين الليث وسعيد المقبري محمد بن عجلان. والليث ثبت سماعه من سعيد المقبري ^(٢) فزيادة محمد بن عجلان وهم، والذي يُدعم ذلك أن ابن أبي حاتم عندما سأل أباه عن حديث رواه ابن أبي فديك عن الضحاك عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال كان رسول الله - حديث ضمام، قال أبو حاتم: "إنما رواه الليث عن سعيد المقبري عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أنس بن مالك وهو أشبه" فقله "إنما" تدل على أنه لم يروى من وجه صحيح آخر عن سعيد غير هذه الطريق. وقوله "هو أشبه" تأكيد لصحة هذه الطريق وتعني أيضاً عدم صحة أي طريق أخرى فتكون زيادة محمد بن عجلان خطأ من يعقوب بن إبراهيم بن سعد.

يقول ابن حجر "في رواية الإسماعيلي عن طريق يونس بن محمد عن الليث حدثني سعيد وكذا لابن منده عن طريق ابن وهب عن الليث، وفي هذا دليل على أن رواية النسائي من طريق يعقوب بن إبراهيم عن الليث قال: حدثني محمد بن عجلان وغيره عن سعيد موهومة معدودة من المزيد في متصل الأسانيد أو يحمل على أن الليث سمعه عن سعيد بواسطة ثم لقيه فحدثه به" ^(٣) لكن الاحتمال الثاني بطل بقول أبو حاتم "وهو أشبه" فيترجح أن هذه الزيادة من المزيد في متصل الأسانيد. ويعقوب بن إبراهيم يقول ابن حجر "ثقة فاضل" ^(٤) لكن توثيق العلماء له لا يعني صحة ما يرويه، فكونه خالف عدداً كبيراً من الرواة يدل على خطأ يعقوب، والله أعلم.

^(١) النسائي/ السنن الكبرى ٦٢/٢.

^(٢) البخاري/ الجامع الصحيح ص ١٥.

^(٣) ابن حجر/ فتح الباري ١٩٨/١.

^(٤) ابن حجر/ التقریب ٣٢٧/٢. اعتمدت قول ابن حجر لأن قوله خلاصة أقوال العلماء في الراوي.

الحديث الثالث عشر

روى الإمام البخاري في صحيحه قال حدثنا إبراهيم بن موسى حدثنا الوليد عن ثور عن خالد بن معدان عن المقدم بن معدي كرب رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: ((كُلُوا طَعَامَكُمْ يُبَارِكْ لَكُمْ)).

رواه سليمان بن عبد الرحمن ^(١) وعمر بن عثمان ^(٢) وإبراهيم بن موسى ^(٣) ودحيم ^(٤) وعبد الرحمن بن إبراهيم ^(٥) كلهم عن الوليد بن مسلم عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن المقدم بن معدي كرب. ورواه ابن المبارك واختلف عليه: فرواه عبد الرحمن بن مهدي ^(٦) عن ابن المبارك عن ثور عن خالد عن المقدم. وخالفه أبو الربيع الزهراني ^(٧) سليمان بن داود ^(٨) فرواه عن ابن المبارك عن ثور عن خالد عن جبير بن نفير عن المقدم.

قلت: أدخل أبو الربيع الزهراني جبير بن نفير بين خالد بن معدان والمقدم بن معدي كرب، وهذه الزيادة خطأ لأنه ثبت سماع خالد بن معدان من المقدم بن معدي كرب ^(٩) وأبو

(١) الطبراني/ المعجم الكبير ٢٠/٢٧٢.

(٢) ابن حبان / الصحيح كتاب البيوع - باب الذكر لمن اشترى طعاماً أن يكره رجاء وجود البركة فيه ١١/٢٨٥.

(٣) البخاري/ الجامع الصحيح كتاب البيوع. باب ما يستحب من الكيل ٣٤٢.

(٤) علي محمد حجاز - مسند الشاميين ١/٣٥٠.

(٥) البيهقي/ السنن الكبرى ٦/٣٢.

(٦) البيهقي/ السنن ٦/٣٢ وأحمد/ المسند ٤/١٣١.

(٧) البيهقي/ السنن الكبرى ٦/٣٢.

(٨) ابن حجر/ تقريب التهذيب ١/٣٨٤.

(٩) فقد أخرجه البخاري في الجامع ٣٤٢ ولم أجد ما يدل على أن خالد بن معدان سمعه من المقدم بواسطة.

الربيع الزهراني وثقه عدد من العلماء. وثقه ابن معين وأبو زرعة والنسائي^(١) وابن أبي حاتم^(٢) وعلي بن المديني^(٣) وابن قانع^(٤) وذكره ابن حبان في الثقات^(٥) وقال ابن حجر: ثقة لم يتكلم فيه أحد بحجة^(٦).

لكن توثيق العلماء له لا يعني صحة ما يرويه وذلك لأنه خالف غيره من الحفاظ فجميع الحفاظ رويته بدون هذه الزيادة، لذلك فزيادة جبير بن نفير من المزيد في متصل الأسانيد. يقول ابن حجر "وخالفهم أبو الربيع الزهراني عن ابن المبارك فأدخل بين خالد بن معدان والمقدام جبير ابن نفير، وروايته من المزيد في متصل الأسانيد"^(٧)، والله أعلم.

(١) الذهبي/ تذكرة الحفاظ ٤٦٨/٢.

(٢) ابن أبي حاتم/ الجرح والتعديل ١١٣/٤.

(٣) المرجع السابق.

(٤) ابن حجر/ تهذيب التهذيب ١٦٦/٤.

(٥) ابن حبان / الثقات ٢٧٨/٨.

(٦) ابن حجر/ تقريب التهذيب ٢٥١/١. المقصود في هذا القول ابن خراش حيث قال: تكلم فيه الناس وهو

صدوق، ابن حجر/ تهذيب التهذيب ١٦٦/٤.

(٧) ابن حجر/ فتح الباري ج ٤/٤٣٧.

الحديث الرابع عشر

روى الإمام البخاري في صحيحه قال حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا أبو عوانة عن حُصَيْنٍ عن أبي وائل حدثني مسروق بن الأجدع قال حدثني أم رومان وهي أم عائشة رضي الله عنها قالت:

((بينما أنا قاعدة أنا وعائشة إذ ولجت امرأة من الأنصار فقالت: فعلَ الله بفلان وفعل بفلان فقالت أم رومان: وما ذاك؟ قالت: ابني فيمن حدثَ الحديث قالت: وما ذاك؟ قالت: كذا وكذا. قالت عائشة: سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قالت نعم. قالت: وأبو بكر؟ قالت: نعم. فخرت مغشياً عليها فما أفاقت، إلا وعليها حمى بنافض^(١)، فطرحتهُ عليها ثيابها فغطيتها. فجاء النبي صلى الله عليه وسلم: فقال: ما شأنُ هذه؟ قلت: يا رسول الله أخذتها الحمى بنافض. قال: فلعل في حديث تُحدث به؟ قالت: نعم فقعدت عائشة فقالت: والله لئن حلفت لا تُصدقوني، ولئن قلت لا تعذروني، متلي ومتلکم كيعقوب وبنيه، والله المستعان على ما تصفون قالت: وانصرف ولم يقل شيئاً، فأنزل الله عُذْرَهَا، قالت: بحمد الله لا بحمد أحد ولا بحمدك)).

رواه محمد بن فضيل^(٢) والوضاح اليشكري^(٣) وعيسى بن أبي عيسى أبو جعفر الرازي^(٤) وعلي بن عاصم^(٥) وسويد بن عبد العزيز^(٦) وسليمان بن كثير^(٧)

(١) أي برعدة شديدة، أي حركتها، ابن الأثير/ النهاية ٩٧/٥.

(٢) البخاري/ الجامع الصحيح/ كتاب أحاديث الأنبياء، باب لقد كان في يومئذ وأخوته آيات للمساكين، ص ٥٦٦. وابن حبان/ الصحيح كتاب مناقب الصحابة، باب ذكر نفي عائشة معرفة النعمة عن أحد من المخلوقين وإضافتها بكليتها إلى خالق السماء وحده دون خلقه ٢٢/١٦.

(٣) أبو داود الطيالسي/ الممسند ٢٣١/١ والبخاري/ الصحيح/ كتاب المغازي/ باب حديث الإفك ص ٧٠٤.

(٤) أحمد/ الممسند ٣٦٧/٦.

(٥) أحمد/ الممسند ٣٦٧/٦.

(٦) الطبراني/ المعجم الكبير ١٢٢/٢٣.

(٧) البخاري/ الجامع الصحيح/ كتاب التفسير/ باب قوله "إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب أليم في الدنيا والآخرة" ص ٨٣٢.

كلهم عن حُصَيْن بن عبد الرحمن السلمي عن أبي وائل ^(١) عن مسروق بن الأجدع عن أم رومان.

وخالقهم مَنْ رواه عن مسروق عن عبد الله بن مسعود عن أم رومان ^(٢).

١. فسبب الزيادة (زيادة عبد الله بن مسعود بين مسروق وأم رومان) هو اختلاف العلماء في

سماع مسروق من أم رومان فمنهم مَنْ يقول أنه سمع منها ومنهم من يقول أنه لم يسمع

منها إلا بواسطة [عبد الله بن مسعود] فكان لا بد من دراسة هذه المسألة.

يقول الخطيب البغدادي "هذا حديث غريب عن رواية أبي وائل عن مسروق عن أم رومان، لا

نعلم رواه عنه غير حُصَيْن بن عبد الرحمن، وفيه إرسال، لأن مسروقاً لم يدرك أم رومان

وكانت وفاتها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان مسروق يرسل رواية هذا

الحديث عنها ويقول "سألت أم رومان" فوهم حُصَيْن فيه إذ جعل السائل لها مسروقاً، اللهم إلا

أن يكون بعض النقلة كتب "سألت" بالالف فإن الناس مَنْ يجعل الهمزة في الخط ألفاً وإن كانت

مكسورة أو مرفوعة فنُبرأ حينئذ حُصَيْن من الوهم فيه، على أن بعض الرواة قد رواه عن

حُصَيْن على الصواب، ثم قال : وأخرج البخاري هذا الحديث لما رأى فيه عن مسروق قال

"سألت" أم رومان ولم يظهر له علته". ^(٣)

ثم يقول: "وهذا أشبه ما رواه البخاري ولعل التصريح بالسماع جاء فيه من حُصَيْن فإنه اختلط

في آخر عمره". ^(٤)

^(١) شقيق بن سلمة، ابن حجر/ تقريب التهذيب ٤٨٦/٢.

^(٢) المزي/ تحفة الإشراف ٧٩/١٣ وأم رومان هي أم عائشة رضي الله عنها امرأة أبي بكر الصديق، ابن

حجر/ الإصابة ٢٠٦/٨.

^(٣) المزي/ تحفة الإشراف ٧٩/١٣.

^(٤) العلاني/ جامع التحصيل لأحكام المراسيل ٢٧٧/١.

ويقول العلاني: "وهذه فائدة جلية نبه عليها الخطيب وحاصلها أن الحديث الذي أخرجه البخاري مرسل وخفي ذلك على البخاري. قلت: وجدت بخط الرشيد العطار قال ابن عبد البر "رواية مسروق عن أم رومان مرسله". وقال الكلاباذي: لم يسمع منها انتهى ما نقلته من خطه وكذا ذكر القاضي عياض أن روايته عنها مرسله وحكى عن عبد الغني بن مسرور المقدسي أنه قال قد روى الحديث عن مسروق عن ابن مسعود وهو أشبه بالصواب انتهى" (١)

ويقول أبو عمر "رواية مسروق عن أم رومان مرسله ولعله سمع ذلك". (٢)

أقول: الذي دفع الخطيب ومن تبعه لهذا القول هو أنهم قالوا أن أم رومان توفيت في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ومسروق ليست له صحبة لأنه لم يقدم من اليمن إلا بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم في خلافة أبي بكر أو عمر. واستدل على هذا بحديث أخرجه ابن سعد في الطبقات قال: أخبرنا يزيد بن هارون وعفاف بن مسلم قالوا حدثنا حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن القاسم بن محمد قال: ((لما دُلِّيتُ أم رومان في قبرها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "مَنْ سره أن ينظر إلى امرأة من الحور العين فلينظر إلى أم رومان [وفي حديث عفان] ونزل رسول الله في قبرها)). (٣)

فوجه الشاهد أن أم رومان توفيت في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم. لكن هذا الحديث يقول فيه شعيب الأرناؤوط "فيه علتان" علي بن زيد هو ابن جدعان فإنه ضعيف الحديث لا يحتج بحديثه. والثانية: رواية القاسم بن محمد عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسله لأنه لم يدرك زمن النبي صلى الله عليه وسلم. (٤)

(١) العلاني/ جامع التحصيل للأحكام المراسيل ٢٧٧/١ وأحمد بن عبد الرحيم/ تحفة التحصيل ٢٩٩/١.

(٢) ابن عبد البر/ الاستيعاب ٤٩١/٤.

(٣) ابن سعد/ الطبقات ٢٧٦-٢٧٧/٨.

(٤) ابن حبان/ الصحيح ٢٤/١٦.

إذن الحديث الذي استدلوا به ضعيف لا يمكن الاحتجاج به للقول أن أم رومان توفيت في عهد النبي صلى الله عليه وسلم سنة ست للهجرة كما ذهب لذلك أكثر العلماء مثل الحاكم (١) والجوزجاني (٢) وابن سعد (٣) وغيرهم.

ومما يضعف هذا القول "كون أم رومان توفيت سنة ست للهجرة" عدة أحاديث منها:

حديث أبي عثمان الهندي عن عبد الرحمن بن أبي بكر المخرج في الصحيح (٤) حيث قال البخاري حدثنا أبو النعمان قال حدثنا مُعْتَمِر بن سليمان قال حدثنا أبي حدثنا أبو عثمان عن عبد الرحمن بن أبي بكر قال: ((إن أصحاب الصُّفَّة (٥) كانوا أناساً فقراء، وإن النبي صلى الله عليه وسلم قال: مَنْ كَانَ عَنْده طَعَامٌ اثْنَيْنِ فَلْيُزِدْهُمَا ثَالِثًا، وَإِنْ أَرْبَعًا فَخَامِسًا، أَوْ سَادِسًا، وَإِنْ أَبَا بَكْرٍ جَاءَ بِثَلَاثَةٍ، وَانْطَلَقَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعَشْرَةٍ، قَالَ: فَهُوَ أَنَا، وَأَبِي وَأُمِّي فَلَا أُدْرِي قَالَ وَامْرَأَتِي، وَخَادِمٌ بَيْنَنَا وَبَيْنَ أَبِي بَكْرٍ، وَإِنْ أَبَا بَكْرٍ تَعَشَّى عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ لَبِثَ حَيْثُ صَلَّيْتُ الْعِشَاءَ ثُمَّ رَجَعْتُ فَلَبِثْتُ حَتَّى تَعَشَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَجَاءَ بَعْدَ مَا مَضَى مِنَ اللَّيْلِ مَا شَاءَ اللَّهُ، قَالَتْ لَهُ امْرَأَتُهُ وَمَا حَبَسَكَ عَنِ اضْطِافِكَ أَوْ قَالَتْ ضَيْفِكَ قَالَ: أَوْ مَا عَشَيْتِيهِمْ قَالَتْ: أَبَوَا حَتَّى تَجِيءَ، قَدْ عَرَضُوا فَأَبَوَا، قَالَ فَذَهَبْتُ أَنَا فَاخْتَبَأْتُ فَقَالَ: يَا غُنْثَرُ (٦) فَجَدَّعَ (٧) وَسَبَّ وَقَالَ: كُلُوا لَا هَنْبِلًا، فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا

أَطْعَمَهُ أَبَدًا.

(١) المستدرک ٦٣٨/٣.

(٢) أحوال الرجال ١٥١/١.

(٣) الطبقات ٢١٦/٦.

(٤) البخاري/ الجامع الصحيح/ كتاب مواقيت الصلاة. باب السمر مع الأهل والضيف ص ١٠٠، وانظر كُتْلَبُ المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام ص ٦٠١.

(٥) مكان في مؤخر المسجد النبوي مظلّل أعد لنزول الغرباء فيه ممن لا مأوى لهم ولا أهل، النهاية، ابن حجر/ فتح الباري ٥٤٦/٧.

(٦) الجاهل/ ابن الأثير/ النهاية في غريب الحديث ٣٨٩/٣.

(٧) خاسم/ ابن الأثير/ النهاية ٢٤٧/١.

وايم الله، ما كنا نأخذ من لقمة إلا ربا من أسفلها أكثر منها قال: يعني حتى شبعوا، وصارت أكثر مما كانت قبل ذلك، فنظر إليها أبو بكر، فإذا هي كما هي أو أكثر منها. فقال لامرأته: يا أخت بني فراس ما هذا؟ قالت: لا وقرة عيني، لهي الآن أكثر منها قبل ذلك بثلاث مرات فأكل منها أبو بكر، وقال: إنما كان ذلك من الشيطان، يعني يمينه ثم أكل منها لقمة، ثم حملها إلى النبي، فأصبحت عنده، وكان بيننا وبين قوم عقد، فمضى الأجل، ففرقنا اثني عشر رجلاً مع كل رجل منهم أناس الله أعلم كم من كل رجل فأكلوا منها أجمعون)).

يقول ابن حجر ^(١) قال عبد الرحمن فيه "إنما هو أنا وأمي وامراتي وخادم بيتنا، وأم عبد الرحمن هي أم رومان بلا خلاف، وإسلام عبد الرحمن على ما حكاه الزبير بن بكار عن إبراهيم بن حمزة عن ابن عيينه عن علي بن زيد أن عبد الرحمن بن أبي بكر خرج في فتية من قريش قبل الفتح إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابن سعد ^(٢) وغيره "كان إسلامه في صلح الحديبية" قلت: وابتداء الصلح كان في سنة ست والفتح كان في سنة ثمان فيكون إسلامه سنة سبع فاتضح أن أمه كانت حينئذ موجودة فدل على وهم من قال أنها ماتت سنة ست". ^(٣)

وأيضاً حديث أخرجه الإمام أحمد ^(٤) يدل على وهم من قال أنها ماتت سنة ست حيث قال: حدثنا محمد بن بشر ثنا محمد بن عمرو وثنا أبو سلمة أن عائشة قالت: "لما نزلت آية التخيير بدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم بي فقال: يا عائشة إني عارض عليك أمراً فلا تعجلي فيه بشيء حتى تعرضيه على أبيك، أبي بكر، وأم رومان، قالت: قلت يا رسول الله وما هو قال:

^(١) ابن حجر/ تهذيب التهذيب ٤٩٤/١٢.

^(٢) الطبقات ٣٦٥/٥.

^(٣) ابن حجر/ تهذيب التهذيب ٤٩٤/١٢.

^(٤) المسند ٢١١/٦-٢١٢.

قال الله تعالى "يا أيها النبي قل لأنزواجك إن كنن تردن الحياة الدنيا ونزيتها فتعالين أمتعن وأسرحن سراحاً جميلاً وإن كنن تردن الله ورسوله والدار الآخرة فإن الله أعد للمحسنات منكن أجراً عظيماً". الأحزاب آية ٢٨، قالت: فقلت إني أريد الله ورسوله والدار الآخرة ولا أأمر في ذلك أبا بكر وأم رومان، فضحك".

يقول ابن حجر "وهذا إسناد جيد، والتخيير كان في سنة تسع والحديث دل على أن أم رومان كانت إذ ذاك مرمجة فبان وهم من قال أنها ماتت سنة ست".^(١)

فبذلك نكون قد بينا ضعف حديث علي بن زيد وضعف من يقول أنها ماتت سنة ست للهجرة. أما قول الخطيب: "لم تظهر له علته" كون مسروق لم يسمع من أم رومان. يقول البخاري "وروى علي بن زيد عن القاسم ماتت أم رومان زمن النبي وفيه نظر. وحديث مسروق أسند"^(٢).

فالبخاري صرح بأن قول من قال أنها توفيت في عهد النبي وهم وأن قول مسروق حدثني أم رومان هو الصحيح.

أما قوله "أن التصريح بالسماع بين مسروق وأم رومان حيث قال 'مسروق حدثني أم رومان' خطأ من حصين لأنه اختلط في آخر عمره".^(٣)

أقول حصين اختلط في آخر عمره لكن عندما اختلط حجه أولاده عن التحديث فلم يحدث بعد الاختلاط"^(٤) لذلك هذا القول للخطيب مردود وغير مقبول.

(١) ابن حجر/ تهذيب التهذيب ٤٩٤/١٢.

(٢) التاريخ الصغير ٣٨/١.

(٣) البخاري/ الجامع الصحيح ص ٧٠٤ - مرجع سابق.

(٤) ابن حجر/ تهذيب التهذيب ٤٤٢/١.

أما قول باقي العلماء في أن مسروق لم يسمع أم رومان اعتمدوا كما ذكرت على ما أخرجه ابن سعد في الطبقات.

فبذلك نرد على من يدعي أن مسروق لم يسمع أم رومان، فروايته غير مرسلة. يقول ابن حجر: "زعم الواقدي ومن تبعه أنها مأتت زمن النبي صلى الله عليه وسلم ونزل قبرها والصحيح أنها عاشت بعده ورواية مسروق عنها مصرح فيها بالسماع فسي صحيح البخاري وليس بخطأ كما زعم بعضهم" (١).

ويقول إبراهيم الحربي "كان يسألها وله خمس عشرة سنة ومات مسروق وله ثمان وسبعون سنة وأم رومان أقدم من حدث عنه مسروق" (٢).

ويقول الذهبي "روى مسروق عنها وقيل عن ابن مسعود عنها" (٣).

فالذهبي يصرح أنه سمع منها ويذكر بصيغة التمريض "قيل" أن ابن مسعود روى عنها. يخلص لدينا ما يلي "أن مسروق سمع من أم رومان ومن قال أن روايته عن أم رومان مرسلة ليس بصحيح لضعف الدليل الذي استدل به وقوة الأدلة التي تؤيد أنه سمع منها وحتى وإن لم نقم على دراسة هذه المسألة، يكفيها للإجابة على من ادعى ذلك أن البخاري أخرجه في الصحيح، والبخاري هو رأس العلم في العلل فكيف نقول أنه لم تظهر له علته كونه اكتفى بظاهر كلمة "سألت" فالبخاري لا يحكم بظاهر الحديث، بل يتحرى ويدقق في كل حديث يرويه فيستبعد أن يكون عالماً بمثل هذه الصفات لا تظهر له علة حديث، والله أعلم.

(١) ابن حجر/ تقريب التهذيب ١/ ٧٥٦.

(٢) أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن/ تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل ١/ ٢٩٩.

(٣) المرجع السابق.

لذلك أقول: بأن مسروق سمع من أم رومان، وتكون رواية من زاد عبد الله بن مسعود بين مسروق وأم رومان خطأ؛ لأنه خالف أصحاب حصين، وهذه الزيادة من المزيد في متصل الأسانيد.

يقول ابن حجر: وهذه الرواية شاذة ^(١) وهي من المزيد في متصل الأسانيد ^(٢)، والله أعلم.

(١) من رواء عن مسروق عن ابن مسعود عن أم رومان.

(٢) ابن حجر/فتح الباري ٥٤٦/٧.

الحديث الخامس عشر:

روى الإمام البخاري في صحيحه قال حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا الليث قال حدثني سعيد

بن أبي سعيد أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه قال:

((بَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خِيلاً قَبْلَ نَجْدٍ، فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ مِنْ بَنِي حَنْظَلَةَ يُقَالُ لَهُ ثُمَامَةُ ابْنُ أَثَالٍ، فَرَبَطُوهُ بِسَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: مَا عِنْدَكَ يَا ثُمَامَةُ؟ فَقَالَ: عِنْدِي خَيْرٌ. يَا مُحَمَّدُ إِنْ تَقَتَّلَنِي تَقَتَّلْ ذَا دَمٍ، وَإِنْ تَنْعِمَ تَنْعِمَ عَلَيَّ شَاكِرٌ، وَإِنْ كُنْتَ تَرِيدُ الْمَالَ فَسَلْ مِنْهُ مَا شِئْتَ، فَتَرَكَ حَتَّى كَانَ الْغَدُ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: مَا عِنْدَكَ يَا ثُمَامَةُ؟ فَقَالَ: مَا قُلْتُ لَكَ: إِنْ تَنْعِمَ تَنْعِمَ عَلَيَّ شَاكِرٌ. فَتَرَكَهُ حَتَّى كَانَ بَعْدَ الْغَدِ، فَقَالَ: مَا عِنْدَ يَا ثُمَامَةُ؟ فَقَالَ: عِنْدِي مَا قُلْتُ لَكَ. فَقَالَ: أَطْلُقُوا ثُمَامَةَ. فَانْطَلَقَ إِلَى نَخْلٍ قَرِيبٍ مِنَ الْمَسْجِدِ فَاغْتَسَلَ، ثُمَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، يَا مُحَمَّدُ. وَاللَّهِ مَا كَانَ عَلَى الْأَرْضِ وَجْهٌ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ وَجْهِكَ، فَقَدْ أَصْبَحَ وَجْهَكَ أَحَبَّ الْوُجُوهِ إِلَيَّ. وَاللَّهِ مَا كَانَ مِنْ دِينٍ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ دِينِكَ. فَأَصْبَحَ دِينُكَ أَحَبَّ الدِّينِ إِلَيَّ... وَاللَّهِ مَا كَانَ مِنْ بَلَدٍ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ بَلَدِكَ فَأَصْبَحَ بَلَدُكَ أَحَبَّ الْبِلَادِ إِلَيَّ. وَإِنْ خِيْلَكَ أَخَذْتَنِي، وَأَنَا أُرِيدُ الْعُمْرَةَ، فَمَاذَا تَرَى، فَبَشَّرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَمَرَهُ أَنْ يَعْتَمِرَ، فَلَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ قَالَ لَهُ قَائِلٌ: صَبَّوْتُ؟ قَالَ: لَا وَاللَّهِ، وَلَكِنْ أَسْلَمْتُ مَعَ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا وَاللَّهِ لَا يَأْتِيَكُمُ مِنَ الْإِيمَانَةِ حَبَّةٌ حِنْطَةٍ حَتَّى يَأْتِيَ فِيهَا النَّبِيُّ ﷺ)).

رواه عبد الله بن عمر ^(١) وعبيد الله بن عمر ^(٢) وعبد الحميد بن جعفر ^(٣) والليث بن

سعد ^(٤) كلهم عن سعيد المقبري عن أبي هريرة.

ورواه عمار بن غزيرة واختلف عليه.

فرواه إسماعيل بن جعفر ^(٥) عن عمار بن غزيرة عن سعيد المقبري عن أبي هريرة.

وخالفه عبد العزيز بن عمران ^(٦) فرواه عن عمار بن غزيرة عن سعيد المقبري عن أبيه عن

أبي هريرة.

وكذلك رواه محمد بن اسحق واختلف عليه.

فرواه يونس بن بكير ^(٧) عن ابن اسحق عن سعيد المقبري عن أبي هريرة.

وخالفه من رواه ^(٨) عنه عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة.

(١) عبد الرزاق/ المصنف ٩/٦، وأبو عوانة/ المسند ٢٥٧/٤، وأحمد/ المسند ٣٠٤/٢، ابن حبان/ الصحيح/

الطهارة/ باب غسل الكافر ٤١/٤ والبيهقي/ السنن ١٧١/١ وأحمد/ المسند ٣٠٤/٢.

(٢) المراجع السابقة ما عدا المسند للإمام أحمد.

(٣) أبو عوانة/ المسند ٢٥٧/٤ ومسلم/ الصحيح/ الجهاد/ باب ربط الأسير وحبسه وجواز المن عليه ١٣٨٦/٣

والبيهقي/ السنن ٣١٩/٦ وأبو عوانة/ المسند ٢٥٧/٤.

(٤) أبو عوانة/ المسند ٢٥٧/٤ وأحمد/ المسند ٤٥٢/٢ والبخاري/ الجامع الصحيح/ كتاب الصلاة، باب

الاعتسال إذا أسلم وربط الأسير أيضاً في المسجد وكان شريح يأمر الغريم أن يحبس إلى سارية المسجد ص

٨٠. وباب دخول المشرك المسجد ص ٨١ وأخرجه في كتاب الخصومات، باب التوثق ممن تخشى معرفته

وقيد ابن عباس عكرمة على تعليم القرآن والسنن والفرائض ص ٣٩٢/٣٨٩ وأخرجه في كتاب المغازي/ باب

وفد بني حنيفة وحديث ثمامة بن أثال ص ٧٤١.

ومسلم/ الصحيح ١٣٨٦/٣ وأبو داود/ السنن/ الجهاد، باب في الأسير يوثق ٥٧/٣ والنسائي/ السنن الكبرى/

الطهارة/ باب غسل الكافر إذا أسلم ١٠٧/١ وابن خزيمة/ الصحيح/ كتاب الطهارة، باب الأمر بالاعتسال إذا

أسلم الكافر ١٢٥/١ والبيهقي/ السنن ١٧١/١، ٤٤٤/٢، ٨٨/٩.

(٥) الدارقطني / العلل ١٦١/٨.

(٦) الدارقطني / العلل ١٦١/٨.

(٧) البيهقي/ السنن ٣١٩/٦.

(٨) الدارقطني/ العلل ١٦١/٨.

ووافق عبد العزيز وغيره سفيان الثوري ^(١) فرواه عن رجل عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة.

قلت: أصحاب سعيد المقبري روه عنه بدون ذكر الزيادة ووافقهم عُمارة بن غَزِيَّة من طريق إسماعيل بن جعفر، وابن اسحق من طريق يونس بن بكير.

وخالفهم عبد العزيز بن عمران عن عُمارة ومَنْ رواه عن ابن اسحق. فرووه بذكر الزيادة ومَنْ رواه عن ابن اسحق بذكر الزيادة لم أقف عليهم. وهذه الزيادة وهم لأن عبد العزيز وغيره خالفوا أصحاب سعيد المقبري الإثبات الثقات. فالليث مثلاً موصوف بأنه أتقن الناس لحديث سعيد المقبري ^(٢) فرواية الليث في سعيد مقدمة على رواية غيره كما أنه ثبت سماع سعيد المقبري من أبي هريرة ^(٣). ويقول الدارقطني "والصواب عن سعيد عن أبي هريرة" ^(٤) فالملاحظ مما سبق أن هذه الأمور كلها تدعم كون هذه الزيادة وهم وخطأ، ومما يدعم هذا أيضاً أن راوي الزيادة هو عبد العزيز بن عمران، قال البخاري عنه "منكر الحديث" ^(٥) وقال أبو حاتم "ما كتبت عنه شيئاً" وقال مرة "ضعيف الحديث، منكر الحديث جداً متروك الحديث" ^(٦) وقال ابن معين "ليس بثقة" وقال النسائي متروك ^(٧) وامتنع أبو زرعة من رواية حديثه وترك الرواية عنه ^(٨) وقال عمر بن شبة كان كثير الغلط في حديثه ^(٩).

(١) أبو يعلى/المسند ٤٢٤/١١.

(٢) ابن حجر/فتح الباري ١٠٩/٨.

(٣) أخرجه البخاري في الجامع ص ٧٤١.

(٤) الدارقطني/العلل ١٦١/٨.

(٥) البخاري/التاريخ الكبير ٢٩/٦.

(٦) ابن أبي حاتم/الجرح والتعديل ٣٩٠/٥ ونكره ابن حبان في المجروحين ١٣٩/٢.

(٧) المعقيلي/الضعفاء ١٢/٣ وابن عدي/الكامل في الضعفاء ٢٨٥/٥، الذهبي/المغني في الضعفاء ٣٩٩/٢، ميزان

الاعتدال/٣٦٩/٤ وابن حجر/لسان الميزان ٢٨٩/٧.

(٨) ابن حجر/تهذيب التهذيب ٣١٢/٦.

(٩) المزني/تهذيب الكمال ١٧٨/١٨، وابن حجر/تقريب التهذيب ٣٥٨/١، وتهذيب التهذيب ٣١٢/٦.

فالملاحظ أن جميع العلماء أجمعوا على تضعيفه فمخالفته للرواة لأنه ضعيف فكل هذه الأمور تؤيد أن رواية عبد العزيز وغيره ممن رواه عن ابن اسحق خطأ وضعيفة فعليه هذه الزيادة من المزيد في متصل الأسانيد.

قال ابن حجر "حديث أبي هريرة في قصة ثمامة، وقد صرح فيه بسماع سعيد المقبري له من أبي هريرة. وأخرجه ابن اسحق عن سعيد فقال: "عن أبيه عن أبي هريرة" وهو من المزيد في متصل الأسانيد، فإن الليث موصوف بأنه أتقن الناس لحديث سعيد المقبري" ^(١). والله أعلم.

^(١) ابن حجر/ فتح الباري ١٠٩/٨. قال ابن حجر: "وهو من المزيد في متصل الأسانيد ويحتمل أن يكون سعيد سمعه من أبي هريرة، وكان أبوه قد حدثه به قبل، أو ثبته في شيء منه فحدث به على الوجهين" لكن هذا الاحتمال غير وارد لأنه ثبت خطأ الزيادة. وقد تقدم في الشرح.

الحديث السادس عشر

روى الإمام مسلم في صحيحه قال حدثنا أبو كامل فضيل بن حصين الجحدري حدثنا بشر يعني: ابن مفضل حدثنا عمارة بن غزيرة عن الربيع بن سبرة:

((أن أباه غزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فتح مكة قال: فأقمنا بها خمس عشرة - ثلاثين بين ليلة ويوم - فأذن لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في متعة النساء فخرجت أنا ورجل من قومي ولي عليه فضل في الجمال وهو قريب من الدمامة ^(١)، مع كل واحد منّا برد. فبردي خلق ^(٢) وأما برد ابن عمي فبرد جديد، غض، حتى إذا كنا بأسفل مكة، أو بأعلىها فتلفتنا فتاة مثل البكرة ^(٣) العظنطة ^(٤)، فقلنا هل لك أن يستمتع منك أحدنا؟ قالت: وماذا تبذلان؟ فنشر كل واحد منا برده، فجعلت تنظر إلى الرجلين ويراها صاحبي تنظر إلى عطفها فقال: إن برد هذا خلق وبردي جديد غض، فنقول: برد هذا لا بأس به، ثلاث موار أو مرتين ثم استمتع منها، فلم أخرج حتى حرما رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية "إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من كان عنده شيء من هذه النساء التي يتمتع، فلْيُخَلَّ سَبِيلُهَا".

(١) القبح في الصورة، النووي/ المنهاج ١٨٦/٩.

(٢) قريب من البالي، المرجع السابق.

(٣) الشابة القوية، المرجع السابق.

(٤) الطويلة الحسنه القوام، المرجع السابق.

وخالفهم جرير بن حازم ^(١) فرواه عن الزهري عن عمر بن عبد العزيز عن الربيع بن سبرة عن سيرة بن مَعْبُذ.

فجرير بن حازم خالف أصحاب الزهري الثقات حيث أدخل بين الزهري والربيع بن سبرة عمر بن عبد العزيز وهذه الزيادة خطأ لأنه ثبت سماع الزهري من الربيع بن سبرة ^(٢). ثم قال البخاري "هذا حديث خطأ والصحيح عن الزهري عن الربيع بن سبرة عن أبيه ليس فيه عمر بن عبد العزيز وإنما أتى هذا الخطأ من جرير بن حازم" ^(٣).

وقال البيهقي "ورواية الجماعة عن الزهري أولى" ^(٤).

ويقول الأستاذ نور الدين عتر "ولعل سبب الخطأ ما ورد أن الزهري سمع الحديث من الربيع عند عمر بن عبد العزيز عن الربيع" ^(٥) فظن جرير أن الزهري سمعه من عمر بن عبد العزيز فأدخله بين الزهري والربيع.

وجرير بن حازم يقول فيه الإمام أحمد "كثير الغلط حدث بالوهم" ^(٦) ويقول ابن حبان "كان يخطئ لأن أكثر ما كان يحدث به من حفظه" ^(٧) ويقول الساجي "صدوق حدث بأحاديث وهم فيها" ^(٨) فلعل هذا الحديث من أوهامه.

فعليه هذا الحديث من المزيد في متصل الأسانيد، يقول محقق كتاب العلل للترمذي مصطفى ديب البغا "وهذا مثال على المزيد في متصل الأسانيد" ^(٩)، والله أعلم.

(١) الترمذي/العلل/ ١/ ٤٤٠.

(٢) أخرجه مسلم/الجامع الصحيح ١٠٢٣/٢.

(٣) الترمذي/العلل ١/ ٤٤٠.

(٤) البيهقي/السنن ٧/ ٢٠٤.

(٥) نور الدين عتر/منهج النقد ص ٣٦٤.

(٦) ابن حجر/تهذيب التهذيب ٢/ ٦٠.

(٧) ابن حبان/الثقات ٦/ ١٤٤.

(٨) ابن حجر/تهذيب التهذيب ٢/ ٦٠.

(٩) الترمذي/العلل ١/ ٤٤٠.

المبحث الثاني

مَا تَبَيَّنَ أَنَّ مِنْ الْمَزِيدِ وَلَمْ يُصِرَّ الْعُلَمَاءُ بِذَلِكَ

المبحث الثاني: ما ثبت أنه من المزيد في متصل الأسانيد ولم يصرح العلماء بذلك

لقد وجدتُ بعد الدراسة والاستقراء أن هناك مجموعة من الأحاديث تحققت فيها قاعدة المزيد في متصل الأسانيد ولم أجد العلماء قد نبهوا عليها، أجدُ من الضروري خدمةً للعلم وطلابه بيانها وحكمي عليها بذلك إنما هو من وجهة نظري أرجو أن أكون قد أصبتُ في ذلك وبالله التوفيق، وهذه هي الأحاديث.

الحديث الأول

روى الإمام مسلم في صحيحه قال حدثنا محمد بن عبد الله بن نُمير حدثني أبي حدثنا زكرياء عن عامر قال أخبرني عروة بن المغيرة عن أبيه قال:

كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة في مسير فقال لي: ((أمعك ماء؟)) قلت: نعم، فنزل عن راحلته فمشى حتى تَوَارَى في سَوَادِ اللَّيْلِ، ثم جاء فَأَفْرَغْتُ عليه من الإداوة فغسل وجهه وعليه جُبَّة من صوف، فلم يَسْتَطِعْ أن يُخْرِجَ ذِرَاعِيهَ منها، حتى أَخْرَجَهُمَا مِنْ أَسْفَلِ الْجُبَّةِ، فغسل ذِرَاعِيهَ ومسح براسه ثم أَهْوَيْتُ لَأَنْزِعَ خَفَّيْهِ فَقَالَ: ((دَعُهُمَا فَإِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ)) ومسح عليهما.

راوه عبد الله بن عون ^(١) وخصين بن عبد الله بن عبد الرحمن ^(٢) ومُجَالِذُ بْنُ سَعِيدٍ ^(٣) والقاسم

(١) أحمد /المسند ٢٥١/٤

(٢) ابن خزيمة /الصحيح ٩٦/٩٥/١ والبيهقي /السنن ١٩٧/١

(٣) الطبراني /المعجم الكبير ٣٧٣/٢٠

بن الوليد^(١) واسماعيل بن ابي خالد^(٢) وزكريا بن ابي زائدة^(٣) وبكير بن عامر^(٤) وداود بن يزيد الاودي^(٥) وسليم مولى الشعبي^(٦) ويونس بن ابي اسحق^(٧) كلهم عن الشعبي عن عروة بن المغيرة عن المغيرة بن شعبة.

وخالفهم حماد بن أبي سليمان^(٨) فرواه عن الشعبي عن ابراهيم بن ابي موسى عن عروة بن المغيرة عن المغيرة عن المغيرة بن شعبة .

قلت حماد بن ابي سليمان خالف أصحاب الشعبي الثقات حيث زاد ابراهيم بن ابي موسى بين الشعبي وعروة وهذه الزيادة خطأ. يقول ابو زرعة "وهم فيه حماد"^(٩) وقال ابو محمد "قلت يعني انهم رووا الحديث عن الشعبي عن عروة بن المغيرة عن المغيرة وليس لا ابراهيم بن ابي موسى ههنا معنى"^(١٠).

وقال الدارقطني: "وأحسنها إسنادا حديث الشعبي عن عروة عن أبيه"^(١١) فهو لاء مرطوا على أن زيادة ابراهيم بين الشعبي وعروة خطأ والشعبي ثبت سماعه الحديث من عروة كون الإمام مسلم أخرج الحديث، فعليه هذه الزيادة من المزيد في متصل الأسانيد. وحماد بن أبي سليمان.

(١) المرجع السابق

(٢) الطبراني / المعجم الكبير ٣٧٣/٢٠ والبيهقي / السنن ١٩٧/١

(٣) ابوعوانه / المسند ١٦٦/١ والحميدي / المسند ٣٣٥/٢ واحمد / المسند ٢٥٥/٤، والدرامي / السنن ١٩٤/١ مسلم / الجامع الصحيح، كتاب الطهارة باب المسح على الخفين ١٦٢/٣، النووي / شرح مسلم، ابن خزيمة / الصحيح ٩٦/١، ابن حبان / الصحيح ١٥٥/٤، والطبراني / المعجم الكبير ٣٧١/٢٠

(٤) الطبراني / المعجم الكبير ٣٧٤/٢٠

(٥) المرجع السابق

(٦) المرجع السابق

(٧) الترمذي / السنن ٢٣٩/٤ والطبراني / المعجم الكبير ٣٧٤/٢٠

(٨) ابن ابي حاتم / العلل ٦١/١

(٩) ابن ابي حاتم / العلل ٦١/١

(١٠) المرجع السابق

(١١) الدارقطني / العلل ١٠٠/٧

قال ابن سعد "ضعيف"^(١) وقال ابن حاتم "صدوق لا يحتج بحديثه وهو مستقيم في الفقه وإذا جلاء الآثار شوش"^(٢) وقال ابن عدى "له غرائب وهو متمسك لا بأس به"^(٣) وقال ابن حجر "صدوق له أوهام"^(٤) فلعل هذا الحديث من غرائبه و أوهامه.

فهذا المثال تحققت فيه قاعدة المزيد وهي خطأ الزيادة وثبوت سماع الشعبي من عروة، فعليه هذا الحديث مثلاً على المزيد في متصل الأسانيد، والله أعلم.

(١) ابن سعد / الطبقات

(٢) ابن أبي حاتم / الجرح والتعديل ١٤٦/٣

(٣) ابن عدى / الكامل في الضعفاء ٢/٢٦٦، وانظر /المزي /تهذيب الكمال ٧/٢٦٩ والذهبي الميزان

٢/٣٦٤ وسير اعلام النبلاء ٥/٢٣١ وابن حجر /تهذيب التهذيب ١/١٠٧

(٤) تقريب التهذيب ١/٢٣٩

الحديث الثاني

روى الإمام أحمد في مسنده قال حدثنا محمد بن فضيل وأساط قالوا حدثنا مطرّف بن طرّيف عن أبي الجهم عن الرضراض عن عبد الله بن مسعود قال:

«كنتُ أسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة، فيرد عليّ، فلما كان ذات يوم سلمت عليه فلم يردّ عليّ، فوجدت في نفسي، فلما فرغ قلت: يا رسول الله إني إذا كنتُ سلمتُ عليك في الصلاة رددت عليّ، قال. فقال: ((إن الله عزّ وجلّ يحدث ما يشاء)).

رواه محمد بن فضيل^(١) وأساط بن محمد^(٢) وزهير بن حرب^(٣) وعَبْنَرُ بن القاسم^(٤) ومحمد بن ميمون السُّكْرِي^(٥) وجَرِير بن عبد الحميد^(٦) كلهم عن مطرّف بن طرّيف الحارثي. عن سليمان بن الجهم عن الرضراض بن أسعد عن عبد الله بن مسعود.

وخالفهم يحيى بن المهلب (أبو كُذَيْبَة)^(٧) فرواه عن مطرّف عن أبي الجهم (سليمان بن الجهم) عن الرضراض بن أسعد عن قيس بن ثعلبة عن عبد الله بن مسعود.

قلت: يحيى بن المهلب خالف غيره من أصحاب مطرّف الثقات حيث أدخل قيس بن ثعلبة بين الرضراض بن أسعد وعبد الله بن مسعود. ورواية الرضراض عن عبد الله بن مسعود

(١) أحمد/المسند ٤٠٩/١.

(٢) أحمد/المسند ٤١٥/١.

(٣) أبو يعلى/المسند ١١٩/٩.

(٤) الطبراني/المعجم الكبير ١١١/١٥.

(٥) الدراقطني/العلل ٢٣٦/٥ سؤال ٨٤٤.

(٦) الدراقطني/العلل ٢٣٥/٥.

(٧) الدراقطني/العلل ٢٣٦/٥.

متصلة. لان ابن المديني يقول "كنت احسبه متصلاً حتى رأيت أبا كُذَيْنَةَ رَوَاهُ عَنْ مُطْرِفٍ فَادْخُلْ بَيْنَ ابْنِ مَسْعُودٍ رَجُلًا يُقَالُ لَهُ ابْنُ ثَعْلَبَةَ" ^(١).

فعبارة ابن المديني "كنت احسبه متصلاً" فيها دلالة على ان الحديث متصل لانه بعد ان رأى رواية ابو كُذَيْنَةَ حكم عليها بعدم الاتصال . وروايه ابو كُذَيْنَةَ يقول فيها الدارقطني "وهذا القول وهم من ابي كُذَيْنَةَ والصحيح قول من قال عن الرضراض عن ابن مسعود" ^(٢) فعليه تكون رواية ابو كُذَيْنَةَ وهم ورواية أصحاب مُطْرِفٍ دون الزيادة متصلة وسبب الخطأ في رواية ابو كُذَيْنَةَ وضحته رواية ابو حمزة السُّكْرِي: محمد بن ميمون "فقال عن ابي الجهم عن الرضراض رجل من بني قيس بن ثَعْلَبَةَ عن ابن مسعود" ^(٣) فظن ابو كُذَيْنَةَ، انه قال عن الرضراض عن قيس عن ابن مسعود. ومما يدعم خطأ هذه الرواية أيضاً أن قيس بن ثَعْلَبَةَ يقول عنه ابن المديني "غير معروف" ^(٤) فعليه زيادة قيس بن ثَعْلَبَةَ خطأ من ابي كُذَيْنَةَ وهي من المزيد في متصل الأسانيد، والله أعلم.

(١) الدارقطني /العلل ٥/ص ٢٣٦

(٢) المرجع السابق

(٣) المرجع السابق

(٤) المرجع السابق

الحديث الثالث

روى الإمام البخاري في صحيحه قال حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن عباد بن تميم

((عن عمه أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم مُسْتَلْقِيّاً في المسجد واضعاً إحدى رجليه على الأخرى)).

رواه مالك بن انس ^(١) ومعمّر بن راشد ^(٢) وسفيان بن عيينه ^(٣) وإبراهيم ابن سعد ^(٤) ويونس بن يزيد ^(٥) كلهم عن الزهري عن عباد بن تميم عن عبد الله بن يزيد بن عاصم عم عباد بن تميم.

وخالفهم عبد العزيز المأجشون ^(٦) فرواه عن الزهري عن محمود بن لبيد عن عباد ابن تميم عن عمه عبد الله بن زيد بن عاصم.

قلت: خالف عبد العزيز المأجشون اصحاب الزهري الحفاظ الثقات. حيث زاد محمود بن لبيد بين الزهري وعباد من تميم. وهذه الزيادة خطأ.

(١) البخاري/الجامع الصحيح/كتاب الصلاة/باب الاستلقاء في المسجد ومد الرجل ص ٨٢، مسلم/الصحيح. كتاب اللباس والزينة. باب في اباحة الاستلقاء ووضع إحدى الرجلين على الأخرى ١٦٦٢/٣، ابو داود/السنن/كتاب الاداب/باب في الرجل يضع إحدى رجليه على الأخرى ٢٦٧/٤، النسائي/السنن الكبرى/المساجد/باب الاستلقاء في المسجد ١٦٦٢/١، ابن حبان/الصحيح كتاب الزينة والتطيب باب اداب النوم ٣٦٢/١٢.

(٢) عبد الرزاق/المصنف ١٦٧/١١ ومسلم/الصحيح ١٦٦٢/٣

(٣) أبو عوانة/المسنَد ٢٦٩/٥ والخميدي/المسنَد ٢٠١/١ والدارمي/السنن/كتاب الاستئذان باب وضع إحدى الرجلين على الأخرى ٣٦٧/٢ ومسلم/الصحيح ١٦٦٢/٣

والترمذي/السنن/كتاب الاداب/باب وضع إحدى الرجلين على الأخرى ٩٥/٥ والبيهقي/السنن ٢٢٤/٢، ٢٦٩/٥

(٤) البخاري/الجامع الصحيح ص ٨٢

(٥) مسلم/الصحيح ١٦٦٢/٣

(٦) ابن أبي حاتم/العلل ٢٦٧/٢

قال ابو حاتم "خالف عبد العزيز المَاجِشُون أصحاب الزهري في ذلك ادخل بين الزهري وعَبَاد محمود بن لُبَيْد ولم يدخله احد من الحفاظ" (١)

والزهري ثبت سماعه من عَبَاد بن تَمِيم . فعليه تكون هذه الزيادة وهم وخطا (٢).

وعبد العزيز المَاجِشُون هو عبد العزيز بن عبدالله بن ابي سلمة. المَاجِشُون (٣) . وثقة ابو زرعه (٤) وابو حاتم (٥) والنسائي (٦) وابن سعد (٧) وذكره ابن حبان (٨) في الثقات .

وقال عنه ابن خَرَّاش (٩) صدوق . لكن توثيق العلماء له لا يعني صحة الرواية .

فالقرائن تدل على ان زيادة محمود بن لُبَيْد بين الزهري وعَبَاد وهم. فعليه تكون هذه الزيادة من قبيل المزيد في متصل الأسانيد، والله أعلم.

(١) ابن ابي حاتم / العمل / ٢٦٧/٢

(٢) البخاري اخرجه في الصحيح ص ٨٢ وورده في رواية الدارمي قال سمعت الزهري يحدث عن عَبَاد ابن تَمِيم. فهنا ورد التصريح بسماع الزهري من عَبَاد بن تَمِيم

(٣) ابن حجر / تقريب التهذيب ٦٠٥/٢

(٤) ابن حجر / تهذيب التهذيب ٢١٤/٥

(٥) ابن ابي حاتم / الحرج والتعديل ٣٨٦/٥

(٦) المزي / تهذيب الكمال ١٥٢/١٨ وابن حجر / تهذيب التهذيب ٢١٤/٥

(٧) ابن سعد / الطبقات ٢٣٤/٧ الخطيب البغدادي / تاريخ بغداد ٤٣٦/١٠

(٨) ابن حبان / الثقات ١١٠/٧

(٩) البخاري / التاريخ الكبير ١٢/٦ وابن حجر / تهذيب ٢١٤/٥ والذهبي / الكاشف ٦٥٦/١

الحديث الرابع

روى الإمام مسلم في صحيحه قال حدثنا محمد بن بكر الريان وعون بن سلام قالوا حدثنا محمد بن طلحة وحدثنا محمد بن المثنى حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا سفيان (ح) وحدثنا محمد بن المثنى حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة كلهم عن زبيد عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود قال، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

((سَيَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ وَقِتَالُهُ كُفْرٌ))

رواه وكيع بن الجراح^(١) وعبد الرحمن بن مهدي^(٢) ومحمد بن يوسف الفريابي^(٣) كلهم عن سفيان الثوري عن زبيد بن الحارث عن شقيق بن سلمة الأسدي عن عبد الله بن مسعود .
وخالفهم اسحق الأزرق^(٤) فرواه عن سفيان عن زيد بن الحارث عن شقيق بن سلمة عن مسروق عن عبد الله بن مسعود .

قلت : اسحق الأزرق خالف غيره من أصحاب سفيان الثوري الحفاظ الثقات . حيث ادخل بين شقيق بن سلمة وعبد الله بن مسعود مسروقا .

يقول ابن أبي حاتم قال ابي : لا اعلم احداً ادخل بين شقيق وعبد الله مسروقا غير اسحق الأزرق^(٥) وهذه الزيادة خطأ من اسحق الأزرق لأنه خالف أصحاب سفيان الاثبات فهم في

(١) الترمذي / السنن كتاب البر والصلة وباب ٢٥ / ٣٥٣/٤

النسائي / السنن الكبرى / كتاب تحريم ادم / باب قتال المسلم ١٢٢/٧

(٢) احمد / المسند ٤٤٣/١ / مسلم / الصحيح / كتاب الإيمان / باب بيان قول النبي صلى الله عليه وسلم مسباب

المسلم فُسُوقٌ وَقِتَالُهُ كُفْرٌ ٥٩/١٠

(٣) ابو عوانة / المسند ٣٣/١

(٤) الطبراني / المعجم ١٥٧/١٠ واسحق الأزرق هو اسحق بن يوسف بن مرداس المخزومي / ابن حجر /

تقريب التهذيب ٨٧/١ .

(٥) ابن أبي حاتم / المعجم ٢٥٩/٥

سفيان أثبت من اسحق فروايتهم مقدمة على رواية اسحق . كما انه ثبت سماع شقيق من عبد الله بن مسعود بدون الزيادة ^(١) . كما ان الدارقطني يقول "والصحيح قول من لم يذكر فيه مسروقاً" ^(٢) .

واسحق الأزرق، وثقة البزار وابن معين والعجلي ^(٣) وابو حاتم ^(٤) قال صحيح الحديث لابس به صدوق "وذكره ابن حبان في الثقات" ^(٥) وقال ابن سعد ^(٦) ثقة ربما غلط " ولعل هذا الحديث من اغلاطه . فعليه تكون هذه الزيادة وهم وهي من قبيل المزيد في متصل الاسانيد، والله أعلم .

(١) البخاري / الجامع الصحيح . كتاب الاداب . باب ما ينهى من المنياب واللعن ص ١٠٥٥ .

صرح فيها بسماع ابو وائل من ابن مسعود حيث قال "عن منصور قال سمعت ابا وائل يحدث عن عبدالله "

(٢) الدارقطني / العلل ٢٥٩/٥

(٣) ابن حجر / تهذيب التهذيب ٢٢٦/١ والذهبي / سير الاعلام النبلاء ١٧٣/٩

(٤) ابن أبي حاتم / الجرح والتعديل ٢٣٨/٢

(٥) ابن حبان / الثقات ٥٢/٦ .

(٦) ابن حجر / تهذيب التهذيب ٢٢٦/١ .

وأبو معاوية هو محمد بن خازم، وثقه العجلي^(١) والنسائي^(٢) وابن سعد^(٣) ويعقوب بن أبي شيبة^(٤). وذكره ابن حبان في الثقات. وقال كان حافظاً متقناً ولكنه كان مرجئاً^(٥) هذه أقوال العلماء الذين وثقوه. لكن ابن خراش يقول. صدوق وهو في الأعمش ثقة وفي غيره فيه اضطراب^(٦) وعندما سئل أبو داود عن حديث أبي معاوية عن هشام بن عروة قال "فيها أحاديث مضطربة يرفع منها أحاديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم"^(٧) وقال ابن حجر "ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش وقد يهم في حديث غيره"^(٨) وقد وهم في هذا الحديث. يقول البخاري وروايته لهذا الحديث عن هشام ابن عبد الرحمن بن سعد من أوهامه "وقال الصحيح ما روى عبّده ووَكيع وأبو معاوية، خطأ في هذا الحديث إذ زاد عن عبد الرحمن بن سعد"^(٩) ويقول علي بن المديني "والصواب رواية الجماعة عن هشام عن عمرو"^(١٠) وقال ابن أبي حاتم "والحديث حديث وكيع وعبدة" فالملاحظ من أقوال العلماء. أنهم على أن رواية أبو معاوية وهم وإن الصواب هو رواية الجماعة عن هشام فعليه تكون رواية أبو معاوية من المزيد في متصل الأسانيد لأن ترجيح العلماء لرواية وكيع وعبّده يعني ثبوت سماع هشام بن عمرو من خزيمة بدون الواسطة، والله أعلم.

(١) العجلي / معرفة الثقات ٢٣٦/٢

(٢) ابن حجر / تهذيب التهذيب ١٢٠/٩

(٣) ابن سعد / الطبقات ٣٩٢/٦

(٤) ابن حجر / تهذيب التهذيب ١٢٠/٩

(٥) ابن سعد / الطبقات ٣٩٢/٦

(٦) ابن حجر / تهذيب التهذيب ١٢٠/٩

(٧) المرجع السابق

(٨) ابن حجر / تقريب التهذيب ٤٧٥/١

(٩) الترمذي / العلل ٩٧/١

(١٠) البيهقي / السنن ١٠٦/١، لعل المديني ذكره في كتابه "المسند"، لأنه لم يذكره في العلل.

الحديث السادس

روى الإمام مسلم في صحيحه قال حدثنا يحيى بن أيوب وقتيبة بن سعيد وعلي بن حجر قالوا حدثنا إسماعيل بن جعفر أخبرني ربيعة عن محمد بن يحيى بن حبان عن أبي محسير أنه قال:

دخلت أنا وأبو صيرمة عن أبي سعيد الخدري فسأله أبو صيرمة فقال يا أبا سعيد هل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر العزل؟ فقال: نعم. غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم غزوة بلمصنطليق فسبينا كرائم العرب فطالت علينا الغزوة ورغينا في الفداء فأردنا أن نستمع ونعزل فقلنا نفعل ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا لا نسأله فسالنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: ((لا عليكم أن لا تفعلوا ما كتب الله عز وجل خلق نسمة هي كائنة إلى يوم القيامة إلا ستكون)).

رواه مجالد بن سعيد^(١) وعلي بن أبي طلحة^(٢) ويونس بن عمرو^(٣) كلهم عن أبي الوداك* جبر بن نوف عن أبي سعيد الخدري .

ورواه أبو اسحق السبيعي "جبر بن نوف" واختلف عليه .

رواه سفيان الثوري^(٤) وعمر بن عبيد^(٥) ومطرف بن طريف^(٦) وشعبة بن الحجاج^(٧) كلهم عن أبي اسحق السبيعي عن أبي الوداك عن أبي سعيد الخدري.

(١) الحميدي / المسند ٢/ ٣٣٠ وأحمد / المسند ٢٦/٣

(٢) أبو عوانة / المسند ٣/ ٩٨ / مسلم / الصحيح كتاب النكاح / باب حكم العزل ٢/ ١٦١١ ، والبيهقي / المنن ٧/ ٢٢٩

(٣) أحمد / المسند ٢/ ٤٧/ ٤٩

(٤) أحمد / المسند ٣/ ٤٩ وأبو يعلى / المسند ٢/ ٣٨٤

(٥) أحمد / المسند ٣/ ٥٩/ ٩٣

(٦) أبو عوانة / المسند ٣/ ٩٨

(٧) والطائسي / المسند ص ٢٨٨ وابن حبان / الصحيح / النكاح / باب حكم العزل ٩/ ٥٠٢

وخالفهم من رواه^(١) عن أبي اسحق السبيعي عن رجل عن أبي الوداك عن أبي سعيد الخدري.
قلت: من رواه عن أبي اسحق السبيعي عن رجل عن أبي الوداك خالف أصحاب أبي اسحق
السبيعي الثقات الإثبات فيه. فسفيان الثوري مثلاً أثبت الناس فيه^(٢). وروايته عن أبي اسحق
مقدمة على غيره. فزيادة رجل مبهم في الإسناد خطأ ممن زاده. كما أنه ثبت سماع أبو اسحق
السبيعي من أبي الوداك^(٣). فزيادة الرجل المبهم^(٤) بين أبي اسحق السبيعي وأبي الوداك من
المزيد في متصل الاسانيد، والله أعلم.

(١) الترمذي / العلل / ١ / ٤٤٧

(٢) المزني / تهذيب الكمال ١٠٢ / ٢٢

(٣) الإمام مسلم أخرجه في الصحيح ١٠٦١ / ٢ وفي رواية الطيالسي قال عن أبي اسحق قال سمعت أبا الوداك. ص ٢٨٨، وأخذت بظاهر الإسناد لعدم وجود أي نص للعلماء ثبت سماع أبو الوداك من أبي اسحق.

(٤) لم أقف على اسم هذا الرجل ولم أقف على من زاده.

الحديث السابع

روى الإمام البخاري في صحيحه قال حدثنا علي بن عبد الله قال أخبرنا يحيى بن سعيد قال حدثنا ابن أبي عروبة قال حدثنا قتادة أن أنس بن مالك حدثهم قال النبي صلى الله عليه وسلم: ((ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في صلاتهم؟ فاشتد قوله في ذلك حتى قال: لينتهن عن ذلك أو لتخطفن أبصارهم)).

رواه محمد بن إبراهيم^(١) ويحيى بن سعيد القطان^(٢) وعبد الأعلى بن عبد الأعلى^(٣) ومحمد بن بشر^(٤) وخالد بن الحارث^(٥) ويزيد بن زريع^(٦) ومحمد بن عبد الله الأنصاري^(٧) ومحمد بن جعفر^(٨) ومُسَدَّد بن مُسَرَّهَد^(٩) كلهم عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس^(١٠).

وخالفهم مَنْ رَواه عن سعيد بن أبي عروبة عن رجل عن قتادة عن أنس^(١١).

(١) أبو يعلى/ المسند ٤٤٩/٥ وأحمد/ المسند ١٠٩/٣.

(٢) أحمد/ المسند ١١٢/٣/١١٥/١١٦، البخاري/ الجامع الصحيح/ كتاب الأذان-باب رفع البصر إلى السماء في الصلاة ص ١٢٢. النعماني/ السنن الكبرى، كتاب صفة الصلاة، باب النهي عن رفع البصر إلى السماء في الصلاة ٣٥٦/١ وأبو يعلى/ المسند ٣٣٨/٥ والبيهقي/ السنن ٢٨٢/٢.

(٣) ابن ماجه/ السنن/ كتاب إقامة الصلاة، باب الخشوع في الصلاة. ٣٣٢/١ وأبو يعلى/ المسند ٤٤٩/٥.

(٤) أحمد/ المسند ١٤٠/٣ والدارمي/ السنن كتاب الصلاة، باب كراهية رفع البصر إلى السماء في الصلاة ٢٩٨/١ وأبو يعلى/ المسند ٢٩٨/٥.

(٥) البيهقي/ السنن ٢٨٢/٢.

(٦) ابن خزيمة/ الصحيح/ كتاب الصلاة/ باب التغليب في النظر إلى السماء في الصلاة ٢٤٢/١.

(٧) ابن حبان/ الصحيح/ كتاب الصلاة/ باب ما يكره للمصلي وما لا يكره ٦١/٦.

(٨) ابن خزيمة/ الصحيح ٢٤٢/١.

(٩) أحمد/ المسند ١٠٩/٣.

(١٠) أبو داود/ السنن/ كتاب الصلاة/ باب النظر في الصلاة ٢٤٠/١.

(١١) عزاء ابن حجر لابن عدي في الكامل لكن لم أجده/ فتح الباري ٣٠٣/٢.

قلت: مَنْ رَوَاهُ عَنْ سَعِيدٍ بِذِكْرِ الزِّيَادَةِ خَالَفَ أَصْحَابَ سَعِيدٍ. فَقَدْ زَادَ رَجُلًا مَبْهُمًا فِي الْإِسْنَادِ
لَمْ يَذْكُرْهُ غَيْرُهُ وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ سَمِعَ قَتَادَةَ ^(١) لِذَلِكَ زِيَادَةُ الرَّجُلِ فِي الْإِسْنَادِ وَهُمْ، كَوْنُهُ
أَيْضًا خَالَفَ أَثْبَتَ أَصْحَابَ سَعِيدٍ وَهُوَ عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى ^(٢)، فَعَلَيْهِ تَكُونُ هَذِهِ الرِّوَايَةُ
الَّتِي فِيهَا الزِّيَادَةُ مِنَ الْمَزِيدِ فِي مُتَّصِلِ الْأَسَانِيدِ لِأَنَّهُ خَالَفَ أَصْحَابَ سَعِيدِ الثَّقَاتِ وَخَالَفَ أَثْبَتَ
النَّاسِ فِيهِ كَمَا أَنَّهُ ثَبَتَ سَمَاعَ قَتَادَةَ مِنْ سَعِيدٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

هذه الدراسة للأحاديث بناءً على ما توصلتُ إليه من أن المزيد علة.

(١) أخرجه البخاري/ الجامع ص ١٢٢ وصرح يحيى بسماع سعيد من قَتَادَةَ.

(٢) ابن حجر/ فتح الباري ج ٢ ص ٣٠٣ راجع ترجمته/ ابن حجر/ تهذيب التهذيب ٤٦٥/٢.

الفصل الثالث

مَا لَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُ مِنَ الْمَزِيدِ فِي مُتَّصِلِ الْأَسَانِيدِ

الفصل الثالث: ما لم يثبت أنه من المزيد في متصل الأسانيد

لقد وجدتُ بعد الدراسة والاستقراء أن هناك مجموعة من الأحاديث قيلَ أنها من المزيد في متصل الأسانيد لكن بعد الدراسة توصلت إلى أنها ليست من المزيد وذلك من وجهة نظري، أرجو أن أكون قد أصبتُ في ذلك، وهي كما يلي:

الحديث الأول

روى الإمام البخاري في صحيحه قال حدثنا علي بن عيَّاش حدثنا حريز قال حدثني عبد الواحد بن عبد الله النصري، قال سمعتُ وأبلة بن الأسقع يقول، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

((إِنَّ مَنْ أَعْظَمَ الْفِرْيَ أَنْ يُدْعَى الرَّجُلُ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، أَوْ يُرَى عَيْنُهُ مَا لَمْ تَرَ، أَوْ يَقُولَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا لَمْ يَقُلْ))

رواه حريز بن عثمان^(١) ومحمد بن الوليد الزبيدي^(٢) وسليمان بن حبيب المحاربي^(٣) وعمرو بن ربيعة التغلبي^(٤) وسعد والد أيوب ابن شيخ بقية^(٥) كلهم عن عبد الواحد بن عبد الله النصري عن وأبلة بن الأسقع .

وخالفهم زيد بن أسلم^(٦) فرواه عن عبد الواحد عن عبد الوهاب بن بُخْت عن وأبلة بن الأسقع.

(١) البخاري / الجامع الصحيح / الكتاب المناقب / باب ٥ - ح ٣٥٠٩ ص ٥٩٠

(٢) الطبراني / المعجم الكبير ٧٢/٢٢

(٣) الطبراني / المعجم الكبير ٧٣/٢٢

(٤) الطبراني / المعجم الكبير ٩٣/٢٢

(٥) الطبراني / المعجم الكبير ٧١/٢٢

(٦) ابن حجر / فتح الباري ٦/٦٦٢

قلت: زيد بن أسلم خالف أصحاب عبد الواحد النُصري الثقات حيث زاد في الاسناد بين عبيد
الواحد النُصري وِائِلة بن الأسقع وهو عبد الوهاب بن بُخت . وعبد الواحد سمع وائِلة بن
الأسقع^(١) .

لكن لا يستطيع الحكم على ان هذه الزيادة من المزيد لأن الحاكم يقول "حديث سقط من اسناده
رجل وهو حديث ذكره من حديث عبد الوهاب بن بُخت عن عبد الواحد بن عبد الله النُصري
عن النبي صلى الله عليه وسلم "افرى الفرى" والحديث مشهور سقط منه عبد الواحد بن عبيد
الله النُصري فلم يذكره وقال عبد الوهاب عن وائِلة^(٢) .

وجه الشاهد من هذا النص انه ذكر في الاسناد عبد الوهاب بن بُخت عن عبد الواحد .
وقال "والحديث مشهور" فكانه أراد أن يبين أن إسناد الحديث "عبد الوهاب عن عبد الواحد عن
وائِلة بن الأسقع" والذي حصل في رواية زيد بن أسلم هو قلب، للإسناد. فذكر عبد الوهاب بن
بُخت بين عبد الواحد ووائِلة .

ومما يجدر ذكره ان حديث الحاكم اخرجه الطبراني من طريق هشام بن سعد واسامة بن زيد
وعبد الرحمن بن حبيب بن أدرك^(٣) كلهم عن عبد الوهاب بن بُخت عن عبد الواحد النُصري
عن وائِلة فوافقوا رواية الحاكم .

فما سبق: لايمكننا القول ان زيادة عبد الوهاب يمكن عدها من المزيد انما هي من الحديث
المقلوب .

(١) البخاري /الجامع الصحيح ص ٥٩٠

(٢) الحاكم /اوهام الحاكم ٤٨/١

(٣) الطبراني /المعجم الكبير ٧٢-٧١-٧٠/٢٢

وابن حجر وضع أحد الاحتمالات لهذا الحديث أن يكون الحديث مقلوباً يقول "وقد رواه عنه أيضاً زيد بن أسلم وهو أكبر منه سناً ولقاء المشايخ. لكنه ادخل بين عبد الواحد ووائلة عبيد الوهاب بن بخت. رأيت في مستخرج ابن عبدان على الصحيحين من رواية هشام بن سعد .

عن زيد وهشام فيه مقال^(١) "أقول وإن كان هشام فيه مقال إلا أن هشام في زيد بن أسلم أثبت الناس^(٢)" وهذا عندي من المزيد في متصل الأسانيد أو هو مقلوب كأنه عن زيد بن أسلم عن عبد الوهاب بن بخت عن عبد الواحد والله أعلم^(٣) "

وترجح لدي كون الحديث مقلوباً - والله أعلم -

(١) راجع ترجمة هشام / البخاري / لتاريخ ٢٠٠/٨ المجلي / معرفة الثقات ٣٢٨/٢ والنسائي / الضعفاء

والمترولين ١٠٤/١ والمعقلى / الضعفاء ٣٤١/٤.

(٢) ابن حجر / تهذيب التهذيب ٣٧/١١

(٣) ابن حجر / فتح الباري ٦٦٢/٦

الحديث الثاني

روى الإمام البخاري في صحيحه قال حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن خالد عن سعيد عن محمد بن عمرو بن حنبل عن محمد بن عمرو بن عطاء، وحدثنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب ويزيد بن محمد عن بن عمرو بن حنبل

((عن محمد بن عمرو بن عطاء :انه كان جالساً مع نفرٍ من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فذكرنا صلاة النبي صلى الله عليه وسلم فقال أبو حميد الساعدي "انا كنت أحفظكم لصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، رأيته إذا كبر جعل يديه جذاء منكبيه وإذا ركع أمكن يديه من ركبتيه ، ثم هصر ظهره ، فإذا رفع رأسه استوى حتى يعود كل فقار مكانه ، فإذا سجد وضع يديه غير مفرش ولا قابضهما ، واستقبل بأطراف أصابع رجليه القبلة ، فإذا جلس في الركعتين جلس على رجله اليسرى ونصب اليمنى وإذا جلس في الركعة الآخرة قدم رجله اليسرى ونصب الأخرى وقعد على مقعدته)).

رواه عبد الحميد بن جعفر^(١) ومحمد بن عمرو بن حنبل^(٢) كلاهما عن محمد بن عمرو بن عطاء عن أبي حميد الساعدي .

وخالفهم عيسى بن مالك^(٣) فرواه عن محمد بن عمرو بن عطاء عن عباس بن سهل عن أبي حميد الساعدي .

(١) ابن ماجه /السنن ٣٣٧/٢٨٠/١ وابن داود /السنن ٢٥٢/١ وابن خزيمة /الصحيح ٣١٧/١ وابن حبان /الصحيح ١٩٥/١٧٨/٥

(٢) البخاري /الجامع الصحيح /كتاب الاذان .باب سنة الجلوس في التشهد ح ٨٢٧ ص ١٣٤ وابن خزيمة /الصحيح ٣٢٧/١ وابن حبان /الصحيح ١٨٥/٥ والبيهقي /السنن ١٣٧/١٢٧/٨٤/٢

(٣) ابن حبان /الصحيح ١٨٠/٥ والبيهقي /السنن ١٠٢/٢

الحديث الثالث

روى الإمام ابن ماجه في سننه قال حدثنا أبو بكر بن أبي شَيْبَةَ وعلي بن محمد قالا حدثنا
وَكَيْع عن شَرِيك عن إبراهيم بن جَرِير عن أبي زُرْعَةَ بن عمرو بن جَرِير
عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: ((أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى حاجته ثم استنجى
مِنْ تَوْر^(١) ثم دَلَكَ يده بالأرض)).

رواه سعيد بن سليمان^(٢) واسود بن عامر^(٣) وحَجَّاج بن أَرْطَاط^(٤) واسحق بن
يحيى^(٥) ويحيى بن آدم^(٦) وادم بن أبي إياس^(٧) عن شَرِيك ابن عبد الله عن إبراهيم بن جَرِير
عن أبي زُرْعَةَ بن عمرو بن جَرِير عن أبي هريرة .
ورواه وَكَيْع بن الجَرَّاح واختلف عليه :

فرواه محمد بن عبد الله بن المبارك^(٨) وأبو بكر بن أبي شَيْبَةَ^(٩) وعلي بن محمد^(١٠) كلهم عن
وَكَيْع بن الجَرَّاح عن شَرِيك عن إبراهيم بن جَرِير عن أبي زُرْعَةَ بن عمرو بن جَرِير عن
أبي هريرة .

(١) بناء من حجارة وقد يتوضأ منه، ابن الأثير/ النهاية ١/ ١٩٩.

(٢) الطبراني/ المعجم الاوسط ١/ ١٩١

(٣) ابوداود/ المسند ١/ ١٢ والنسائي/ المسند الكبرى ١/ ٧٣

(٤) احمد/ المسند ٢/ ٤٥٤

(٥) احمد/ المسند ٢/ ٣١١

(٦) احمد/ المسند ٢/ ٣١١

(٧) ابن حبان/ الصحيح ٤/ ٢٥١

(٨) النسائي/ المسند الكبرى ١/ ٧٣

(٩) ابن ماجه/ المسند ١/ ١٢٨/ ١٦٠

(١٠) ابن ماجه/ المسند ١/ ١٢٨/ ١٦٠

وخالفهم محمد بن عبد الله المَخْرَمِي^(١) فرواه عن وكيع بن الجَرَّاح عن شريك عن ابراهيم ابن جَرِير عن المغيرة عن ابي زُرْعَة عن ابي هريرة .

قلت محمد بن عبد الله المَخْرَمِي خالف اصحاب وكيع بن الجَرَّاح الثقات حيث زاد رجلاً في الاسناد بين ابراهيم بن جَرِير وابو زُرْعَة وهو المغيرة . و ابراهيم بن جَرِير سمع ابا زُرْعَة يقول الطبراني "لم يروه عن ابي زُرْعَة الا ابراهيم بن جَرِير"^(٢)

ففي هذا النص دلالة على ان جَرِير سمع ابا زُرْعَة وانه لم يرو الحديث عن ابي زُرْعَة غسير جَرِير فعليه زيادة المغيرة "خطأ" لكن هل هذا الخطأ من محمد بن عبد الله وهل يمكن اعتبار هذا المثال من المزيد ام لا .

عالج هذا الحديث العلامة ابا الطيب محمد شمس الحق العظيم الابادي حيث قال^٣ .
 "اعلم أن لفظ المغيرة بين جَرِير وابي زُرْعَة موجود في اكثر النسخ وقد بالغت في تتبعه فلم اعرف مَنْ هو، والذي تحقق لديّ انه غلط بثلاثة وجوه :

الأول : ان الحافظ جمال الدين المزي ذكر في تحفة الاشراف بمعرفة الاطراف في مسند ابي هريرة هذا الحديث ولم يذكر المغيرة وهذا لفظه : أبو زُرْعَة بن عمرو بن حزم بن عبد الله البجلي عن ابي هريرة قيل اسمه هرم وقيل عبد الرحمن وقيل عمر . و ابراهيم بن جَرِير بن عبد الله البجلي عن ابن أخيه ابي زُرْعَة عن ابي هريرة كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أتى الخلاء أتته بماء في تور او ركوة . الحديث أخرجه أبو داود في الطهارة عن ابي ثور ابراهيم بن خالد الكلبي عن اسود بن عامر وعن محمد بن عبد الله المَخْرَمِي عن وكيع كلاهما

(١) ابو داود / السنن ١٢/١

(٢) لم أتف على هذا النص عند الطبراني في كتبه وإنما أخذته من كتاب عون المعبود ٦٨/١ .

(٣) عون المعبود ٦٨/١

عن شريك عن إبراهيم بن جرير به انتهى^(١) وذكر الزيلعي، أيضاً هذا الحديث في فصل الاستجاء من تخريجه ولم يذكر المغيرة في السند، وهذا لفظه: حديث آخر أخرجه أبو داود عن شريك عن إبراهيم بن جرير عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال: كان النبي صلى الله عليه السلام. الحديث^(٢).

الثاني: قال الطبراني: ولم يروه عن أبي زرعة إلا إبراهيم بن جرير، تفرد به شريك وهذا النص على أن المغيرة لم يرو عن أبي زرعة.

الثالث: فإن شيخنا العلامة حسين بن محسن الانتصاري: اطلعت على نسخة صحيحة قلمية وليس فيها ذكر للمغيرة بين جرير وأبو زرعة موافق لاسناد ابن ماجه والذي يظهر أن ذكرها إما أن يكون من المزيد غلطاً من بعض الرواة وإما وهماً من النساخ.

الرابع: اني طالعت كتاب رجال سنن أبي داود للحافظ ولي الدين العراقي في مكة المشرفة فما وجدت فيه ذكر المغيرة^(٣).

فالملاحظ أن محمد المخرمي الذي خالف ليس هو الذي وهم في ذكر الزيادة لأنه ثبت عنه دون الزيادة وإنما حصل الوهم من النساخ فقول أبو الطيب يرجح كون هذا وهم من النساخ لا من محمد المخرمي، فعليه تكون هذه الزيادة خطأ من النساخ ولا يمكن اعتبار هذا مثلاً على المزيد في متصل الأسانيد، والله أعلم.

(١) لم أتف عليه في تحفة الإشراف.

(٢) الزيلعي / نصب الراية ١/ ٢١٣ ط ١٤١٨ هـ ١٩٩٧ م

(٣) عون المعبود ١/ ٦٧

الحديث الرابع

روى الإمام البخاري في صحيحه قال حدثنا إبراهيم بن موسى حدثنا الوليد عن ثور عن خالد بن معدان عن المقدام بن معدى كَرَب رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((كُلُوا طَعَامَكُمْ يَبَارِكْ لَكُمْ فِيهِ)).

رواه بَحِير بن سعيد عن خالد بن معدان عن المقدام بن معدى كَرَب عن ابي ايوب .

رواه بَقِيَّة بن الوليد^(١) واسماعيل بن عياش^(٢)

وخالفه ثور بن يزيد فرواه عن خالد بن معدان عن المقدام بن معدى كَرَب

رواه عنه عبد الله بن المبارك^(٣) والوليد بن مسلم^(٤) ويحيى بن حمزة^(٥) .

قلت بَحِير سعيد خالف ثور بن يزيد في الرواية عن خالد بن معدان ففي رواية بَحِير زاد ابا ايوب. وهذه الزيادة يقول الدارقطني عنها "والقول قول بَحِير بن سعيد لانه زاد"^(٦) "فروايه بَحِير ابن سعيد اصح من رواية الوليد لانه زاد فهذه الصورة من الزيادة لا يمكن اعتبارها من المزيد لان المزيد علة وهم وهذه الزيادة ليست بهم لتصريح الدارقطني بذلك. وهذه لايعني عدم اتصال اسناد ثور بن يزيد لان البخاري اخرجه. فكان المقدام سمعه مرتين مرة بواسطة ابي ايوب عن النبي ومرة بدون الوسطة وكلاهما صحيح، والله أعلم. هذه الدراسة للأحاديث بناءً على ما توصلتُ إليه من أن المزيد علة. ثم بحمد الله تعالى الجانب التطبيقي، وأسأل الله تعالى أن أكون قد وفقت في هذا البحث... والله ولي التوفيق.

(١) ابن ماجه /السنن/ ٧٥١/٢ ، البيهقي /السنن/ ٣٢/٦ واحمد /المسند/ ٤١٤/٥

(٢) احمد /المسند/ ٤١٤/٥

(٣) البيهقي /السنن/ ٣٢/٦ واحمد /المسند/ ١٣١/٤

(٤) البخاري /الجامع الصحيح /البیوع /باب ما يستحب من الكيل ٣١/٣ والطبراني /المعجم الكبير ٢٧٢/٢٠

وابن حبان /الصحيح /كتاب البيوع /باب الذكر لمن اشترى طعاماً أن يكله رجاء وجود البركة فيه ٢٨٥/١١

(٥) الدارقطني /العلل/ ١٢١/٦

(٦) الدارقطني /العلل/ ١٢١/٦

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين، أما بعد،،،

فهذه أهم نتائج البحث:

١. المزيد في متصل الأسانيد: هو زيادة راوٍ في إسناد حديث متصل وهماً وغلطاً.
٢. الوهم، وسوء الحفظ، وسلوك الجادة أسباب وقوع المزيد.
٣. قاعدة المزيد هي:
أولاً: ثبوت سماع التلميذ من الشيخ في موضع الزيادة.
ثانياً: أن تكون الزيادة خطأ.
٤. هناك حالات صورتها صورة المزيد في متصل الأسانيد وليست بمزيد:
أ. زيادة رجل خطأ وأن السند الآخر الذي خلا من ذكره منقطع والصواب هو الانقطاع.
ب. ثبوت المزيد في السند والإسناد بدون ذكره يكون منقطعاً.
ج. أن يحدث الراوي مرة بذكر الواسطة ومرة بدونها يعني عالياً ونازلاً.
د. ما يتوقف فيه لكونه محتملاً لكل واحد من الأمرين.
٥. المزيد علة وعلاقته بعلم العلل وطيدة.
٦. علاقة المزيد بزيادة الثقة في الإسناد وطيدة كون الحكم في كليهما دائراً على القرائن.
٧. الفرق بينهما (بين المزيد وزيادة الثقة أيضاً واضح:
أ. كون الزيادة في المزيد تكون على أصل الإسناد المتصل أما في الزيادة تكون على أصل الإسناد المنقطع.
ب. الزيادة في المزيد تكون من الثقة والضعيف بخلاف الزيادة في الإسناد فتكون من الثقة فقط.

ج. الزيادة في المزيد دائماً خطأ وهم بخلاف الزيادة في الإسناد فتارة تكون صحيحة وتارة وهم .

٨. الفرق بين المزيد والإدراج في الإسناد. أن المزيد تكون فيه الزيادة على أصل الإسناد المتصل بخلاف الإدراج الذي تكون فيه الزيادة على أصل الإسناد المنقطع.

٩. الفرق بين المزيد والمرسل الخفي:

- المزيد ثبوت السماع تاريخياً بين الراويين المتواليين في الإسناد المحذوف. أما المرسل الخفي فليس لدينا ما يثبت أنه قد وقع السماع بين الراويين اللذين حكمنا على رواية أحدهما عن الآخر بالإرسال.

- وفرق آخر يتعلق بصيغة الرواية فإنها من المزيد تثبت سماع الراوي للحديث ممن فوّقه في الإسناد الخالي من الزيادة صراحة أو بالقرائن الدالة على سماع. أما صيغة الرواية في المرسل فإنها لا تثبت سماعه منه في الإسناد الناقص، فإذا جاءت رواية بزيادة واسطة بينهما كان الحكم لها.

١٠. الفرق بين المزيد والمضطرب في الإسناد.

إن الطريق الموهومة في المضطرب لا يمكن معرفتها. بخلاف المزيد.

١١. لا يوجد أحاديث من المزيد في متصل الأسانيد عند الإمام مسلم والبخاري اعتمدوا عليها إنما قد يوجد بعض ما هو من هذا القبيل في المتابعات للإشارة للخلاف وبيان العلة.

١٢. الأحاديث التي من هذا القبيل أي من المزيد في متصل الأسانيد يمكن تقسيمها إلى مليلي:

أ. ما ثبت أنها من المزيد وصرح العلماء بذلك.

ب. ما ثبت أنها من المزيد ولم يُصرح العلماء بذلك.

١٣. ليس كل الأحاديث التي قيل أنها من المزيد هي كذلك بل لا بد من التحري والتدقيق للوصول إلى حكم دقيق فيها. فقد تكون الزيادة من قبيل المقلوب أو تكون الزيادة صحيحة وقد تكون خطأ من النسخ.

١٤. فائدة الخوض في هذه المسألة هو التمييز بين ما يمكن الاعتماد عليه من الأسانيد وما لا يمكن الاعتماد عليه، حيث إن ثبوت أن السند من المزيد لا يضر بالرواية، أما إذا كانت الزيادة على أصل السند المنقطع فإن هذا قد يغتر به البعض ويعتبر السند متصلاً بينما الصواب هو الانتطاع.

والحمد لله رب العالمين

الباحثة

قائمة المصادر والمراجع

- آبادي، محمد شمس الحق العظيم، عون المعبود دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤١٥ هـ.

- ابن الاثير، المبارك بن محمد الجزري، النهاية في غريب الحديث، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، دار احياء، الكتب العربية، القاهرة.

- الأزدي، سليمان بن الاشعث، سنن ابي داود، اعداد وتعليق عزت الدعاس، نشر محمد علي السيد حمص، ط ١ ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٩ م.

- الأزدي، محمد بين الحسن، جمهرة اللغة، مكتبة الثقافة الدينية، مصر.

- الأزدي، عبد الغني بن سعيد بن علي ت (٤٠٩)، أو هام الحاكم، تحقيق مشهور حسن محمود سلمان، مكتبة النار، الزرقاء، الأردن، الطبعة الاولى ١٤٠٧ هـ.

- الأصبهاني الراغب، ت (٤٢٥) معجم مفردات القرآن الكريم، تحقيق صفوان عدنان دار القلم، دمشق، الدار الشامية بيروت، الطبعة الاولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

- الابناسي، برهان الدين ابراهيم بن موسى بن ايوب ت ٨٠٢ هـ، الشذا
الفياح من علوم ابن الصلاح، تحقيق ابو عبد الله محمد علي سمك، دار
الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط ١ ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- الأهل، حسن محمد مقبولي، مصطلح الحديث ورجاله، مكتبة الجيل،
صنعاء ، ط ٣ ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- البخاري، محمد بن ابراهيم بن اسماعيل ، ت (٢٥٦) التاريخ الصغير،
تحقيق محمود ابراهيم زايد ، دار الوعي، مكتبة درا التراث، حلب،
القاهرة، الطبعة الاولى ١٣٩٧ هـ ١٩٧٧ م.
- البخاري، محمد بن ابراهيم بن اسماعيل ، ت (٢٥٦) التاريخ الكبير،
تحقيق هاشم الندوي دار الفكر.
- البخاري، محمد بن ابراهيم بن اسماعيل ، الجامع الصحيح، دار الفيحاء ،
دمشق. دار السلام، الرياض، الطبعة الثانية ١٤١٩ - ١٩٩٩ م
- البزار، احمد بن عمرو بن عبد الخالق (ت ٢٩٢)، المسند. تحقيق
محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم،
بيروت، لبنان ط ١ ١٤٠٩ هـ.

- البغوي، الحسين بن مسعود، شرح السنة، تحقيق شعيب الارنؤوط ومحمد زهير شاويش، المكتب الاسلامي- بيروت ط ٢ ١٤٠٣ هـ-١٩٨٣م.
- ابراهيم، احمد بن عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن ت (٨٢٦)، تحفة التحصيل في أحكام رواة المراسيل، تحقيق عبد الله نواره، مكتبة الرشيد، الرياض، ط ١، ١٩٩٩م.
- البيهقي، احمد بن الحسين بن علي ت ٤٥٨ هـ، السنن الكبرى وفي ذيله الجوهر النقي لابن التركماني (ت ٧٤٥ هـ) مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، حيد آباد، (الدكن) الطبعة (١) ١٣٤٤ هـ.
- الترمذي، محمد بن سورة ت ٢٩٧، الجامع الصحيح، ج ١، ٢ تحقيق احمد شاکر، ج ٣، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ج ٤، ٥، تحقيق كمال الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الترمذي، محمد بن سورة ت ٢٩٧ هـ، العلل الكبير، ترتيب ابي طالب القاضي، تحقيق حمزة ديب مصطفى، مكتبة الاقصى، عمان ط ١ ١٤٠٦ هـ-١٩٨٦م.

- التهانوي، ظفر احمد عثمان، قواعد علوم الحديث، تحقيق عبد الفتاح ابو غدة دار السلام، القاهرة ط ٦ ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- ابن الجارود، داوود، المنتقى، متن كتاب عون المكنود، دار الكتاب العربي بيروت، ط ٢ ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- الجزائري، طاهر الدمشقي توجيه النظر الى اصول الاثر. تحقيق عبد الفتاح ابو غدة. مكتب المطبوعات الاسلامية بحلب الطبعة الاولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
- الجوزجاني، ابراهيم بن يعقوب (ت ٢٥٩) أحوال الرجال تحقيق صبحي البدري السامرائي. مؤسسة الرسالة، بيروت ط ١ ١٤٠٥ هـ.
- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن ، محمد بن ادريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي، الجرح والتعديل وتقدمته، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، مجلس دائرة المعارف العثمانية كبير، اباد الدكن - الهند - ط ١.
- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن ، محمد بن ادريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي، علل الحديث، تحقيق محب الدين الخطيب، دار المعرفة - بيروت - لبنان ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

- الحاكم، محمد بن عبد الله، المستدرك على الصحيحين وبهامشه التخليص.
للذهبي، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت-
لبنان ط ١ ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.

- الحاكم، محمد بن عبد الله، معرفة علوم الحديث، اعتنى بنشره وتصحيحه
والتعليق عليه مع ترجمة المصنف، السيد معظم حسين، دار الكتب
المصرية، القاهرة ١٩٧٣ هـ.

- ابن حيان، محمد بن حيان بن احمد، الاحسان في تقريب صحيح ابن
حيان، ترتيب الامير ابن بلبان، تحقيق شعيب الارنؤوط مؤسسة الرسالة،
بيروت-لبنان ط ١ ١٤٠٨ هـ - ١٩٦٨ م.

- ابن حيان، محمد بن حيان بن احمد، الثقات، المجمع العلمي حيدر آباد،
الهند ط ١، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.

- ابن حيان، محمد بن حيان بن احمد، المجروحين من المحدثين، طبع
بالمطبعة العزيزية، حيدر آباد، الهند ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م، المثني
بتصحيحه ونشره والتعليق عليه الحافظ عزيز بك القادري والنقشندي.

- ابن حجر العسقلاني، ابو الفصل احمد بن علي، الاصابة في تمييز الصحابة، تحقيق عادل الموجود وعلي معوض دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ط ١ ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

- ابن حجر العسقلاني، ابو الفصل احمد بن علي، تعليق التعليق، تحقيق سعيد بن عبد الرحمن موسى القزقي، المكتب الاسلامي دار عمار - بيروت الاردن ط ١ ١٤٠٥ هـ.

- ابن حجر العسقلاني، ابو الفصل احمد بن علي، تقريب التهذيب، تحقيق ابو الاشبال صغير احمد شاغف الباكستاني، دار العاصمة، المملكة العربية السعودية - الرياض ط ١ ١٤١٦ هـ.

- ابن حجر العسقلاني، ابو الفصل احمد بن علي، تهذيب التهذيب، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ابراهيم الزريق عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان ط ١ ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.

- ابن حجر العسقلاني، ابو الفصل احمد بن علي، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق عبد العزيز بن باز دار الفكر، بيروت لبنان ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

- ابن حجر العسقلاني، ابو الفصل احمد بن علي، لسان الميزان، تحقيق عادل احمد وعلي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١ ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.

- ابن حجر العسقلاني، ابو الفصل احمد بن علي، نزهة النظر شرح نخبة الفكر تحقيق صلاح محمد محمد عويضة، دار الكتب العلمية بيروت النيسان.

- ابن حجر العسقلاني، ابو الفصل احمد بن علي، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق مسعود عبد الحميد ومحمد فارس، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ط ١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤.

- حمادة، فاروق، المنهج الاسلامي في الجرح والتعديل ، مكتبة المعارف الرباط ط ١ ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

- الحميدي، عبد الله بن الزبير، المسند، تحقيق حبيب الله الاعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت.

- ابن خزيمة، محمد بن اسحق، الصحيح، تحقيق محمد مصطفى الاعظمي، المكتب الاسلامي بيروت، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.

- الخشت، محمد عثمان، مفاتيح علوم الحديث وطرق تخريجـه، مكتبة القرآن، القاهرة

- الخطيب البغدادي، احمد بن علي، تاريخ بغداد او مدينة السلام. دار الكتب العربي، بيروت- لبنان.

- الخطيب البغدادي، احمد بن علي، الكفاية في علم الرواية تحقيق احمد عمر هاشم دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان ط ٢ ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

- الدارقطني، علي بن عمر بن احمد بن مهدي، الالزامات والتتبع، تحقيق عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان ط ٢ ١٤٠٥ هـ - ١٩٩٦ م.

- الدارقطني، علي بن عمر بن احمد بن مهدي، السنن، تحقيق مجدي بن منصور دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط ١ ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

- الدارقطني، علي بن عمر بن احمد بن مهدي، العلل الواردة في الاحاديث النبوية، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلفي. دار طبية، الرياض، المملكة العربية السعودية ط ١ ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

- الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام السنن، دار الكتب العلمية بيروت، نشرته دار احياء السنة النبوية.

- ابن دقيق العيد، تقي الدين، الاقتراح في بيان الاصطلاح وما اضيف الى ذلك من الاحاديث المعدودة من الصحاح، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

- الذهبي، محمد بن احمد، تذكرة الحفاظ، تحقيق زكريا عميرات منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ط ١ ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

- الذهبي، محمد بن احمد، سير اعلام النبلاء تحقيق شعيب الارنؤوط، واخرون. مؤسسة الرسالة. بيروت، لبنان ط ١١ ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

- الذهبي، محمد بن احمد، الكاشف في معرفة من له رواية من الكتب الستة، تحقيق محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الاسلامية المملكة العربية السعودية - جدة.

- الذهبي، محمد بن احمد، المغني في الضفاء، تحقيق الدكتور نوار الدين نمير، مطبعة البلاغة دار احياء التراث العربي، بيروت ١٣٩١ هـ—
١٩٧١ م.

- الذهبي، محمد بن احمد، ميزان الاعتدال في نقد الرجال تحقيق علي محمد البيجاوي، دار الفكر بيروت، لبنان ١٣٨٢ هـ—١٩٦٣ م.

- الرامهرمزي، ابو الحسن بن عبد الرحمن ابن خلافة امثال الحديث ، تحقيق احمد عبد الفتاح تمام مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت. ط١،
١٤٠٩ هـ.

- ابن راهوية، اسحق بن ابراهيم بن مخلد، المسند، تحقيق عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي. مكتبة الايمان، المدينة المنورة ط١ ١٤١٢ هـ—
١٩٩١ م.

- ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن احمد، شرح علل الترمذي، تحقيق همام سعيد مكتبة المنار الاردن- الزرقاء ط١ ١٤٠٧ هـ—١٩٨٧ م.

- الزيلعي، أبو محمد عبد الله بن يوسف، نصب الراية لأحاديث الهداية،
تحقيق إدارة المجلس العلمي ومحمد عوامة، دار القبلة، السعودية. مؤسسة
الريان، بيروت ط ١ ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

- السخاوي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد، فتح المغيـث شرح الفية
الحديث، تحقيق صلاح محمد محمد عويضة دار الكتب العلمية، بيروت،
لبنان ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

- ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع البصري، الطبقات، دار صادر -
بيروت.

- سعيد ، محمد رأفت، مهارة التخريج وعلوم الحديث، مكتبة الاقصى،
الدوحة قطر، ط ١ ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

- السيوطي، جلال الدين ابو الفضل عبد الرحمن، الفية في علوم الحديث
تحقيق احمد شاكـر دار المعرفة، بيروت لبنان.

- السيوطي، جلال الدين ابو الفضل عبد الرحمن، تدريب الراوي شرح
تقريب النواوي تحقيق عرفان عبد القادر دار الفكر بيروت لبنان ١٤١٤
هـ - ١٩٩٣ م.

- السيوطي، جلال الدين ابو الفضل عبد الرحمن، طبقات الحفاظ، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة القاهرة، ط ٢ ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- الشيباني، احمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق وصي الله عباس، المكتب الاسلامي، بيروت- لبنان ط ١ ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- الشيباني، احمد بن حنبل، المسند، تحقيق سمير طه المجذوب وعلي حسن الطويل، المكتب الاسلامي بيروت- لبنان ط ١ ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- الشيباني، احمد بن حنبل، مسند الشاميين، مؤسسة قرطبة مصر.
- ابن ابي شيبة، عبد الله بن محمد الكوفي، المصنف، تحقيق كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشيد الرياض ط ٢ ١٤٠٣ هـ.
- ابن الصلاح ابو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، علوم الحديث تحقيق انور الدين عنتر، دار الفكر المعاصر، بيروت- لبنان دار الفكر - دمشق سورية ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- الصنعاني، عبد الرزاق، بن همام، المصنف، تحقيق حبيب الرحمن الاعظمي، المكتب الاسلامي بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ.

- الصنعاني، محمد بن اسماعيل توضيح الافكار لمعاني تنقيح الانظار ،

تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد المكتبة السلفية، المدينة المنورة.

- الطبراني، ابو القاسم سليمان بن احمد، المعجم الاوسط، تحقيق محمود

الطمان، مكتبة المعارف، الرياض، ط ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

- الطبراني، ابو القاسم سليمان بن احمد، المعجم الكبير، تحقيق حمدي عبد

المجيد السلفي، العراق ووزارة الاوقاف، احياء التراث الاسلامي ط ١

١٣٩٧.

- الطحان، محمود، تيسير مصطلح الحديث، مكتبة المعارف - الرياض ط ٧

١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

- طوالبه، محمد عبد الرحمن، الامام مسلم ومنهجه في صحيحه، دار عمار

الاردن - عمان ط ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

٥٣٥١٤٥

- الطيالسي - سليمان بن داود الفارسي، المسند دار المعرفة، بيروت.

- عباد، الصاحب بن اسماعيل، المحيط في اللغة، تحقيق محمد حسن ال

ياسين عالم الكتب، بيروت ط ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

- ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد، الاستيعاب، تحقيق علي محمد البخاري دار الجيل، بيروت ط١، ١٤١٢هـ.

- عتر، نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر، دمشق - سوريا ط٣ ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

- العجلي. احمد بن عبد الله بن صالح، معرفة الثقات، تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

- ابن عدي. عبد الله بن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق سهيل زكار يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت. لبنان ط٣ ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.

- العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، التقييد والإيضاح لما اطلق واغلق من مقدمة ابن الصلاح، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت ط٤ ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.

- العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، فتح المغيب شرح الفية الحديث، تحقيق صلاح عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ط١ ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

- العقيلي، محمد بن عمرو الضعفاء الكبير، تحقيق عبد المعطي امين قلعجي

دار الكتب العلمية-بيروت لبنان ط ١ ١٤٠٤ هـ-١٩٨٤م.

- العلائي، صلاح الدين بن خليل بن كيكادي، جامع التحصيل في احكام

المراسيل، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي عالم الكتب، بيروت- لبنان ط ٣

١٤١٧ هـ-١٩٩٨م.

- ابو عوانة، يعقوب ابن اسحق الاسفرائيني، المسند، تحقيق ايمن بن عارف

الدمشقي- دار المعرفة- بيروت، ط ١ ١٩٩٨م.

- الغزاوي- يحيى مختار، المبسط في علوم الحديث، مؤسسة الرسالة.

بيروت -لبنان.

- ابن فارس، احمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد

السلام هارون، دار الفكر، بيروت- لبنان ١٣٩٩ هـ-١٩٧٩م.

- الفاسي، محمد بن عبد القادر بن علي، شرح منظومة القاب الحديث،

تحقيق محمد خطفر الشيرازي، المكتب الاسلامي، دار ابن خزم، مركز

الاقلم البخاري، صادق آباد باكستان ط ١ ١٤٢٠ هـ- ١٩٩٩م.

- الفيروز آبادي، مجد الدين، القاموس المحيط. دار الحديث، القاهرة، مصر.

- القاري، علي بن سلطان محمد، شرح شرح نخبة الفكر في مصطلحات اهل الاثر تحقيق محمد نزار تميم وهيثم نزار، دار الارقم، بيروت-لبنان.

- القزويني، محمد بن يزيد بن حاجة، سنن ابن ماجة، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي المكتبة العلمية، بيروت.

- القضاءي، محمد بن سلامة بن جعفر، مسند الشهاب، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلطي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.

- ابن كثير، اسماعيل بن شهاب، اختصار علوم الحديث، تحقيق احمد شاکر المسمى بالباعث الحثيث، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان ط ٤ ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

- ابن المديني، علي بن عبد الله، علل الحديث ومعرفة الرجال، تحقيق عبد المعطي امين قلجعي، دار الوعي، حلب ط ١، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

- المزي، ابو الحجاج يوسف، ب، تحفة الاشراف معرفة الاطراف، صحيحة
وعلق عليه بعد الصمد شرف الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان
ط١، ١٤٢٠ هـ-١٩٩٩م.

- المزي، ابو الحجاج يوسف، تهذيب الكمال في اسماء الرجال، تحقيق بشار
عواد معروف، مؤسسة الرسالة بيروت-لبنان، ط٦، ١٤١٥ هـ-١٩٩٤م.
- المطيعي، محمد نجيب، تبسيط علوم الحديث وادب الرواية، مطبعة
حسان، القاهرة.

- ابن معين يحيى، التاريخ، تحقيق احمد محمد نور سيف، السعودية، جامعة
الملك عبد العزيز، مكة المكرمة. ط١ ١٣٩٩ هـ- ١٩٧٩م.

- ابن الملقن، سراج الدين عمر بن علي، المقنع في علوم الحديث تحقيق
عبد الله الجديع، دار فواز، السعودية.

- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي الانصاري، لسان العرب، مكتب
تحقيق التراث. دار احياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت
-لبنان ط٣ ١٤١٣ هـ-١٩٩٣م.

- النسائي، احمد بن شعيب، السنن الصغرى، المجتبى، تحقيق عبد الفتاح ابو غدة، مكتب المطبوعات الاسلامية حلب، ط ٢ ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- النسائي، احمد بن شعيب، السنن الكبرى، تحقيق عبد الغفار البنداري، سيد كسروي، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ط ١ ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
- النسائي، احمد بن شعيب، الضعفاء والمتروكين، تحقيق محمد ابراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ط ١ ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- النووي، محي الدين، بن المنهاج شرح صحيح مسلم الحجاج، تحقيق خليل مأمون شيما دار مؤيد، الرياض ط ٢ ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- النيسابوري، مسلم بن الحجاج القشيري، التميز، تحقيق مصطفى الاغظمي، مطبوعات جامعة الرياض، السعودية، ١٣٩٥ هـ.
- النيسابوري، مسلم بن الحجاج القشيري، الجامع الصحيح، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.
- النيسابوري، مسلم بن الحجاج القشيري، الكنى والاسماء، تحقيق عبد الرحيم القشيري، الجامعة الاسلامية المدينة المنورة، السعودية ط ١ ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

- الواعظ، عمر بن احمد، تاريخ اسماء الثقات، تحقيق صبحي السامرائي

الدار السلفية، الكويت ط ١ ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

- ابو يعلى، احمد بن علي بن المثنى ، المسند، تحقيق حسين سليم احمد،

دار المأمون للتراث. دمشق ط ١ ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

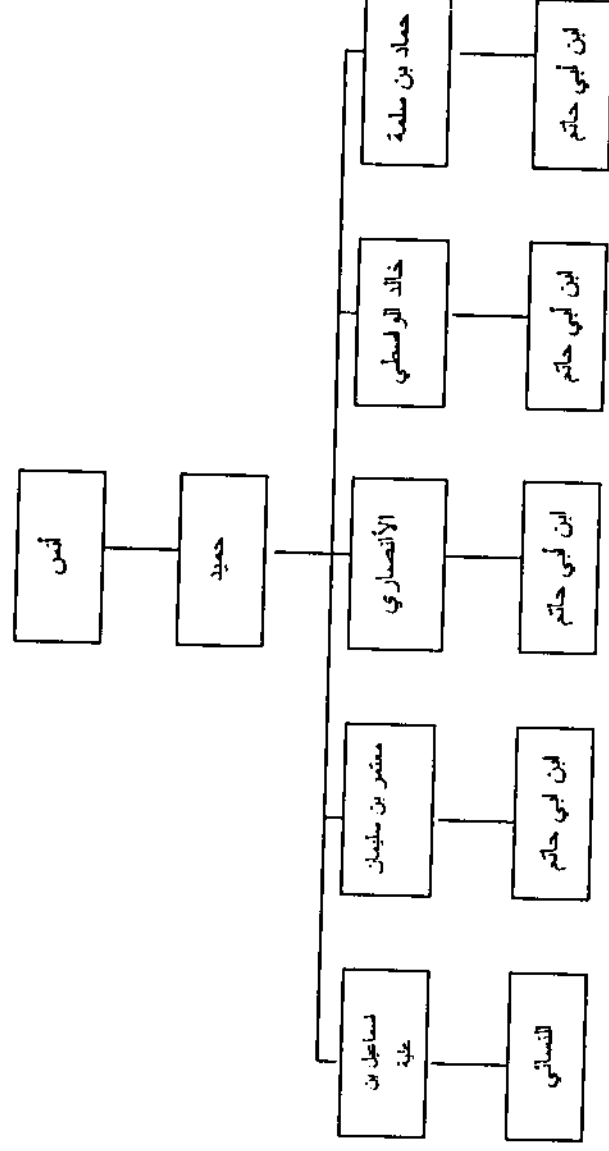
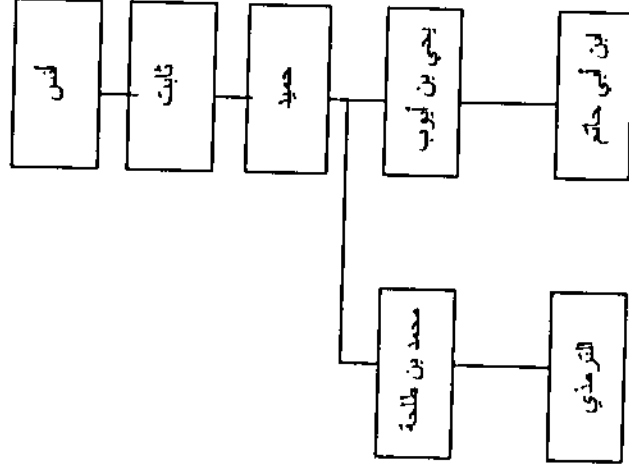
الملحق

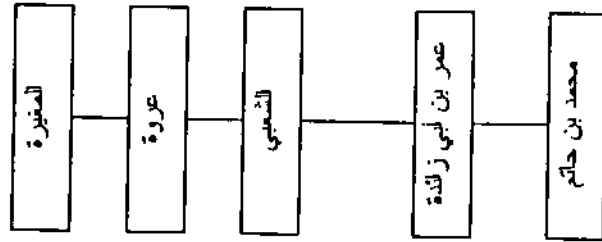
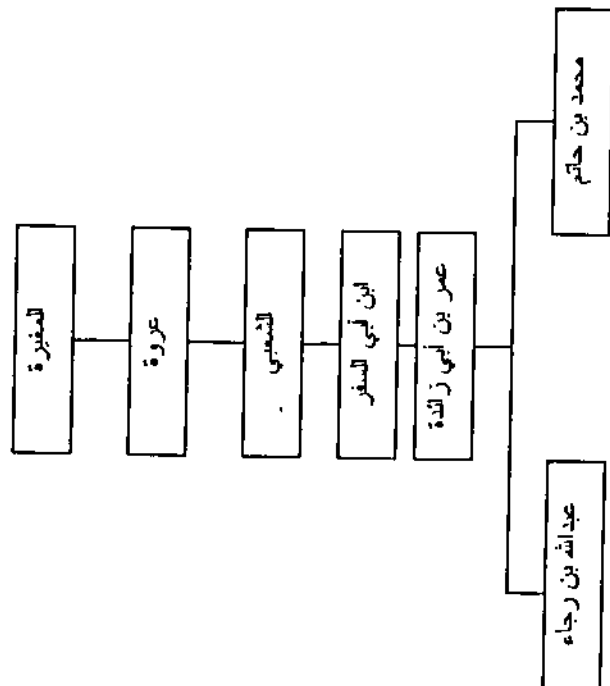
شجرات الأسانيد

للفصل الأول

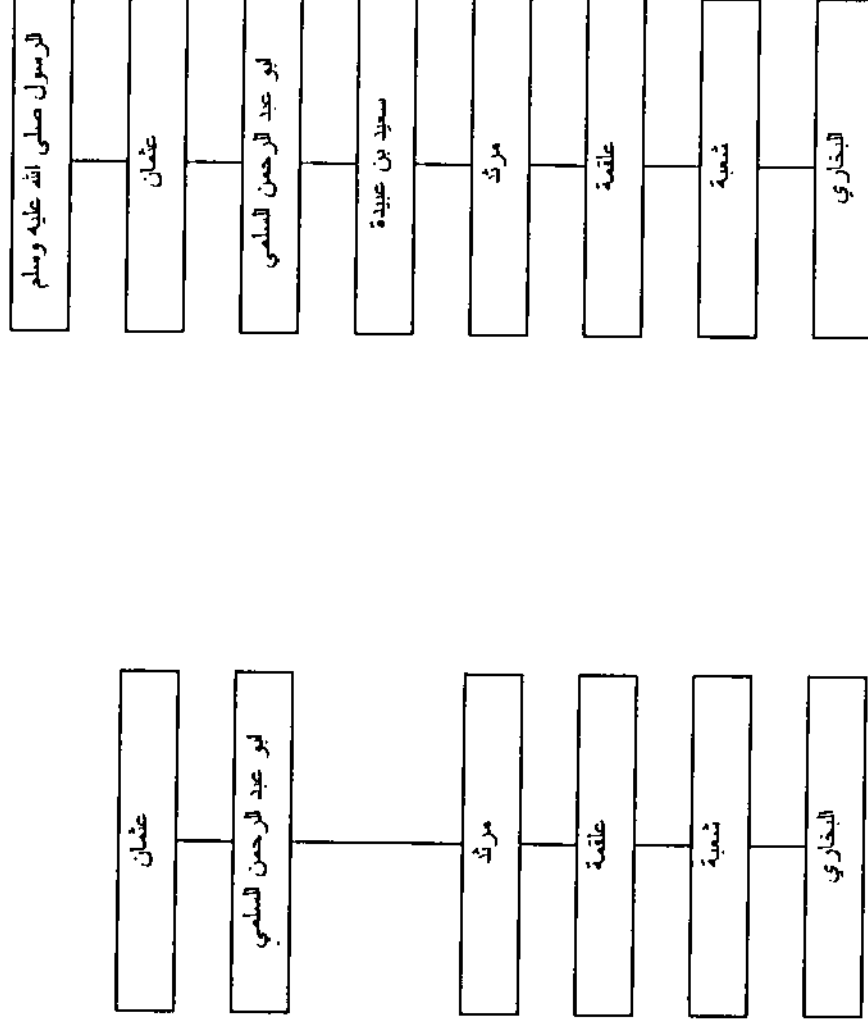
ما يظن أنه من المزيد عند الشيخين البخاري ومسلم

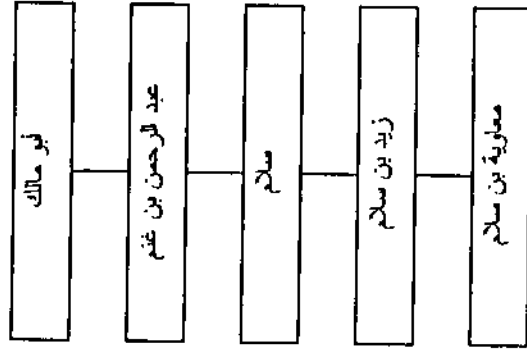
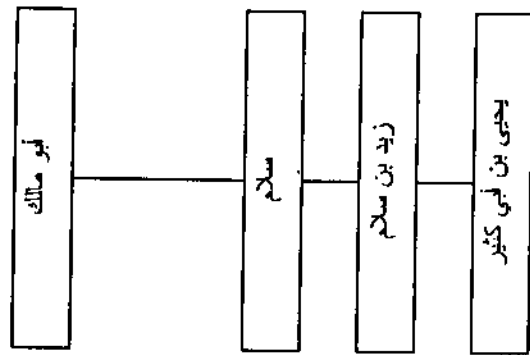
شجرة الاسناد لحديث النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى في ثوب واحد
وهو مثال على صنيع ابن أبي حاتم في اثبات سماع التميمي من الشيخ في موضع الزيادة



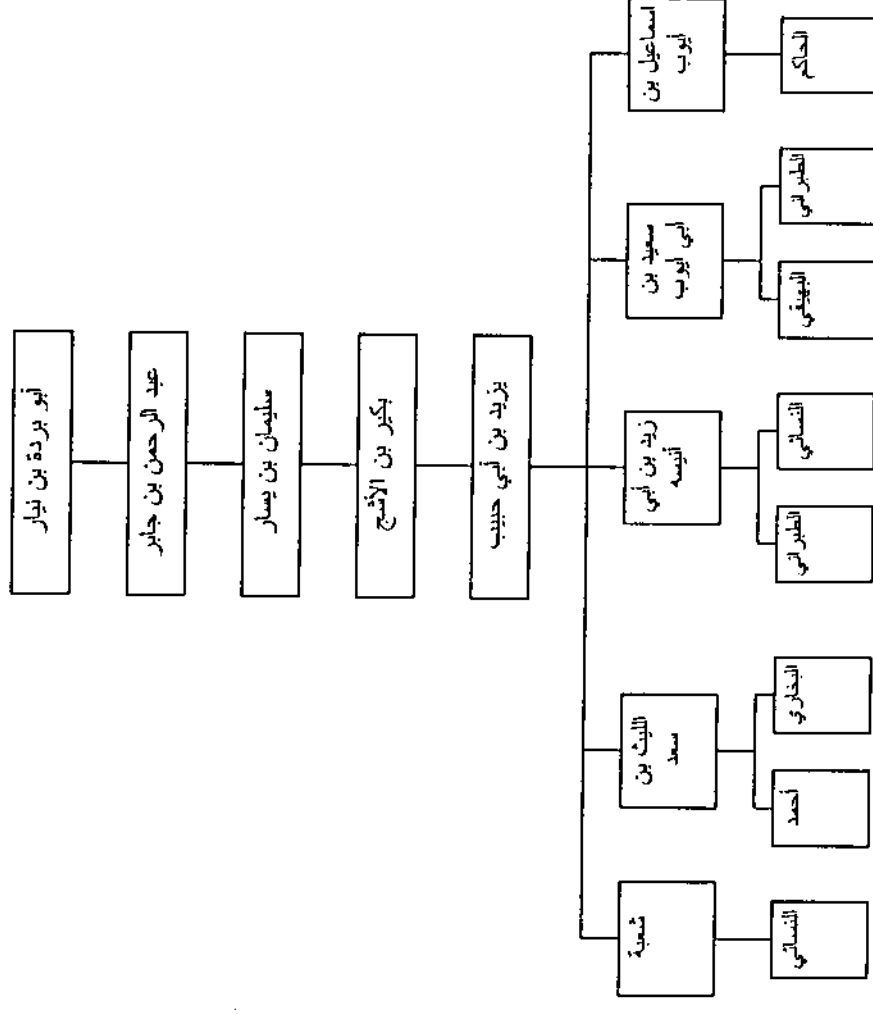
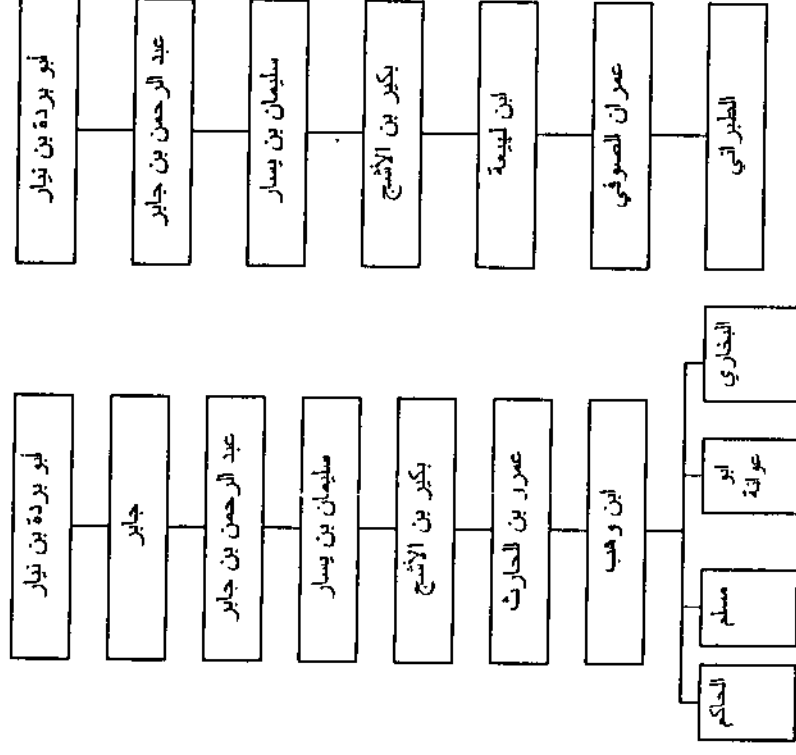


الحديث الثالث : "خيركم من تعلم القرآن وعلمه"

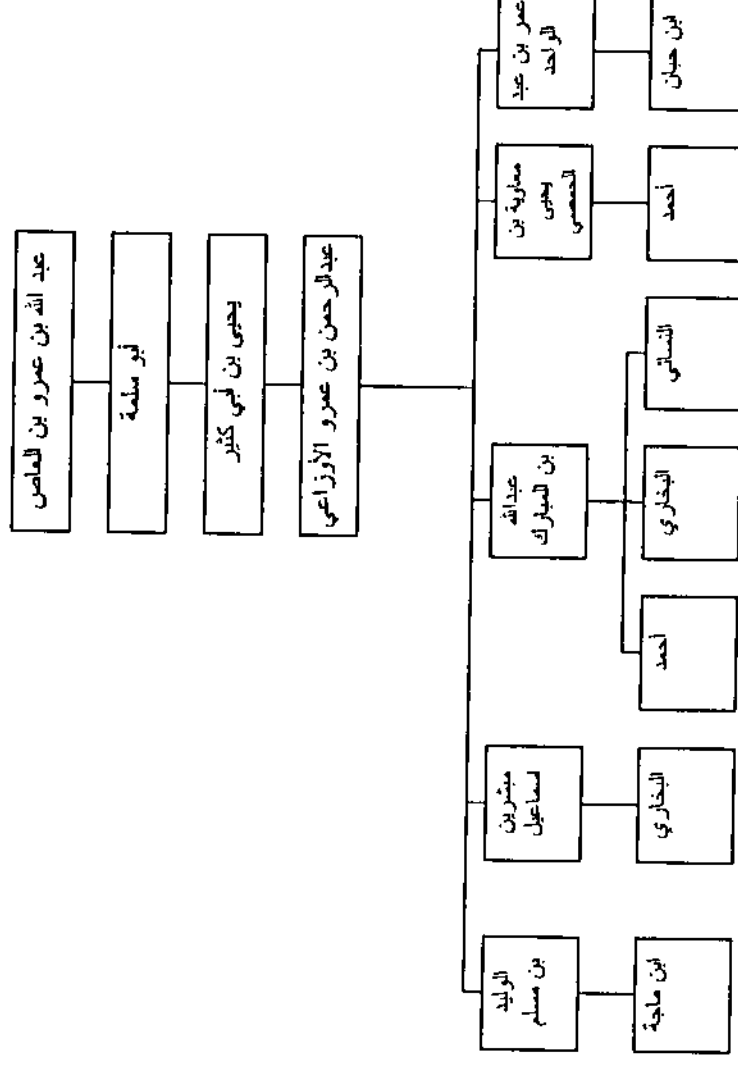
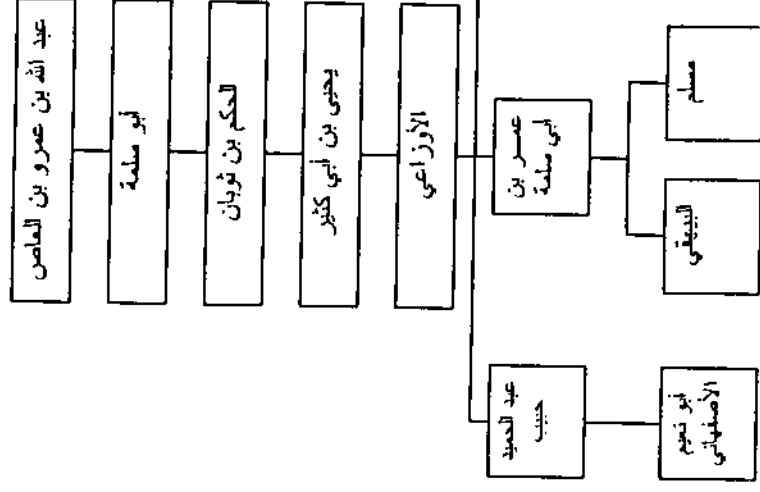




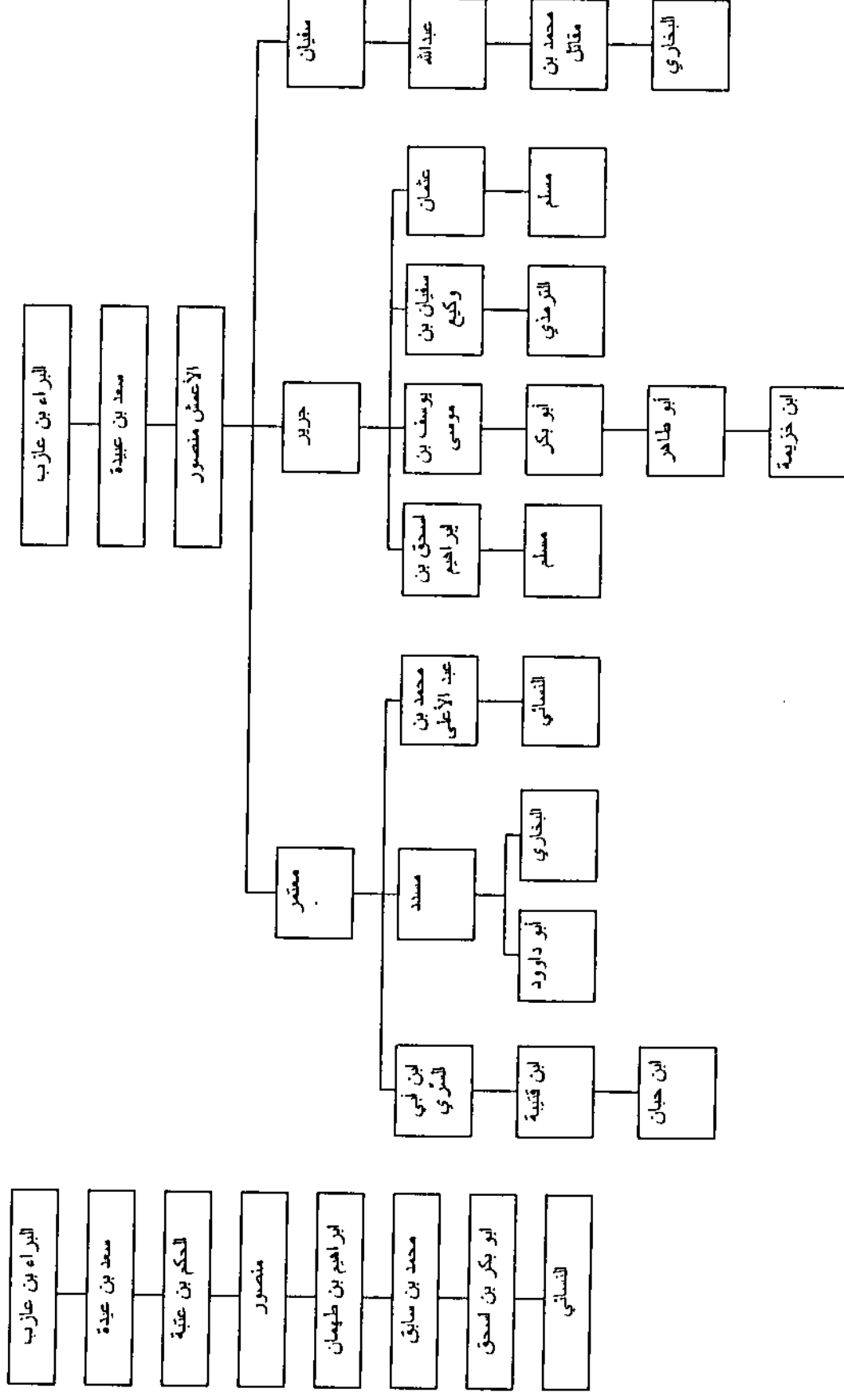
الحديث الخامس . "لا تجلوا فوق عشرة أسواط" .



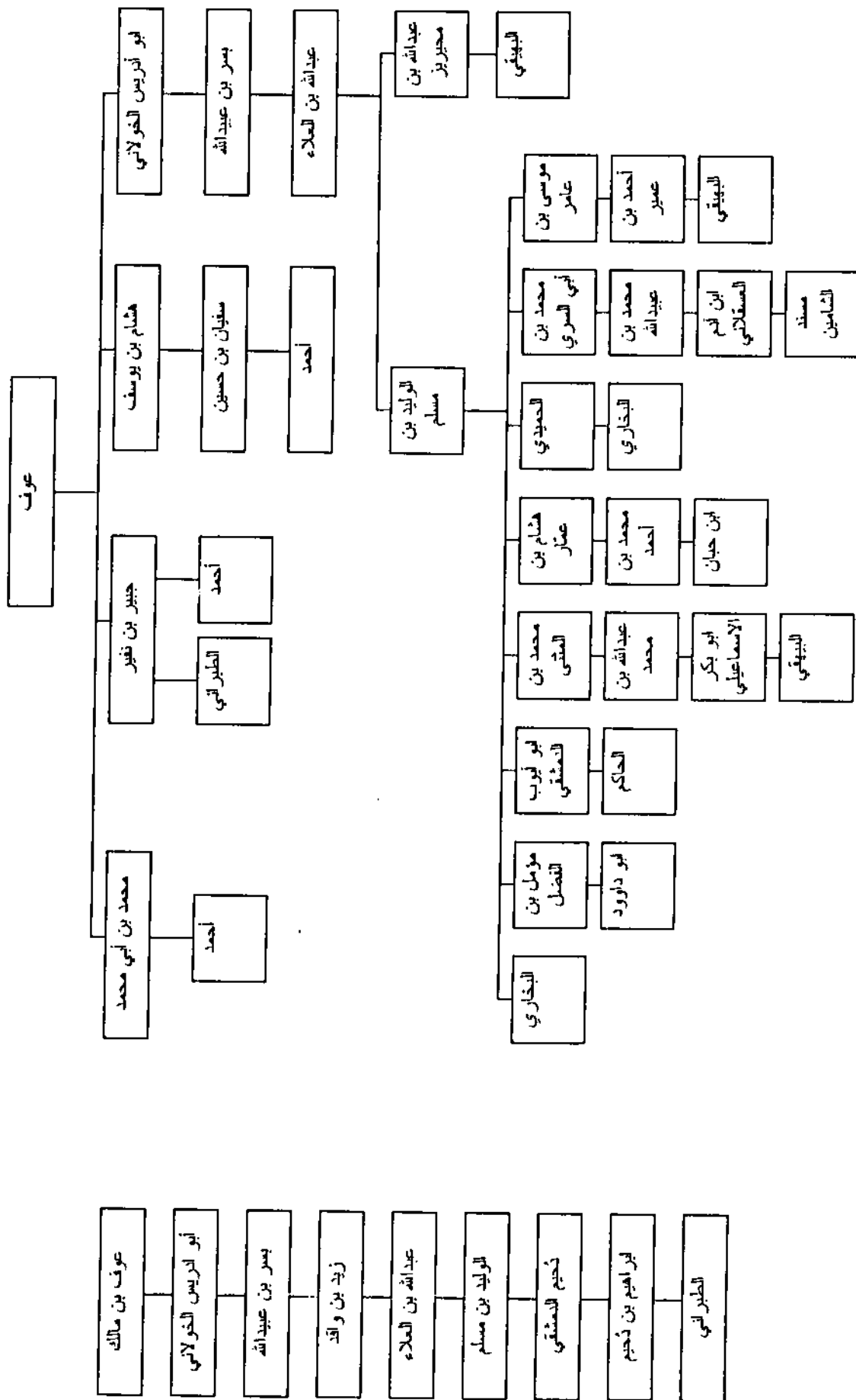
الحديث السابع : " يا عبد الله لا تكن مثل فلان "



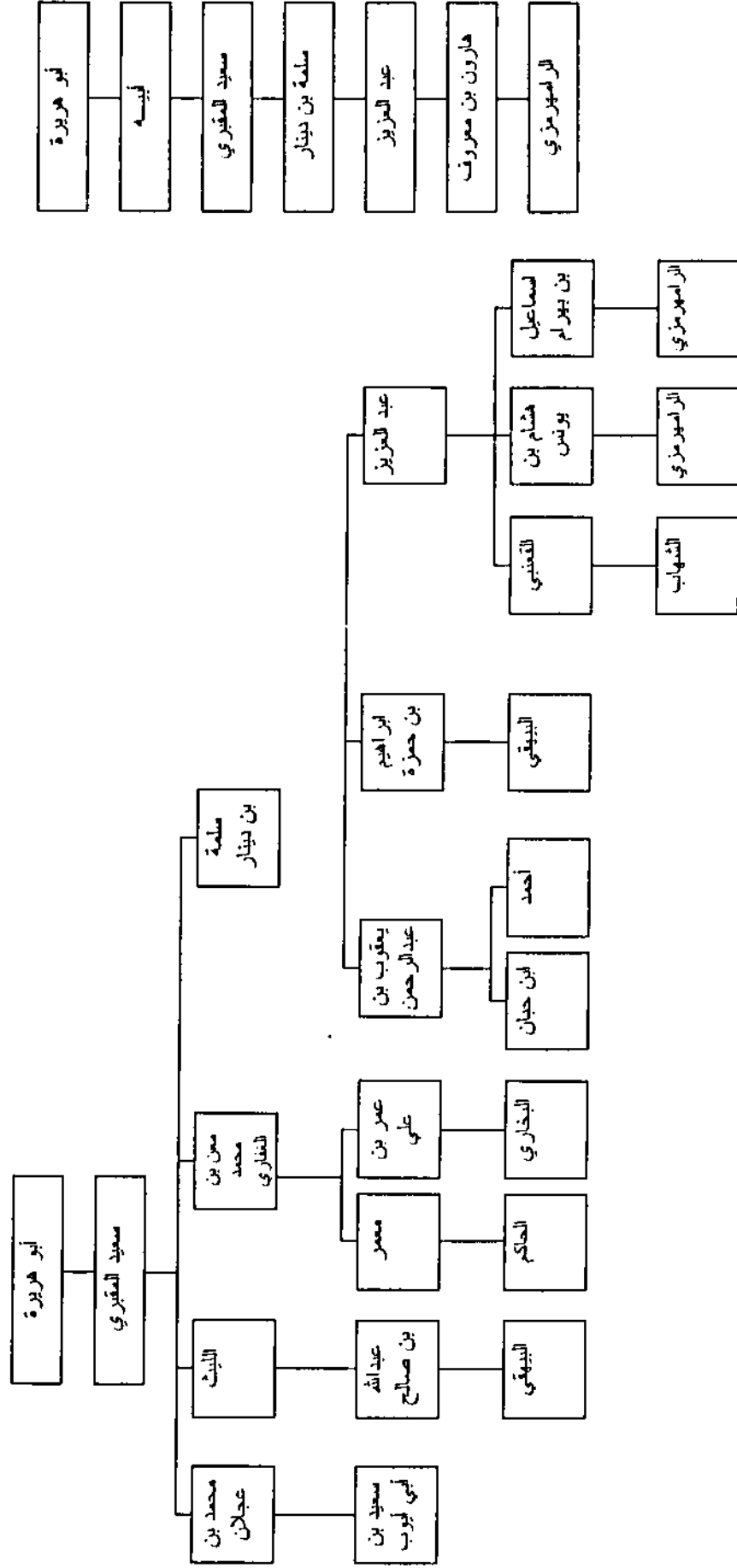
شجرات الأسانيد
للمبحث الأول من الفصل الثاني
ما ثبت أنه من المزيد في متصل الأسانيد
وصرح العلماء بذلك



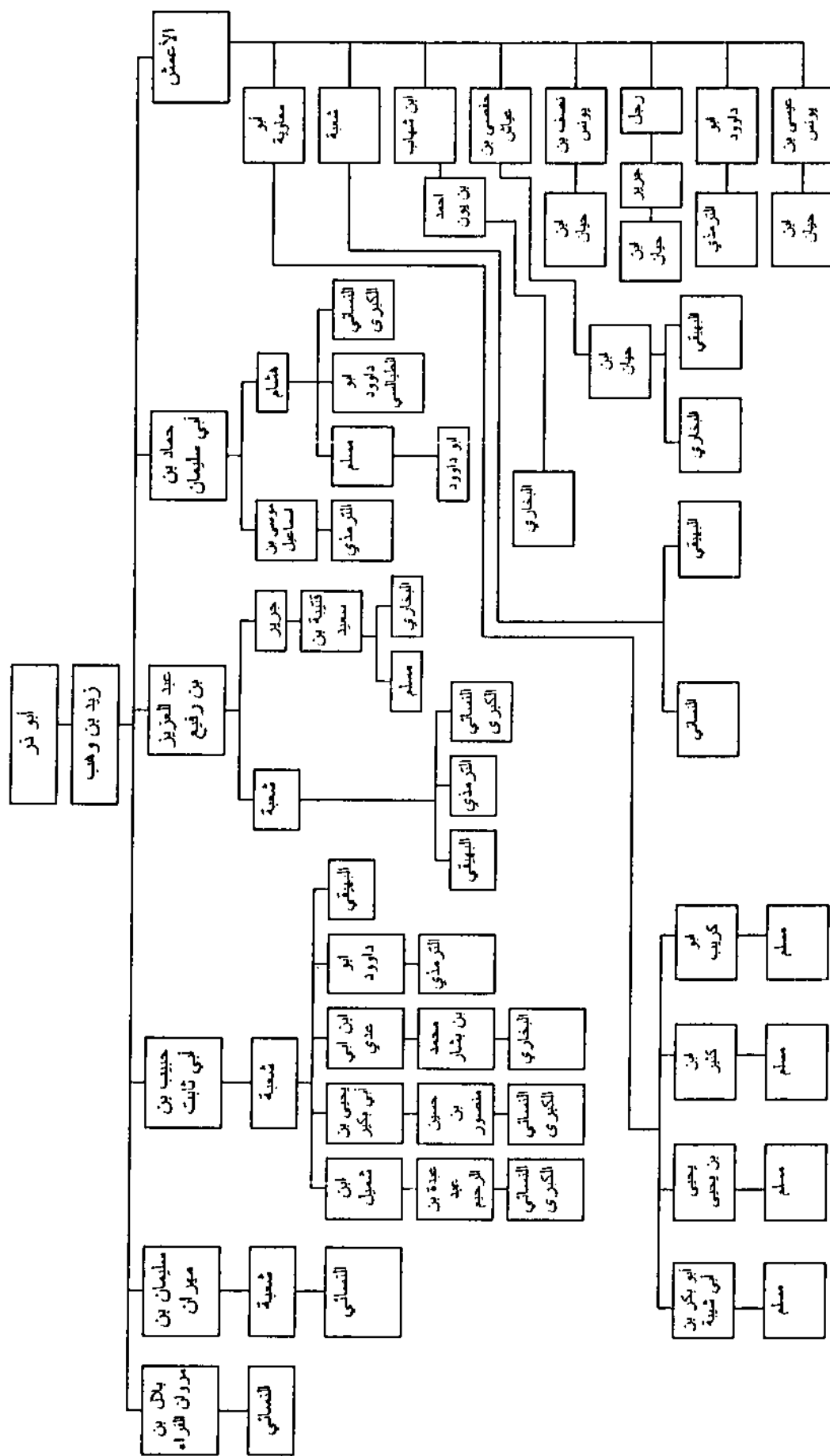
الحديث الثاني . أعد ستاً بين يدي الساعة.



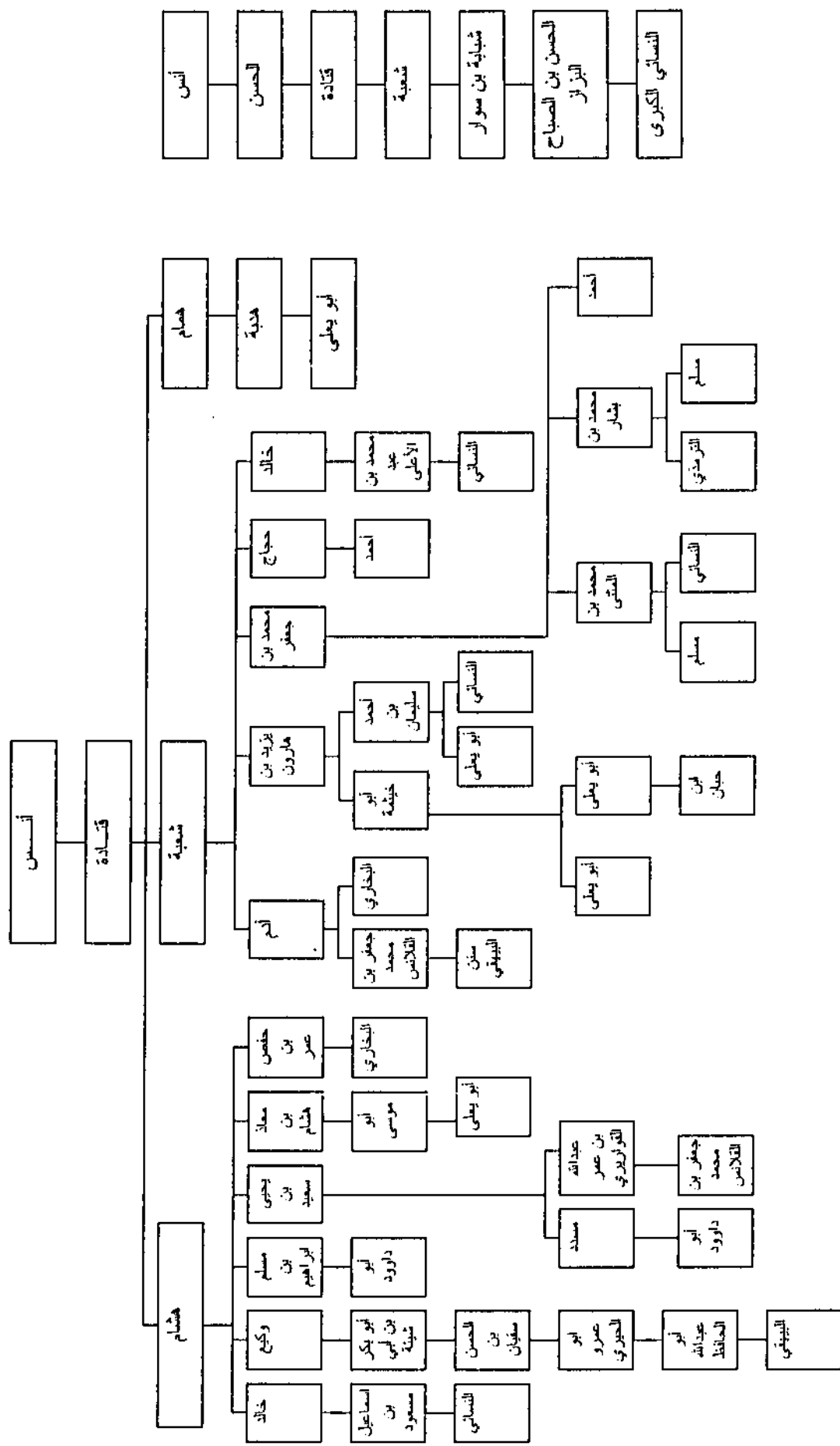
الحديث الثالث . أضر الله إلى امرئ آخر أجله ...



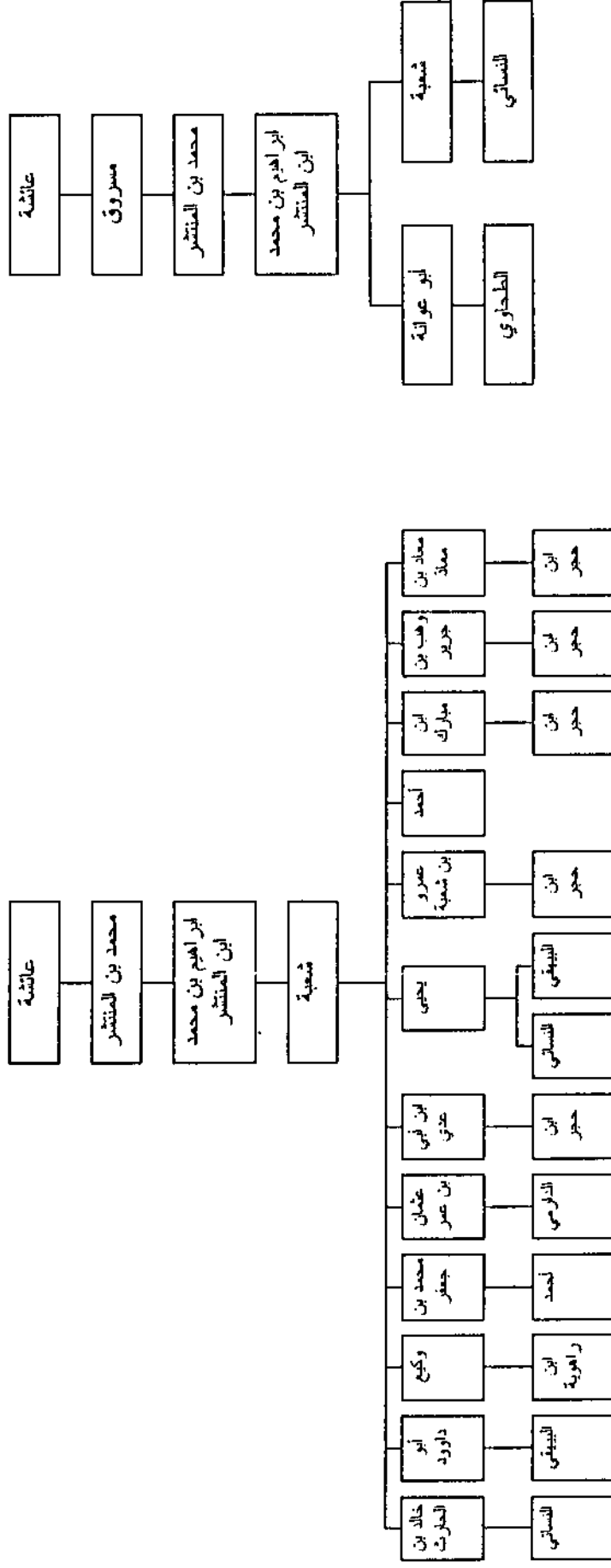
الحديث الرابع "من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة..."



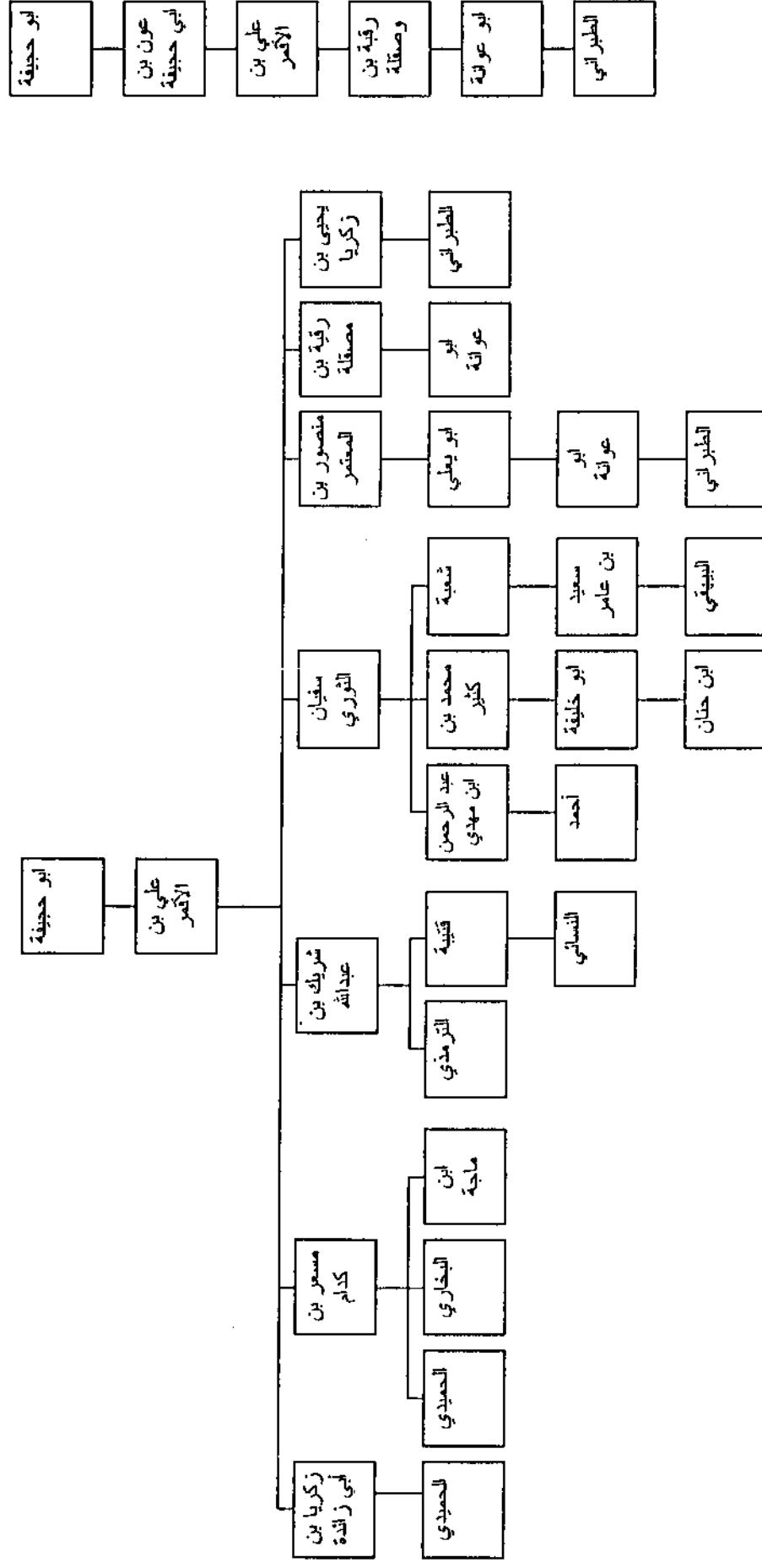
الحديث الخامس " أن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب في الخمر بالجريد "



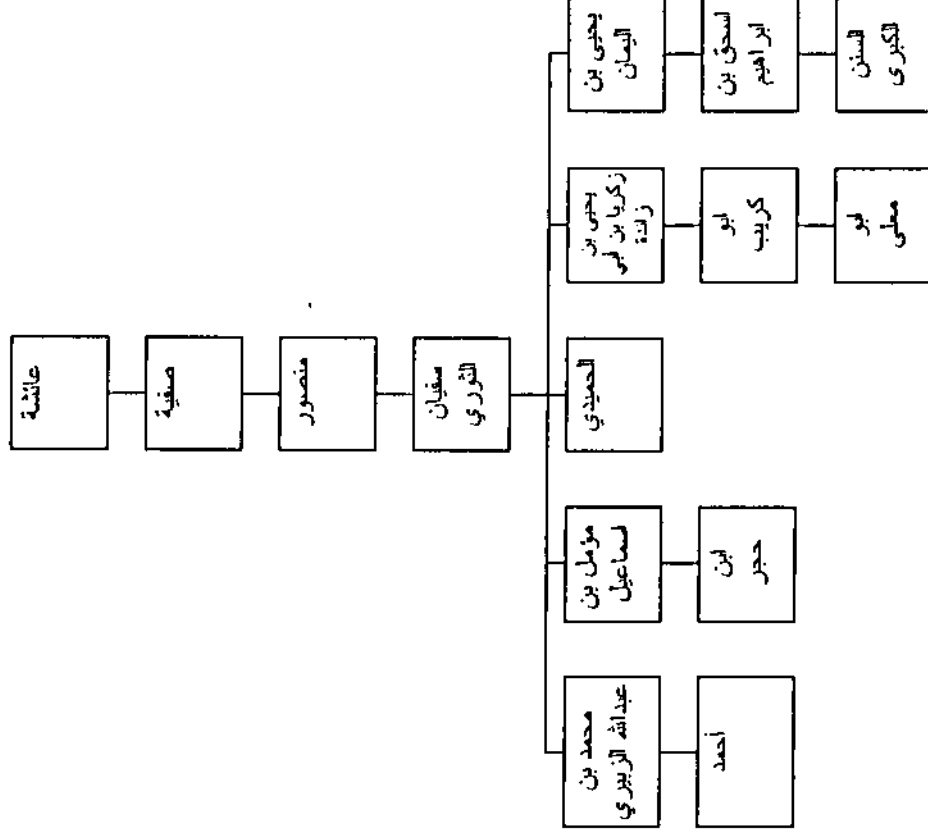
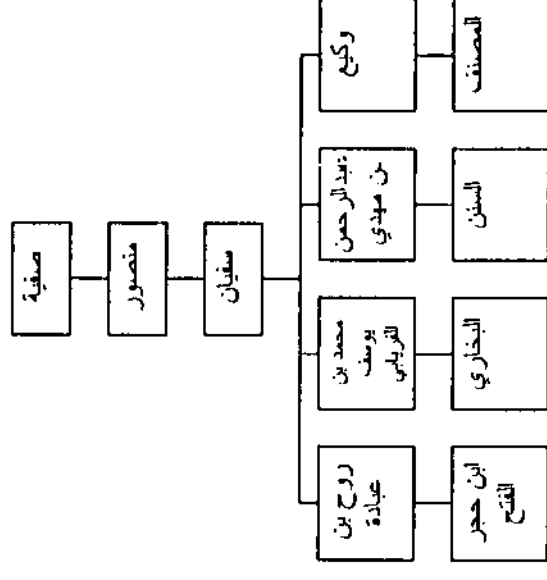
الحديث السادس . كان رسول الله لا يدع أربعاً قبل الظهر *



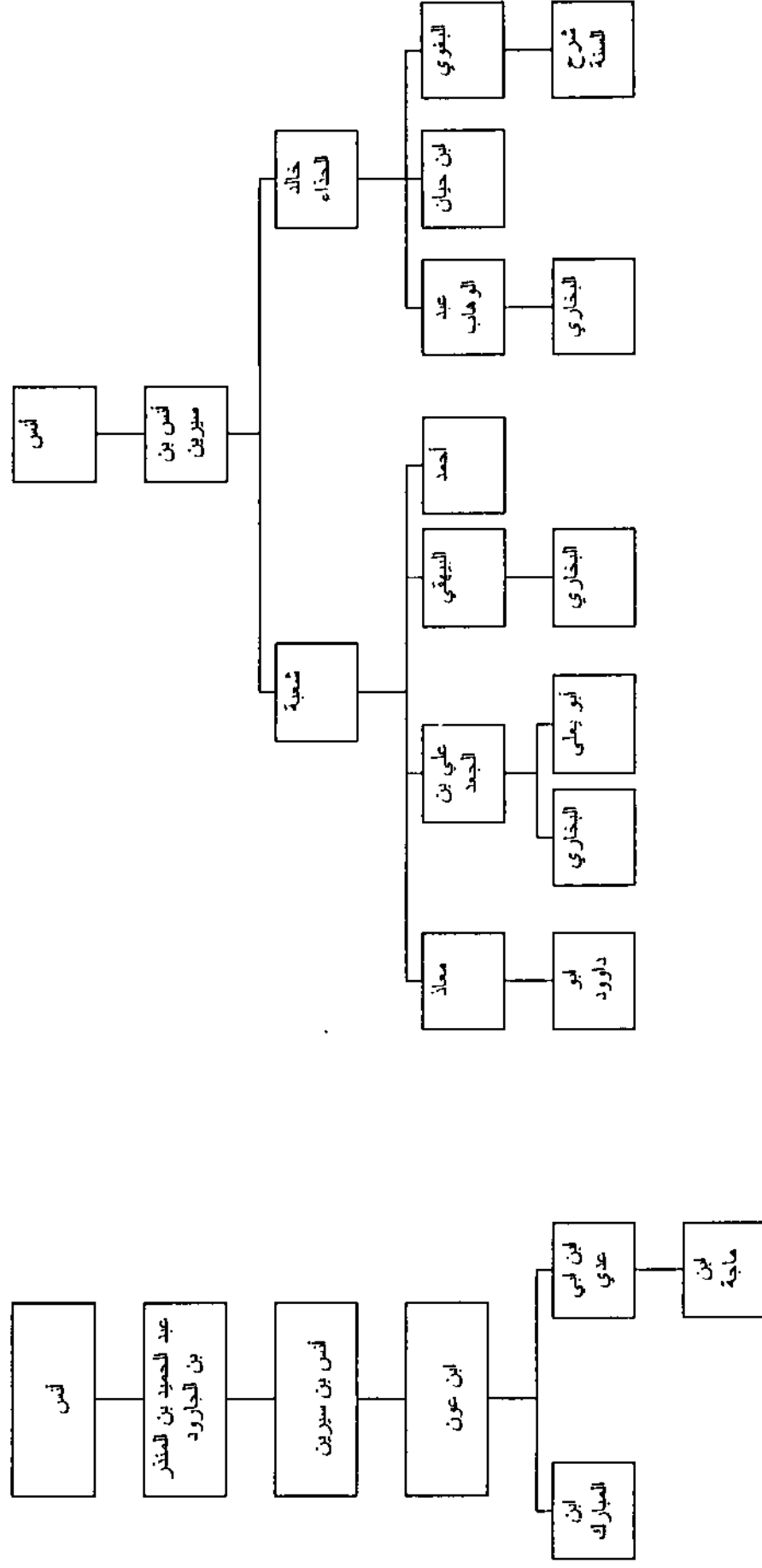
الحديث الثامن " اني لا آكل متكئا "



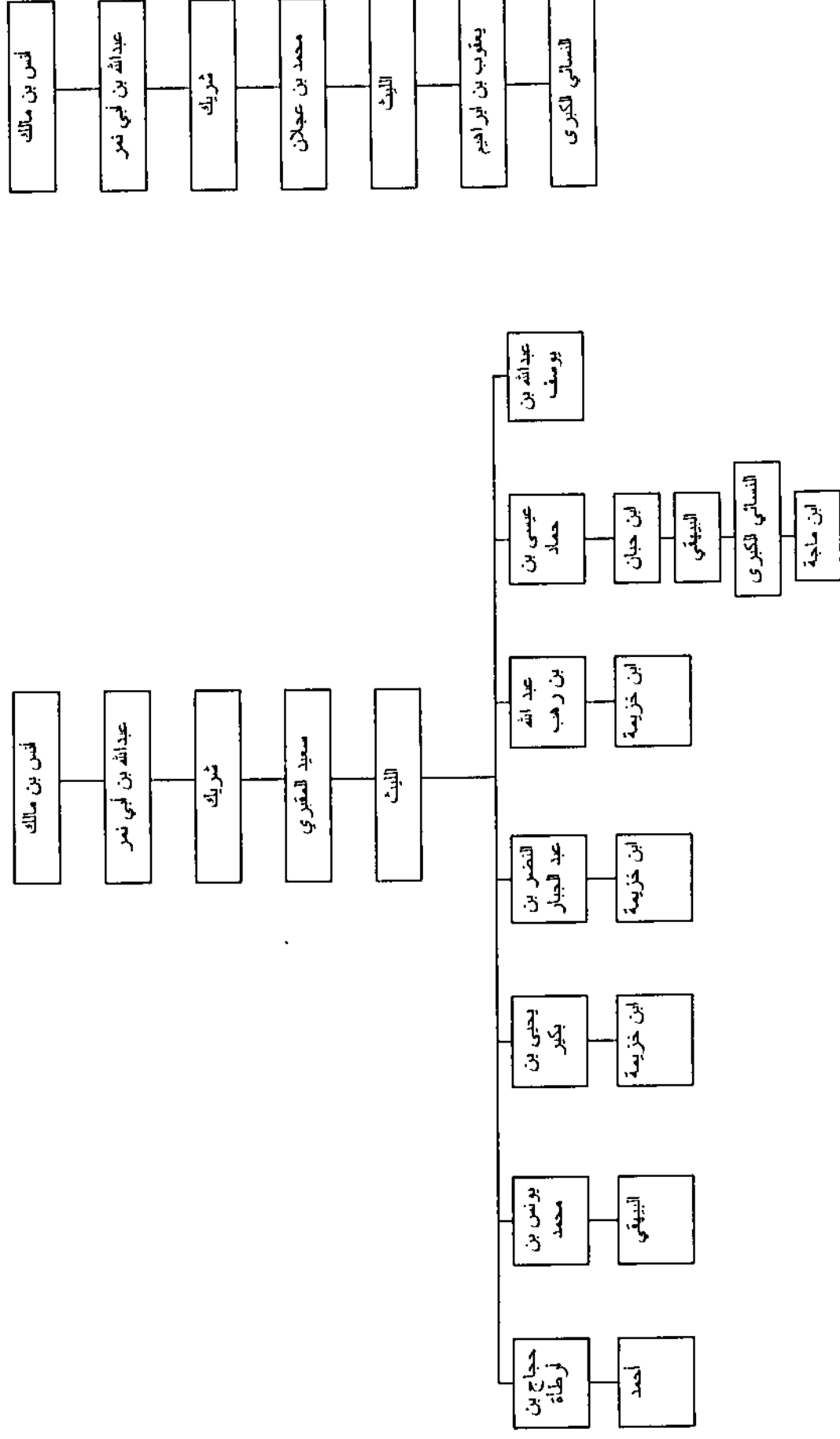
الحديث التاسع "أولم النبي على بعض نسائه"



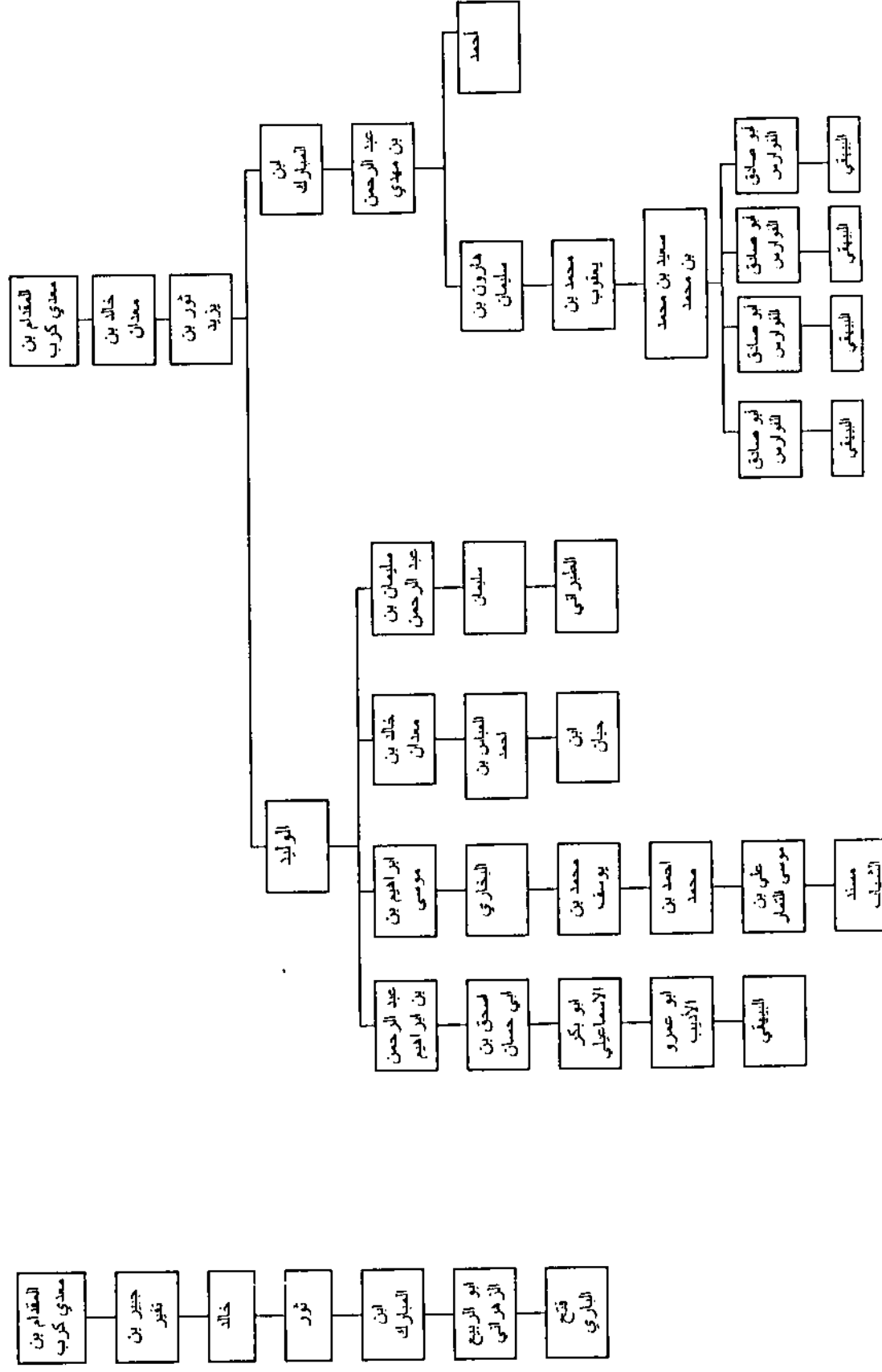
الحديث الحادي عشر : قال رجل من الأنصار " اني لا استطيع الصلاة معك ... "



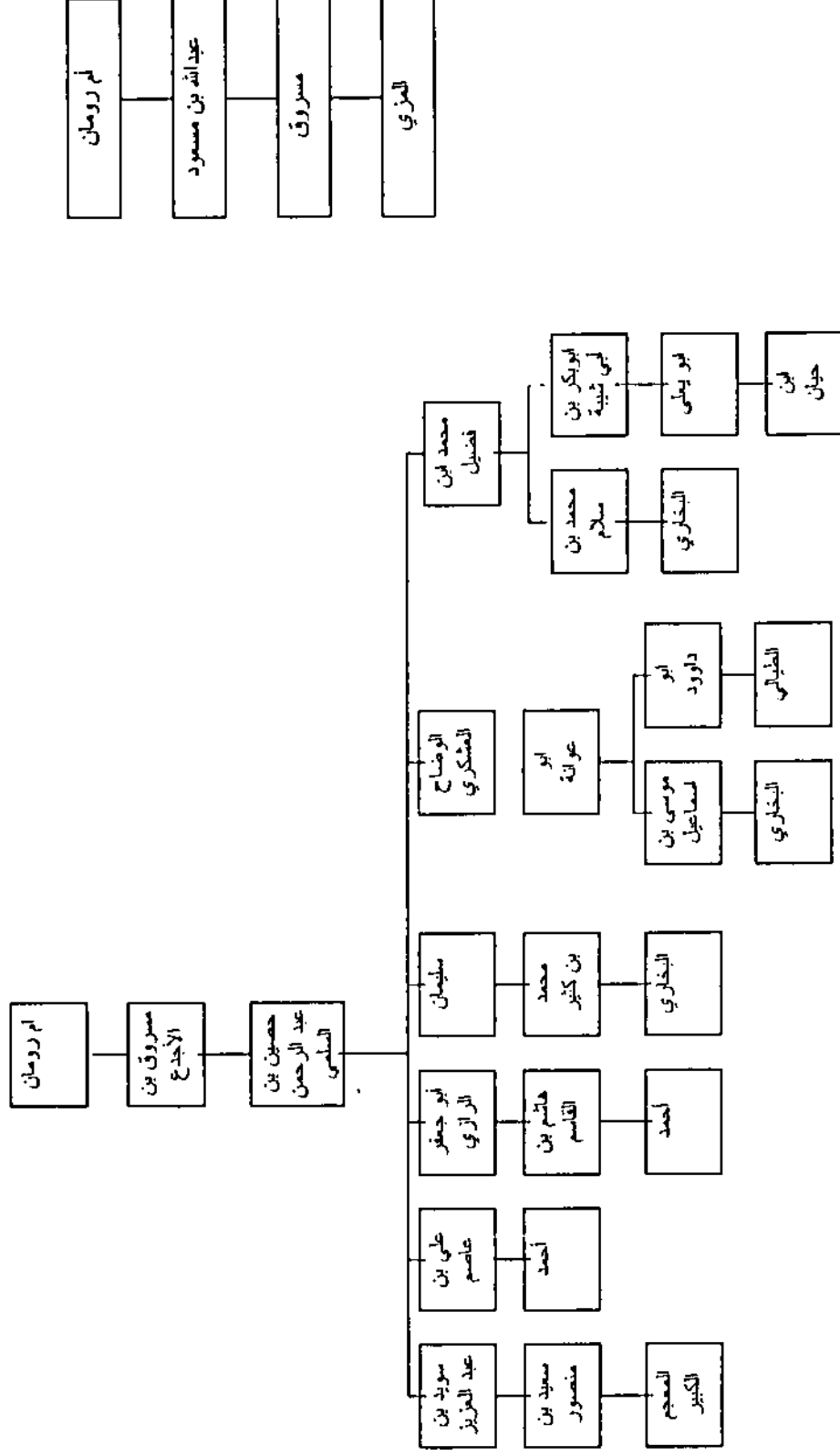
الحديث الثاني عشر . حديث اسلام ضمام بن ثعلبة .



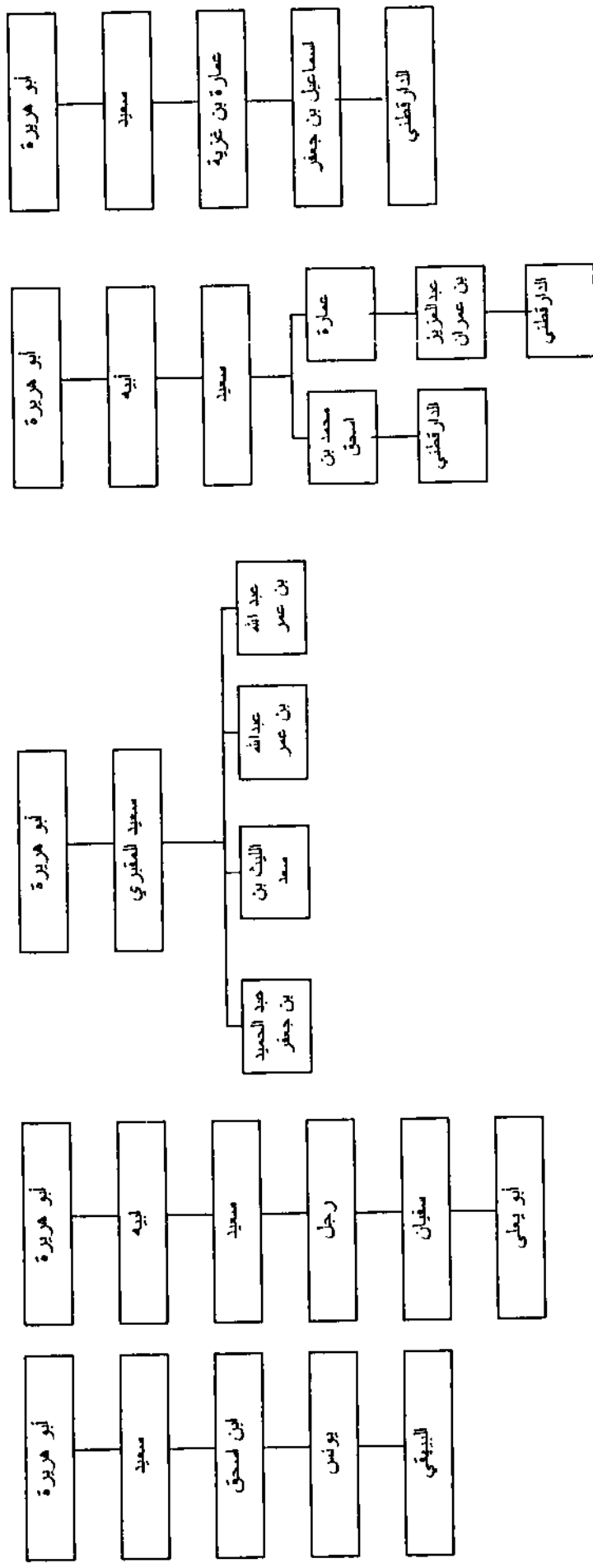
الحديث الثالث عشر كيلو طعامكم يبارك لكم .



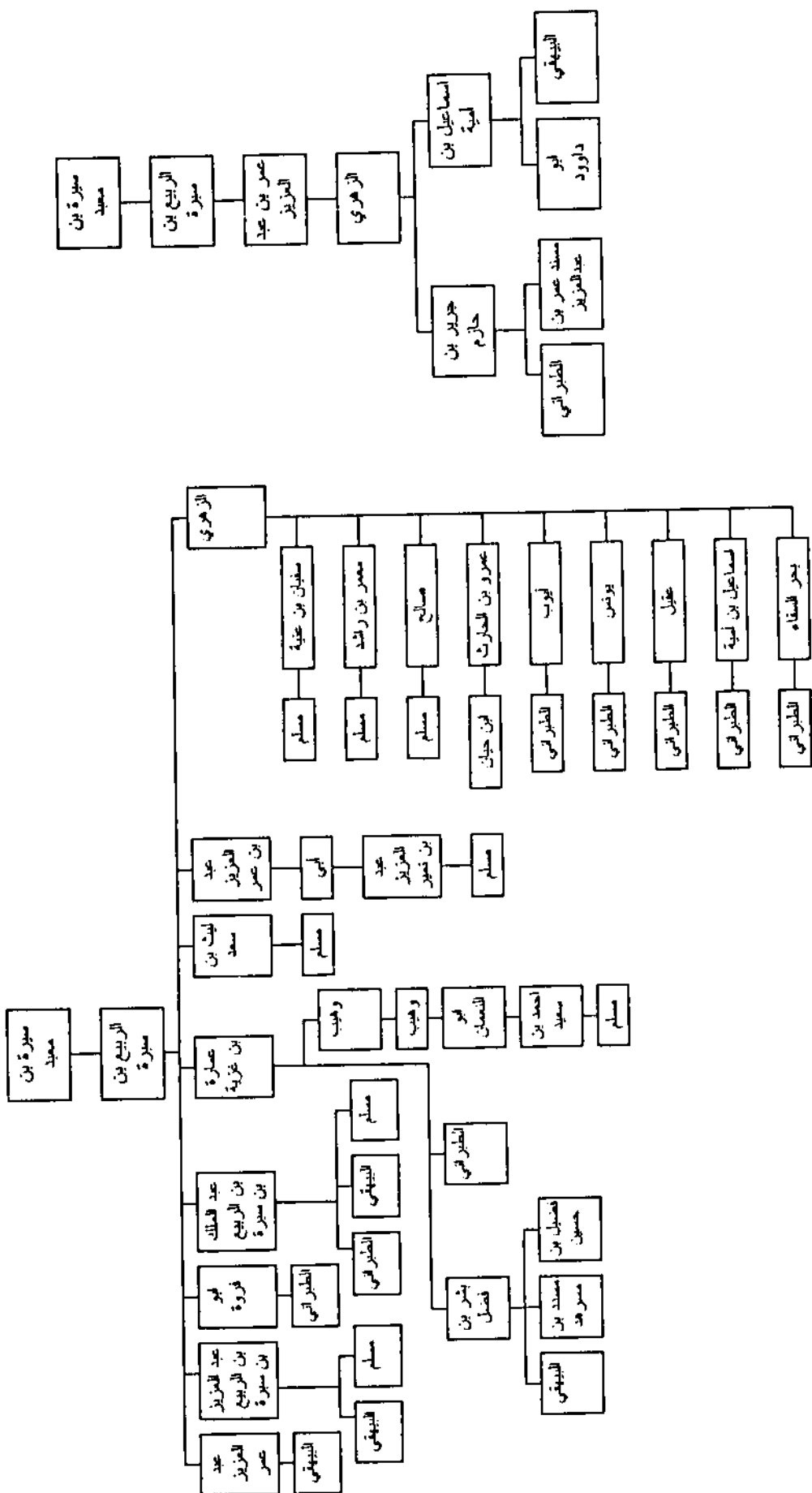
الحديث الرابع عشر " حديث الإقذك "



الحديث الخامس عشر * حديث ثمانية .



الحديث السادس عشر : نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن المتعة يوم الفتح



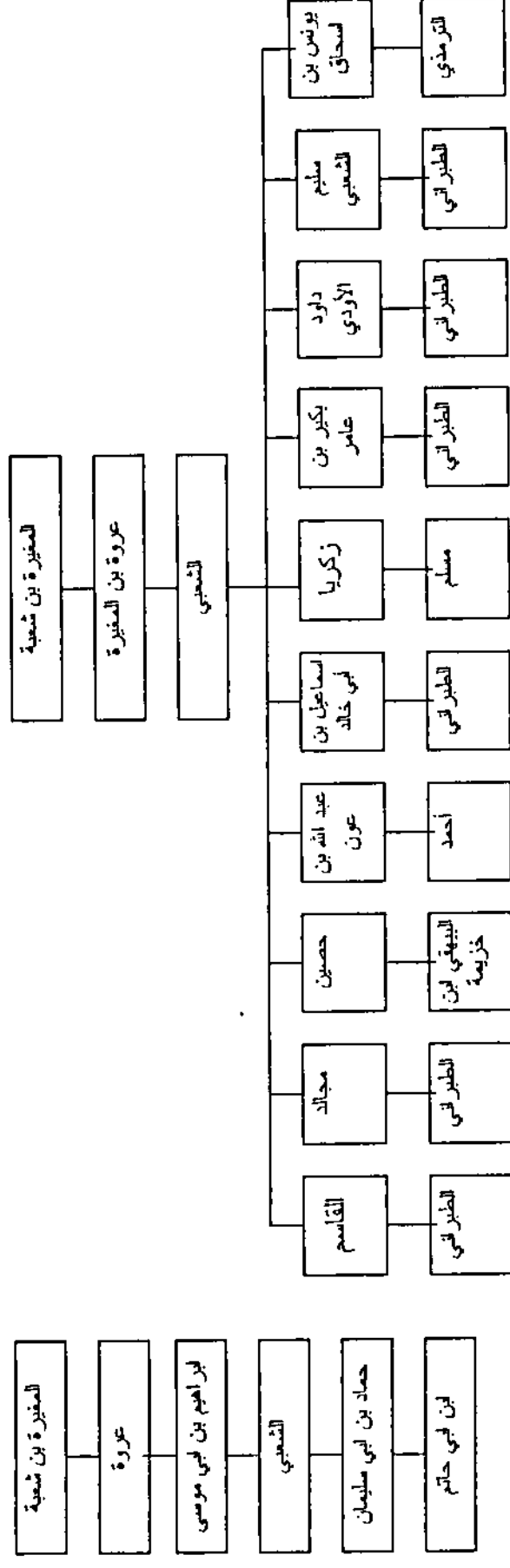
شجرات الأسانيد

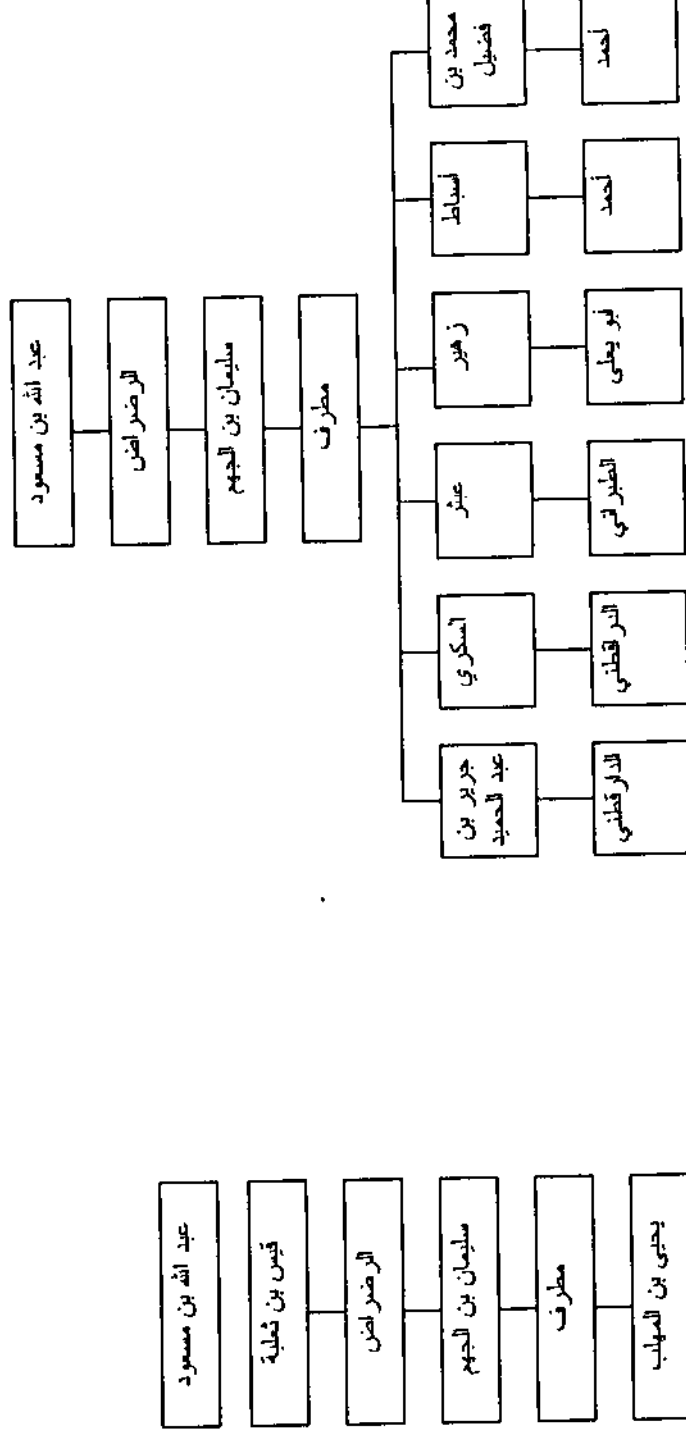
للمبحث الثاني من الفصل الثاني

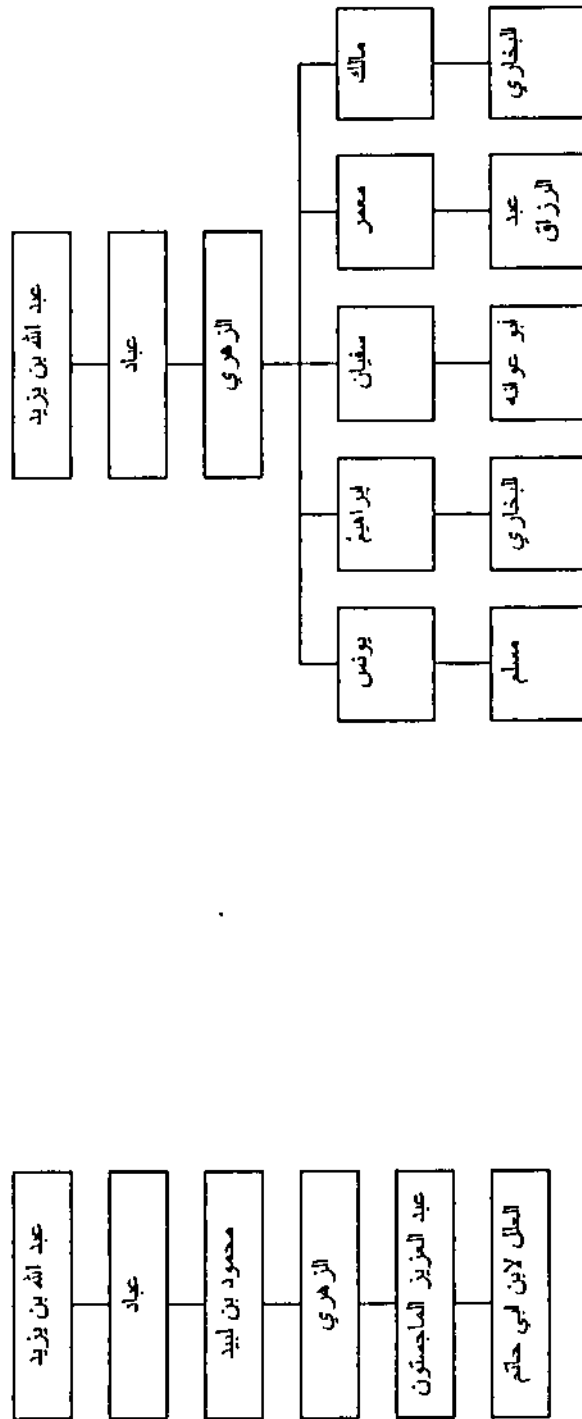
ما ثبت انه من المزيد في متصل الأسانيد

ولم يصرح العلماء بذلك

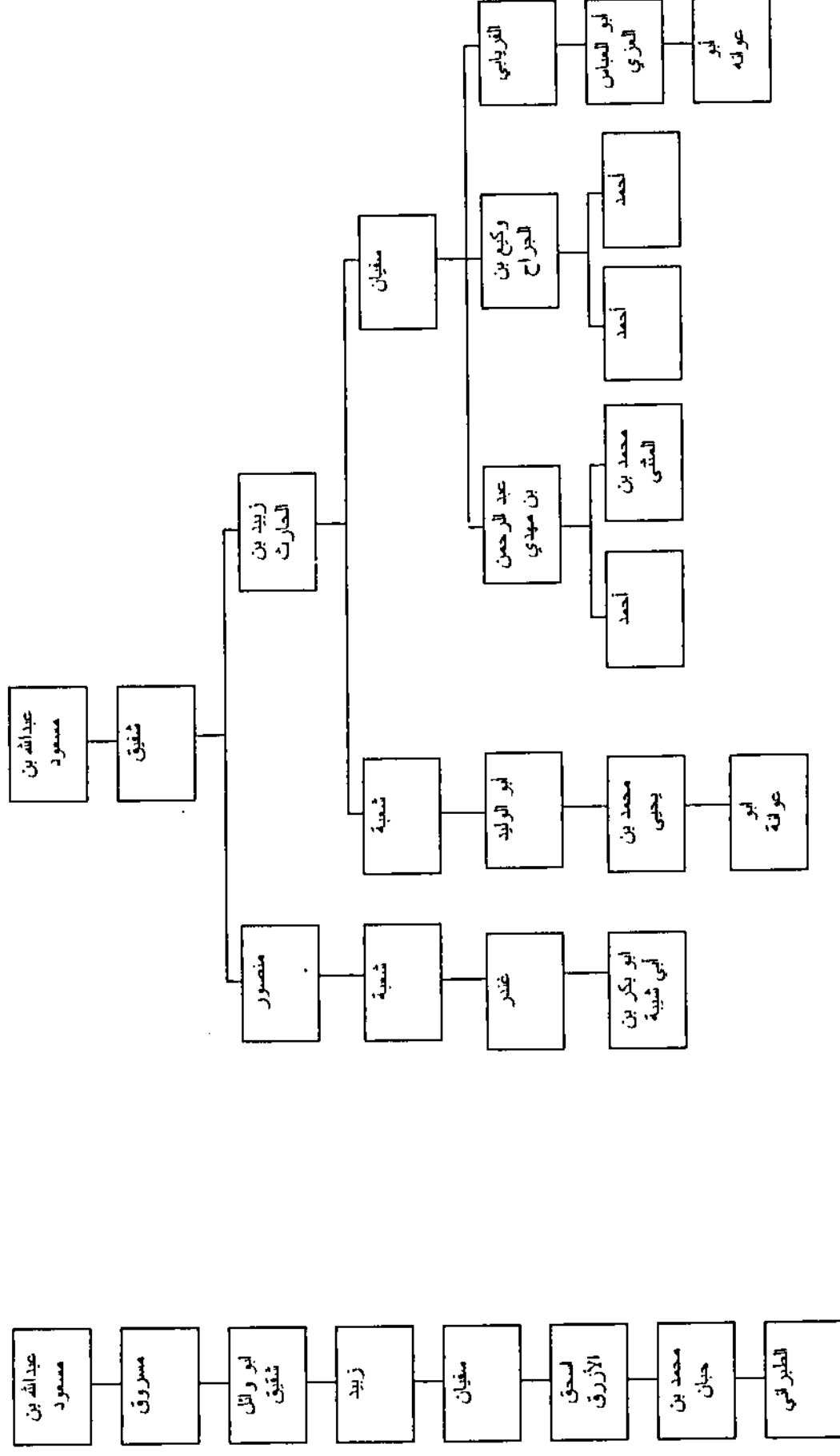
للحديث الأول: "دعهما فإني أخلفتهما طاهرين"



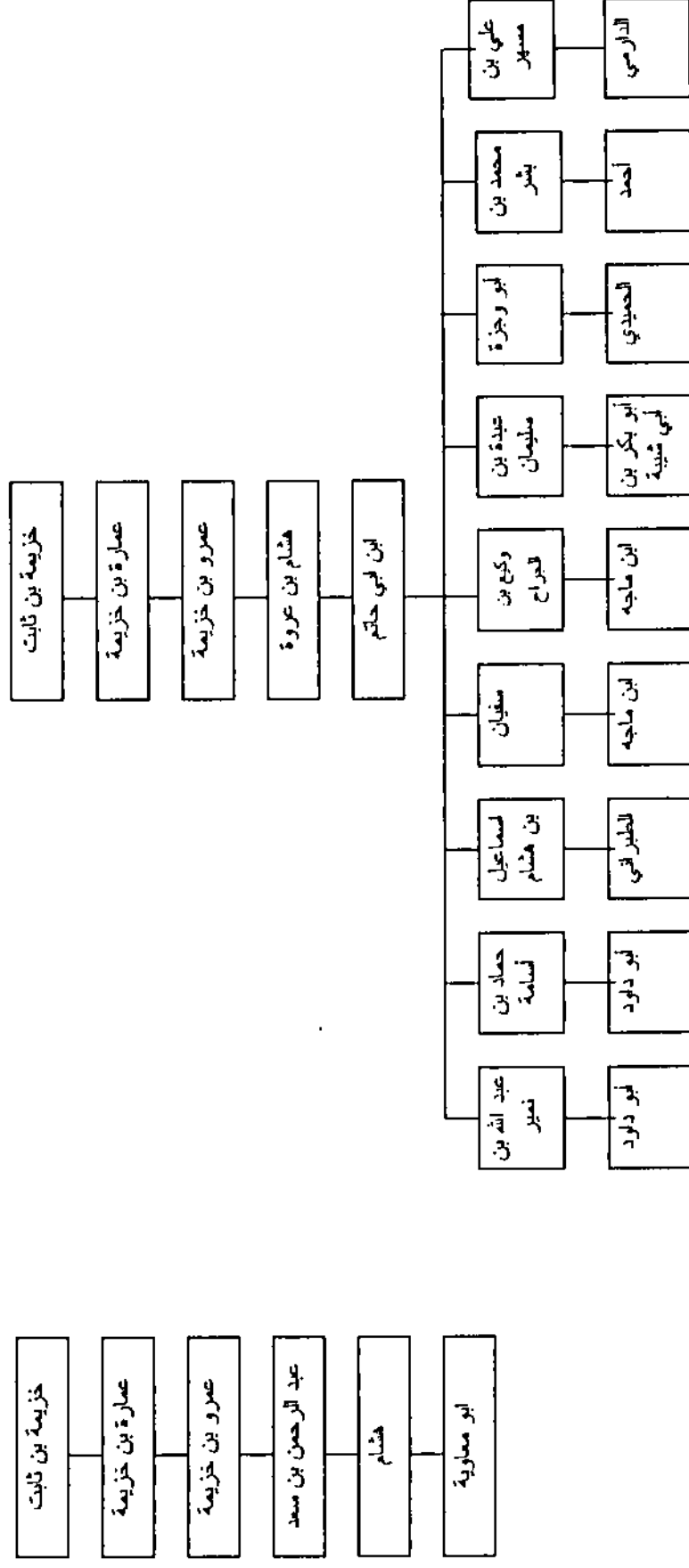




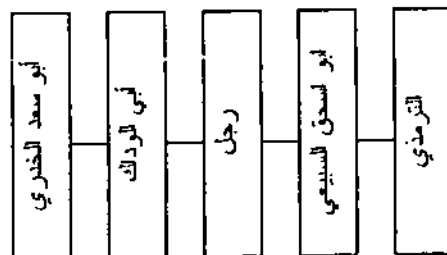
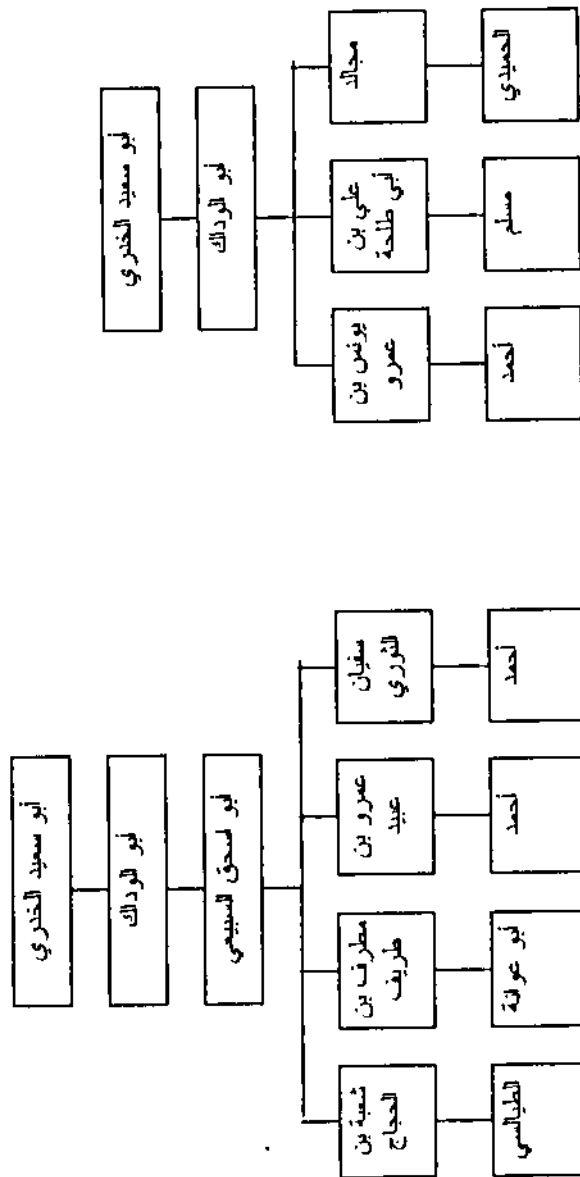
الحديث الرابع: "سباب المسلم فسوق وقتاله كفر".



الحديث الخامس: قى الاستطابة ثلاثة أحجار.



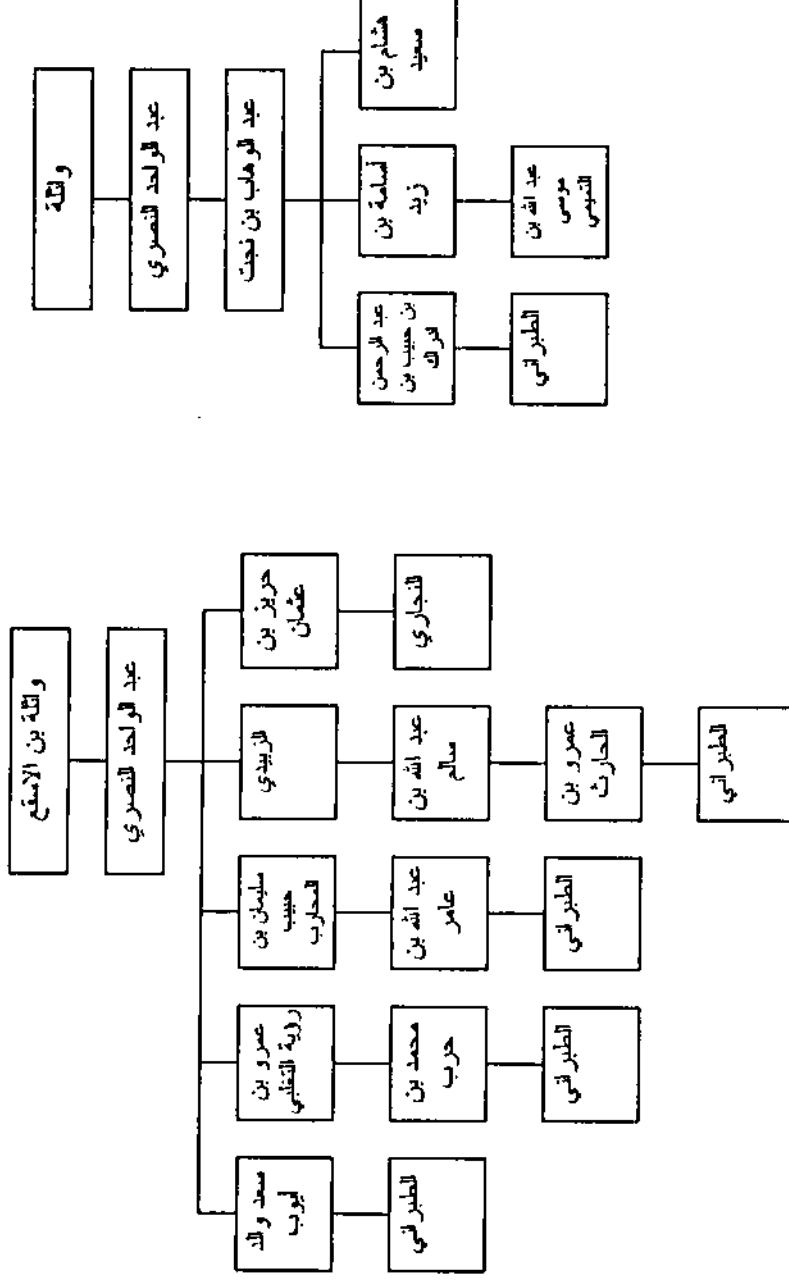
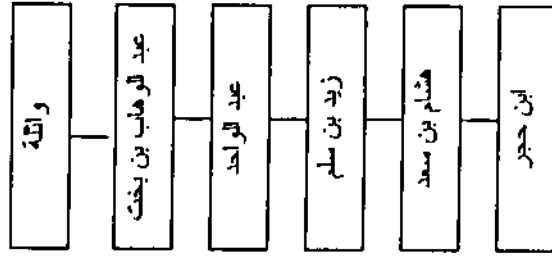
الحديث السادس: "لا عليكم ألا تفعلوا ما كتب الله عز وجل خلق نسمة هي كائنة إلى يوم القيامة إلا ستكون"



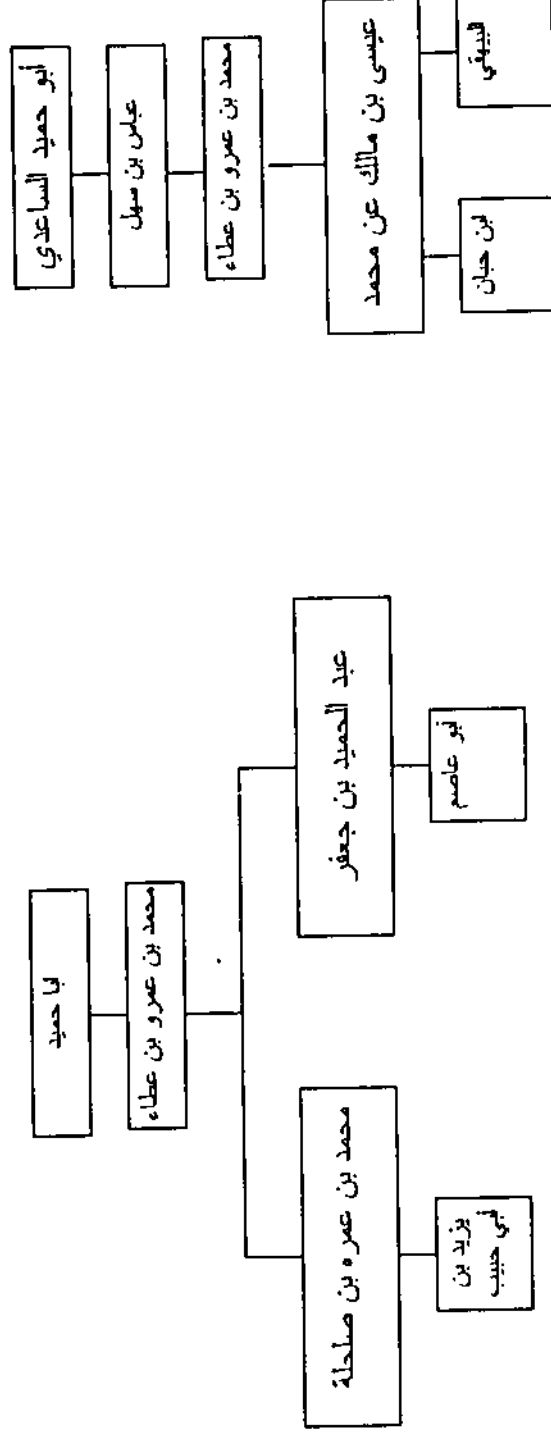
شجرات الأسانيد

للفصل الثالث

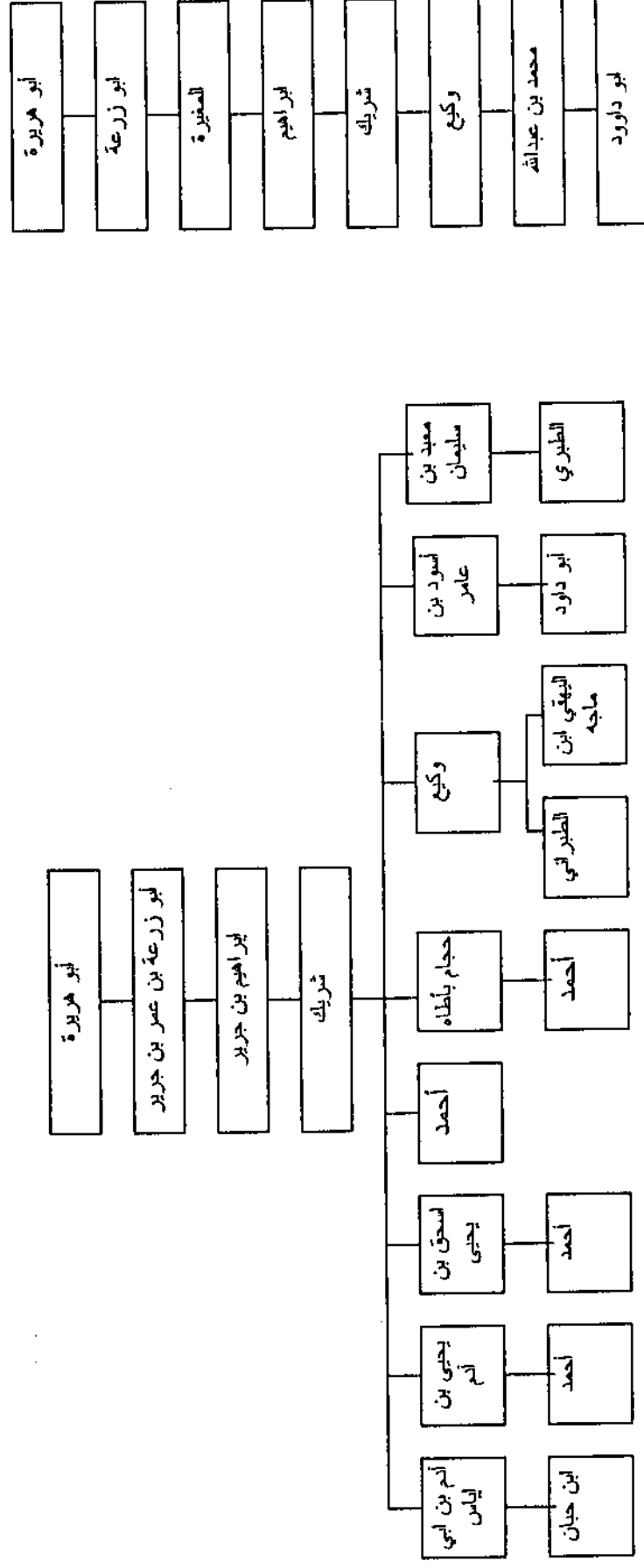
ما لم يثبت انه المزيد في متصل الأسانيد



الحديث الثاني: "حديث سنة الجلوس في الشهد"



الحديث الثالث: " أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى حاجته".



ABSTRACT

Al-Mazeed in Mutasel Al-Asaneed Theoretical and practical study

Prepared by:
Sameera Mohammed Salameh Amr

Supervised by:
Professor Yaser Al-Shamali

Thanks for Allah Al Mighty and Peace be on his prophet.

The subject "Al-Mazeed" is one of the significant topic in Al-Hadeeth studies. It is connected with other types of Al-Hadeeth which are concealed in its origins. This study is to show accurately the meaning of Al-Mazeed and its causes and eradicate the ambiguity with other idioms.

It is divided into two sections:

No. One: The theoretical study

I showed what is meant by Al-Mazeed and its causes and the ways to know what is meant by it. I ended this section by illustrating that in the second section I showed the relationship between Al-Mazeed in Al-Elal science and to show the difference compared with "Al-Morsal Al-Khafi" and the increases of confidence and I ended it with a study of Al-Mazeed for Al-Bukhari and Muslem.

The second section: The applicable study (Practical Study)

I offered this study in three sections:

1. Al-Mazeed in Book Albukhari and Muslem
2. Which is mentioned by the religious teachers or not.

٢٤٠

3. And which is said that it is from Al-Mazeed but it's not proved.

I ended my thesis with the conclusions of the applicable and theoretical studies.

Knowing the reliable definition of

1. Al-Mazeed in Mutasel Al-Asaneed for one more narrator wrongly.
2. Al-Mazeed is a strong relation with Al-Elal science.
3. The difference is very distinguished if it is compared with other idioms it is an increase on the base of island.